الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية التربية
قسم أصول التربية

مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي

" دراسة تحليلية تقويمية "

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في أصول التربية

إعداد الطالب

مثقال خالد الخليل

إشراف الدكتور

إبراهيم المصري

المدرس في قسم أصول التربية

دمشق : 2014/2013م
1435/1434هـ

الإهداء

إلى من أوصى المصطفى صلى الله عليه وسلم بحسن صحبتها ثلاثاً

منبع الحنان والعطاء والدتي العزيزة أطال الله بقاءها وألبسها ثوب الصحة والعافية

إلى والدي العزيز أدام الله في عمره

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية

إلى زهور حياتي وفلذات كبدي أبنائي (أحمد عز الدين – محمد نور الدين – محمد بهاء الدين – محمد سراج الدين)

إلى إخوتي وأخواتي رمز المحبة والإخاء

إلى أصدقائي وأحبائي

إلى كل إنسان عربي ذو همّة

يعمل لعزة ورفعة هذه الأمّة

أهدي هذا العمل

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى : "رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" صدق الله العظيم

بعد حمد الله تعالى وشكره أولاً وآخراً

وبعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع أتوجه بجزيل شكري وعظيم تقديري وامتناني إلى أستاذي المربي الدكتور إبراهيم المصري عميد كلية التربية الثالثة بدرعا الذي تكرّم بالإشراف على هذا البحث وبذل الكثير من الجهد والوقت في توجيهي وإرشادي والذي غمرني بأخلاقه النبيلة وخصائله الكريمة ووقف إلى جانبي في كل خطوة مرشداً وموجهاً بخبرته وعطائه حتى خرجت هذه الدراسة إلى حيز الوجود .

وكل الشكر إلى عمادة كلية التربية بجهازيها الإداري والتدريسي والى قسم أصول التربية رئيساً وأعضاءً .

والشكر الموصول إلى الأساتذة الموقرين الذين ساهموا في تحكيم أداة البحث وللباحثين والزملاء الذين قدموا لي الدعم والمساندة لهم مني كل الشكر والتقدير .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة التحكيم على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة .

فجزاهم الله عني خير الجزاء .

أخيراً هذا جهدي ما استطعت فان وفقت فذلك فضل ومنّة من الله وان أخطأت فمن نفسي . وما التوفيق إلّا من عند الله .

الباحث

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
عنوان البحث	أ
الإهداء	ب
كلمة شكر وتقدير	ت
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال البيانية	ذ
فهرس الملاحق	ر
الباب الأول : (الدراسة النظرية)	**1**
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	**2**
أولاً – مقدمة	**3**
ثانياً – مشكلة البحث	**5**
ثالثاً – أهمية البحث	**6**
رابعاً – أهداف البحث	**6**
خامساً – أسئلة البحث	**7**
سادساً – مصطلحات البحث	**7**
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	**11**
أولاً – الدراسات المحلية والعربية	**12**
ثانياً – الدراسات الأجنبية	**20**
ثالثاً – تعقيب على الدراسات السابقة	**25**
الفص الثالث : العدالة الاجتماعية (أسسها والمفاهيم المرتبطة بها)	**27**
أولاً – العدالة لغةً واصطلاحاً	**29**
ثانياً – أسس العدالة الاجتماعية	**33**

أ – الأساس الفلسفي	33
ب +الأساس القانوني	38
جـ- الأساس الديني	40
ثالثاً – مفاهيم العدالة الاجتماعية وأهم المعايير والمؤشرات المحققة لها	47
1 – الحرية	49
2- المساواة	*52*
3- تكافؤ الفرص	56
4- عدم التمييز	58
5- الديمقراطية	62
6- حقوق الإنسان	68
7- حق التعليم	79
الفصل الرابع : التطبيق التربوي للعدالة الاجتماعية	84
– مقدمة	86
أولاً – التطبيق التربوي للعدالة الاجتماعية	87
ثانياً – مفهوم التربية الوطنية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة (وصف عينة البحث)	91
أ –مفهوم الوطنية	91
- المواطنة	92
- الوطنية	94
ب +التربية الوطنية	95
- مجالاتها	98
- أهدافها	100
جـ – أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي	103
- الأهداف التربوية العامة في الجمهورية العربية السورية	103
- أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية	103
- التربية الوطنية والقومية في الأهداف العامة للتربية في الجمهورية العربية السورية	104

- التربية الوطنية والقومية في نصوص أهداف التربية في الجمهورية العربية السوريةخلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي	105
د – أهمية تدريس التربية الوطنية	106
الباب الثاني : الدراسة التطبيقية (الجانب العملي)	108
الفصل الخامس : إجراءات البحث وأدواته	109
أولاً – منهج البحث	110
ثانياً – حدود البحث	110
ثالثاً–عينة البحث	110
رابعاً – أداة البحث في صورتها النهائية (كيفية بناء الأداة)	111
خامساً – التحقق من صدق وثبات الأداة	113
سادساً – إجراءات وتحليل كتاب التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي	115
سابعاً – المعالجات الإحصائية المستخدمة في استخلاص النتائج	119
الفصل السادس : عرض النتائج وتفسيرها	120
أولاً – الإجابة عن أسئلة البحث	121
السؤال الأول : ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع ؟	121
السؤال الثاني : ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع ؟	134
السؤال الثالث : ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر ؟	135
السؤال الرابع : ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر ؟	151
الفصل السابع :نتائج البحث ومقترحاته	153
أولاً – نتائج البحث	154
ثانياً – مقترحات البحث	159
ملخص البحث باللغة العربية	165
المصادر والمراجع	175
الملاحق	199
ملخص البحث باللغة الإنكليزية	I

فهرس الجداول

الفهارس

رقم الجدول	موضوع الجدول	رقم الصفحة
1	جدول مفاهيم العدالة الاجتماعية	113
2	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	121
3	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	123
4	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	124
5	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	126
6	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	127
7	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السادس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	129
8	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	131
9	تكرارات ونسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	134
10	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	136
11	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	138
12	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	141
13	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	143
14	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	144
15	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السادس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	146
16	تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	148
17	تكرارات ونسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	152

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	موضوع الشكل	رقم الصفحة
1	العلاقة بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمعايير المحققة له وديناميكية التفاعل بينهما	48
2	صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان	69
3	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	122
4	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	124
5	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	125
6	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	127
7	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	129
8	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السادس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	131
9	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	133
10	نسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع	135
11	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	138
12	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	140
13	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	142
14	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	144
15	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	146
16	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السادس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	148
17	نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية السابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	151
18	نسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	152

فهرس الملاحق

رقم الملحق	موضوع الملحق	رقم الصفحة
1	أسماء السادة محكمي أداة البحث	200
2	المعيار أداة البحث في صورته الأولية	201
3	المعيار أداة البحث في صورته النهائية	209
4	نتائج تحليل كتاب التربية الوطنية للصف السابع	213
5	نتائج تحليل كتاب التربية الوطنية للصف العاشر	217
6	نتائج التحليل الأول للمحللين الأول والثاني لكتابي الصف السابع والعاشر لدراسة الثبات	221
7	نتائج التحليل الثاني للمحللين الأول والثاني لكتابي الصف السابع والعاشر لدراسة الثبات	225

الباب الأول
الدراسة النظرية

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

أولاً- مقدمة

ثانياً- مشكلة البحث

ثالثاً- أهمية البحث

رابعاً- أهداف البحث

خامساً- أسئلة البحث

سادساً- مصطلحات البحث

مقدمة:

لقد كانت العدالة وما تزال هي أمنية البشرية ، وطلبة الشعوب التي ترى فيها ملاذها وضمانها وأمنها من الحاجة والعوز والظلم والحيف، فكل الرسالات منذ آدم عليه السلام حتى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كان هدفها واحد، وهو إقامة العدالة بين الناس، فالكتب السماوية المنزلة في كل التفاصيل التي جاءت بها كانت تؤكد الوصول إلى هذا الهدف الكبير ، وهو إقامة العدالة بين الناس والتي جعلها الله ميزانا للحق والباطل أو ميزانا لجميع الحقوق .

ومن أبرز أنواع العدالة ما سمي في عصرنا بالعدالة الاجتماعية، التي كانت من أهم المفاهيم التي نادى بها الفلاسفة والمفكرون ، وطلب من الدول تحقيقها، ونصت عليها لوائح حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة وغيرها. ويراد بها العدالة في توزيع الثروة وإتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع الواحد ، وإعطاء العاملين ثمرة أعمالهم وجهودهم دون أن يسرقها القادرون وذوو النفوذ منهم وتقريب الفوارق الشاسعة بين الأفراد والفئات بالحد من طغيان الأغنياء والعمل على رفع مستوى الفقراء .

وقد شغلت العدالة الاجتماعية أذهان الفلاسفة منذ أقدم العصور فصاغوا قيمة العدالة بصورة فلسفية، كما وصلت إلينا من تراث الحضارات القديمة اليونانية والرومانية والمصرية وغيرها من الحضارات.

وتواترت مفاهيم العدالة خاصة عند فلاسفة الإغريق فقبل الميلاد نسب أرسطو إلى سقراط اهتمامه بمكارم الأخلاق، وعزى إلى أفلاطون معارضته للظلم الذي يتعرض له الشعب وجعل أفلاطون من كل الفضائل فروعاً للعدالة ففي كتابه الشهير (الجمهورية) كانت القضية الأم التي شغلت أفلاطون في تصوره لقيام المجتمع الفاضل أن يسود العدل على أساس أن هذه القيمة هي "غاية الغايات " . وعلى ذلك اعتبرت العدالة إحدى الفضائل الأربع التي قال بها الفلاسفة ، وهي الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة (المعجم الوجيز , 1992 , 409). وتعتبر العدالة الاجتماعية قبل كل شيء حقاً من حقوق الإنسان وقيمة كبرى أرست ضرورتها رسالات السماء ويتضح معناها بأن يكون أمام كل فرد نفس الفرص والحقوق التي تتاح للآخرين في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها من هذه الخدمات التي توزعها الدولة وتكفلها في قوانينها وتشريعاتها والتي يجب إن يستفيد منها الجميع بفرص متساوية ودون قصورها على فئة معينة أو جماعة من المجتمع (عوض, 9,1992).

ويعتمد تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم على عوامل عديدة من أهمها: الارتكاز على فلسفة تربوية تنبثق من الواقع الاجتماعي المعاش في المجتمع ، بمعنى أنّ العدالة الاجتماعية في التعليم تنبثق من فلسفة المجتمع وفلسفة التعليم ، التي يتم وضعها في صورة منطلقات ومفاهيم وقيم لتطبيقها في المجال التربوي وخاصة ضمن المناهج الدراسية .

حيث جعل هكسلي :" هدف التربية تنشئة الكائنات الإنساني ـــة الفتية على الحري ـــة و العدالة الاجتماعية " (رونيه ،1967، 24) .

في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم والمجتمع العربي بقيت العدالة الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم متعلقة بها كالحق في التعليم وتكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز هدفاً معلنا للسياسة التعليمية ومطلباً أساسيا لها في كل الدساتير والقوانين التي صدرت حتى الآن.

ومن هنا يرى كثير من الباحثين : أن المؤسسة التربوية هي المكان الأفضل للنضال الاجتماعي، ليس نحو تحقيق التكافؤ التربوي فحسب ، وإنما من اجل تحقيق العدالة والديمقراطية على المستوى الاجتماعي برمته (وطفة،1993، 149) .

وهذا ما يؤكد دوما ضرورة إعادة النظر في المناهج التربوية بما يتناسب مع التبدلات والتحولات العالمية . ومن هذه المناهج مناهج التربية الوطنية التي أخذت تسميات عدة منها: (القومية – المدنية – المواطنة) والتي تسهم في خلق المواطن الواعي الصالح، الذي يعتز بانتمائه لوطنه وأمته حيث أخذت أهميتها البالغة من قدرتها على تكوين الإنسان صانع التاريخ والتقدم والرقي المنفتح والمستنير ، صاحب الرؤية الإنسانية والحضارية والأخلاقية المهيأ للدخول إلى عصر العولمة والانفجار المعرفي والإبداعي فيه، مع المحافظة على الخصوصية الوطنية والقومية ، وذلك سيكون من خلال إصلاح تربوي أصبحت الحاجة إليه مهمة وعاجلة (رئاسة مجلس الوزراء ،2005 ، 24) .

وفي إطار اهتمام وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بتطوير منهاج التربية الوطنية ، وتغيير تسميته من تربية قومية إلى تربية وطنية ، وتطبيقه لأول مرة خلال العام الدراسي 2010–2011م، ولا سيما في الصفين السابع و العاشر ولأهمية مقررات التربية الوطنية ، وحتى يحقق هذا المقرر في الصفين السابع والعاشر للأهداف المرجوة من وجوده ولأهمية مفاهيم العدالة الاجتماعية وتأثيرها و انعكاساتها على النظام التعليمي في الجمهورية العربية السورية، يرى الباحث أهمية وضرورة تناول هذين الكتابين الجديدين بالبحث والتحليل لمعرفة مدى تحقيقهما للعدالة الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم متعلقة بها كالحق في التعليم وتكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز .

أولاً – مشكلة البحث :

إن التغيرات الهائلة والمتسارعة التي يمر بها العالم وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلوماتية ، جعلت معظم المجتمعات تراجع المناهج التقليدية و الممارسات التي تقوم عليها ، لتتمكن من مواكبة التطور العالمي السريع في مناحي الحياة كافة ، إلا انه كان على هذه المجتمعات في الوقت نفسه المحافظة على خصوصية الهوية الوطنية لها (keer،2003, 23) .

انطلاقاً من ذلك فانه يجب على التربية أن تقف وقفة رائدة وقائدة متفاعلة ومنفعلة بالأحداث التي يمر بها المجتمع والعالم موجهة وهادفة ومنيرة الطريق لتقدم المجتمع وأفراده (رشوان،2005، 17).

وتتطلب مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الإفادة من قدرات المواطنين الإبداعية و كفاءاتهم في التخفيف من وطأة الفقر وتدعيم العمليات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتشجيع المواطنة النشطة وتعزيز دور المجتمع المدني وكفالة المساواة و الإنصاف بين الجنسين". لذلك تتركز الجهود التربوية اليوم من أجل تعليم الناشئة حقوق الإنسان وواجباته وكيفية ممارستها في إطار ديمقراطي سليم يعزز مفاهيم العدالة الاجتماعية والانتماء الوطني و الإنساني معاً.

ولعل من أهم المناهج التي تؤثر في المجتمعات الإنسانية وفي إعداد أجيالها مناهج التربية الوطنية والتي دُرِّست التربية الوطنية في القرن الماضي من خلال مناحي متعددة ، تضمنت قيماً مختلفة لكنها الآن تحتاج إلى أن تصبح أكثر مناسبة للحاجات المتجددة لمواطن القرن الحادي والعشرين (11 , 2003 , Macdonald). فأصبحت مقررات التربية الوطنية تتضمن قيماً اجتماعية إنسانية مثل الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص والكرامة والمساواة بين البشر ، حيث يمارس الناشئة الحياة الوطنية و الاجتماعية الحقيقية من خلال تحمل المسؤولية ونكران الذات .

و انطلاقا من ذلك أولت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية اهتماما كبيراً لكتاب التربية الوطنية الذي بدأ تدريسه في العام الدراسي 2010 – 2011م لطلاب الصفين السابع و العاشر، في إطار مشروع وطني متكامل لتطوير مناهج التعليم العام على أسس علمية تراعي الاتجاهات التربوية الحديثة في مجالات التربية السكانية و البيئية و مشكلات الشباب و حقوق الإنسان، التي تقوم على التكامل و الترابط و ترتكز على الاقتصاد المبني على المعرفة ، و تعزيز مبدأ المواطنة الصالحة القائمة على ترسيخ حب الوطن و بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية و القادرة على التضحية في سبيل تقدمه وتحرره (وزارة التربية , 2010 , 5) .

وبما أن المناهج الدراسية يجب أن تسهم في تحقيق مفاهيم العدالة الاجتماعية ، كالحق في التعليم وتكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز ، والتي أصبحت بمجملها من ضرورات التربية وخاصة ضمن مناهج التربية الوطنية التي تُدرّس لطلاب المرحلتين الأساسية و الثانوية ، والتي يقع على عاتقها تنمية مفاهيم العدالة الاجتماعية لدى الناشئة لتمكينهم من تمثل القيم التي تحملها هذه الكتب وهذه المناهج لتغدو وعياً في عقولهم وعقيدة في قلوبهم وجزءاً من سلوكهم تنمي لديهم روح الجماعة والتعاون والشعور بالانتماء و الولاء للأرض و الوطن ليكونوا مواطنين صالحين.

وفي ضوء السياسة التعليمية في الجمهورية العربية السورية و تغيير تسمية كتابي التربية القومية للصفين السابع والعاشر إلى التربية الوطنية فإن الأمر يتطلب تحليل مضمون هذين الكتابين للتعرف على أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية فيهما **و بذلك تتبلور مشكلة الدراســـة في التســـــاؤل الرئيس التالي :**

هل تتوافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي وما مدى هذا التوافر؟

ثانياً – أهمية البحث :

يمكن تحديد أهم الجوانب التي تبرز أهمية هذا البحث في ما يلي :

1- الأهمية النظرية حيث سيقوم الباحث بتحليل مفهوم العدالة الاجتماعية وبيان أبعادها ومعاييرها وتجلياتها .

2 . أهمية مقررات التربية الوطنية التي يجب أن تتضمن مفاهيم العدالة الاجتماعية وقيما اجتماعية إنسانية و قومية و وطنية تمكن الناشئة والطلاب من تمثل القيم التي تحملها هذه المقررات لتغدو وعياً في عقولهم وعقيدة في قلوبهم وجزءاً من سلوكهم تنمي لديهم روح الجماعة والتعاون و الشعور بالانتماء للأرض و الوطن ليكونوا مواطنين صالحين .

3- أهمية ما يمكن أن تسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، وما تقدمه من مقترحات للمخططين التربويين و المختصين والقائمين على وضع السياسات التربوية، وبما يسهم في تجويد منهاج التربية الوطنية .

ثالثاً – أهداف البحث:

ستعمل الدراسة على تحقيق الأهداف التالية :

1. تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية وأهم معاييره في الأدب التربوي و الاجتماعي .

2. تعرّف ملامح العدالة الاجتماعية في كتب التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، كما أشارت إليها السياسة التعليمية في الجمهورية العربية السورية .

3. تحليل محتوى كتب التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية .

4. وضع بعض المقترحات للقائمين على وضع السياسات التعليمية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي.

رابعاً – أسئلة البحث :

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية :

1 - ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

2 - ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

3 - ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

4 - ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

5 - ما نتائج تحليل محتوى كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية ومدى تبني هذه الكتب لمفاهيم العدالة الاجتماعية ؟

خامساً - مصطلحات البحث :

1. العدالة الاجتماعية : عرّفت العدالة الاجتماعية بأنها: هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية والتي يتاح فيها لأفراد

المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد ، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم (العيسوي، 2012، 1).

ويرى نصير (1961 ، 5) أن العدالة الاجتماعية: هي العدل في شتى نواحي الحياة و الع دالة الاجتماعية بمعناها القانوني هي قيام حقوق الأفراد في جميع النواحي العامة والاجتماعية والاقتصادية ورعاية هذه الحقوق بوضع الضمانات التي تكفلها والوسائل التي تحميها، وذلك مع مراعاة أن هذه الحقوق ليست مطلقة بل مقيدة بالحدود التي تمليها مستلزمات الصالح العام .

ويعرفها الباحث : بأنها تعني حصول جميع المواطنين على حقوقهم وحرياتهم الأساسية كاملة دون تمييز وبصرف النظر عن أية اعتبارات تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو باعتقاداتهم المذهبية أو الدينية أو السياسية، بحيث يتمكنوا من القيام بواجباتهم المطلوبة تجاه وطنهم ومجتمعهم والمشاركة في عملية التنمية لبناء مجتمع ديمقراطي سليم وفق مبادئ العدالة والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وبما يعزز الشعور بالولاء والانتماء له، وفق ما تتضمنه الدساتير الوطنية ومبادئ ومواثيق المنظمات الدولية والإقليمية 0

2. التعريف الإجرائي لمفاهيم العدالة الاجتماعية في كتب التربية الوطنية:

هي مدى تضمن كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي للمعايير المحققة للعدالة الاجتماعية و المتمثلة في : الحق في التعليم , تكافؤ الفرص , عدم التم يز , المساواة , الانتماء , الولاء , الحرية , الديمقراطية .

3. التربية الوطنية :

يرى المعيقل (2004 ، 58-59) أن التربية الوطنية : هي ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بموجبه صفة المواطنة وتحققها فيه وهي أيضاً تعني تزويد الطالب بالمعلومات التي تشمل القيم والمبادئ و الاتجاهات الحسنة وتربيته إنسانيا ليصبح مواطناً صالحاً، يتحلى في سلوكه وتصرفاته بالأخلاق الطيبة، ويملك من المعرفة القدر الذي يمكنه من تحمل مسؤولية خدمة دينه و وطنه و مجتمعه .

أما اللقاني والجمل (1999 ،75-76) فيعرفان التربية الوطنية بأنها " عملية غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى التلاميذ لتساعدهم على أن يكونوا صالحين قادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا الوطن ومشكلاته ".

ويرى إليس (Ellis , 1981) : أن التربية الوطنية هي إعداد التلاميذ لدورهم في المجتمع كمسؤولين وصانعي قرار و مواطنين يرعون مصالح الوطن .

ويقول هربرت سبنسر :"إن تعريف المواطن بالوطن الذي يعيش فيه وبنظمه وقوانينه بل وتقاليده وأعرافه وعاداته هي ما نسميه بالتربية الوطنية " (ناصر وشويحات ،2006)

ويعرف الباحث التربية الوطنية بأنها : عبارة عن غرس مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات الحسنة في نفوس الطلاب والتلاميذ وتزويدهم بالمعلومات والمهارات اللازمة ليصبحوا مواطنين صالحين في وطنهم يشاركون فيه بفاعلية في القضايا الوطنية التي تعود عليهم وعلى وطنهم بالخير والعطاء والنماء .

4. التعريف الإجرائي للتربية الوطنية:

هي العملية التي يتم فيها تزويد الطلاب والتلاميذ بقيم ومبادئ العدالة الاجتماعية اللازمة والضرورية ليصبحوا مواطنين صالحين وفاعلين في وطنهم، مما يعود عليهم وعلى وطنهم بالخير والعطاء والنماء.

5. الوطنية :

تعرفها الموسوعة العربية العالمية (1994) بأنها : حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض و الناس و العادات و التقاليد و الفخر بالتاريخ و التفاني في خدمة الوطن.

6. كتب التربية الوطنية :

يقصد بها كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر اللذان بوشر بتدريسهما خلال العام الدراسي 2010 – 2011م .

7. مادة التربية الوطنية :

هي مادة تربوية تعليمية خصص لها ساعة واحدة أسبوعيا ضمن الخطة الدراسية لمرحلة التعليم الأساسي و المرحلة الثانوية وخصص لها (20) درجة من درجات المجموع العام للمواد .

8. تحليل المحتوى :

هوأسلوب للوصف الموضوعي للمادة اللفظية بحيث يقتصر دور الباحث على تصنيف المادة اللفظية وفق فئات محددة بغية تحديد خصائص كل فئة منها واستخراج السمات العامة التي تتصف بها (عدس , 1991) .

ويعرف باردين (bardin) **تحليل المحتوى** بأنه :" منهج لمعالجة مواد الاتصال يستخدم أساليب دقيقة ومنظمة بهدف الوصول لتفسير نفسي أو اجتماعي "(bardin ، 1999،p169).

9. **المعيـار** : يعرف عبد المطلب المعيار بأنه : " المقياس أو المحك الذي يمكن الرجوع إليه أو استخدامـه أساسا للمقارنة أو التقدير"(عبد المطلب ،2005 ،134).

10. مرحلة التعليم الأساسي :

هي مرحلة تعليمية مدتها تسع سنوات تبدأ من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف التاسع، وهي إلزامية ومجانية وتنقسم إلى حلقتين:

الحلقة الأولى: تشمل من الصف الأول إلى الصف الرابع.

الحلقة الثانية: تشمل من الصف الخامس إلى الصف التاسع (وزارة التربية،2004، 2).

الفصل الثاني

الدراسات السابقة :

أولاً – الدراســـات المحلية والعربية

ثانياً – الدراســـــــــات الأجنبية

ثالثاً – تعقيب على الدراسات السابقة

الدراسات السابقة :

أجريت بعض الدراسات و البحوث المتعلقة بموضوع العدالة الاجتماعية و أيضاً بموضوع التربية الوطنية أو التربية القومية .

أولاً - الدراسات المحلية والعربية

ثانيا – الدراسات الأجنبية

أولاً - الدراسات المحلية والعربية :

1- دراسة هندي (2009) :

***- عنوان الدراسة :تحليل كتب التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في المنهاج الفلسطيني (دراسة نقدية).**

***- هدف الدراسة :**

1- التعرّف إلى نتائج تحليل ونقد كتب التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في المنهاج الفلسطيني.

2- التعرّف إلى المعايير اللازمة لتأليف كتب التربية الوطنية في المرحلة الأساسية الدنيا.

3- التعّرف إلى أي مدى تتحقق هذه المعايير في كتب التربية الوطنية المدرسية المقررة على تلاميذ المرحلة الأساسية الدنيا.

***- منهج الدراسة :**

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث قامت بإعداد قائمة معايير تضمنت أربعة جوانب : (المحتوى،تنظيم المحتوى،عرض المحتوى ،التدريبات والأسئلة والأنشطة) وتحددت عينة الدراسة في كتب التربية الوطنية لتلاميذ المرحلة الأساسية الدنيا الأول والثاني والثالث والرابع .

***- نتائج الدراسة :**

1- إن درجة تحقيق المعايير الكلية لجميع الجوانب وللصفوف الأربعة أن المحتوى احتل المرتبة الأولى ، حيث جاءت درجة تحقيقه مرتفعة ، إذ بلغت (67,8 %) وان تنظيم المحتوى احتل المرتبة الثانية ، فكانت درجة تحقيقه للمعايير مرتفعة أيضا إذ بلغت (76,1%) وان الأنشطة والأسئلة جاءت في المرتبة الثالثة فدرجة تحقيقه جاءت متوسطة إذ بلغت (65,9%) ، بينما جاءت طريقة عرض المحتوى في المرتبة الرابعة والأخيرة حيث جاءت درجة تحقيقها للمعايير متوسطة إذ بلغت (54,4%) .

2- إن درجة تحقيق المعايير الكلية لجميع الجوانب ولجميع الصفوف متوسطة إذ بلغت للصفوف الأربعة على التوالي (65,5%)، (68,8%) ، (68,5%) ،(69,7%)، وقد جاءت درجة تحقيق المعايير الكلية ولجميع الصفوف مجتمعة متوسطة فكانت (68,3%) .

<u>2. دراسة بشير (2009) :</u>

***- عنوان الدراسة :**

تحليل محتوى كتب التربية الوطنية وتقويمها للصفوف الخامس والسادس و السابع من وجهة نظر معلمي ومعلمات محافظات شمال الضفة الغربية.

***- هدف الدراسة :**

1- التعرّف على مستوى تقويم المعلمين لكتب التربية الوطنية الفلسطينية في الصفوف الأساسية الخامس والسادس والسابع.

2 -تحديد أثر متغيرات الدراسة التالية : الجنس ،المؤهل العلمي، الخبرة التدريسية وعدد مرات تدريس المادة على تقويم هذه الكتب.

3 -تحليل مضمون كتب التربية الوطنية الفلسطينية للصفوف الخامس , السادس , السابع الأساسية و التعرف على مواطن القوة و الضعف فيها.

***- منهج الدراسة :**

استخدم الباحث المنهج الوصفي ، إضافة إلى استخدام أداتين إحداهما استبانه موحدة لتقويم كتب التربية الوطنية، أما الأداة الثانية فهي تحليل محتوى الكتب الثلاثة وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع معلمي التربية

الوطنية في محافظات شمال الضفة الغربية والبالغ عددهم (819) معلما ومعلمة وتكونت عينة الدراسة من (246)معلما ومعلمة، أي ما يقارب (30%) من مجتمع الدراسة .

***- نتائج الدراسة :**

1- إن درجة تقويم المعلمين والمعلمات لكتب مبحث التربية الوطنية للصفوف الأساسية الخامس والسادس والسابع قد أتت مرتفعة جدا وبمتوسط (4,10)، وانحراف معياري (0,44)، وبنسبة مئوية (82,0).

2 -إن درجة تحقيق المعايير الكلية لجميع الصفوف كانت (70,4%) وهذه درجة مرتفعة ، أما النتائج الكلية المتعلقة بالمحتوى لجميع الصفوف (74,1%)، وهي درجة مرتفعة وجاءت في المرتبة الأولى . أما النتائج المتعلقة بالأنشطة والأسئلة فكانت (70,5%)،وهي درجة مرتفعة وجاءت في المرتبة الثانية وفيما يتعلق بنتائج تنظيم المحتوى فكانت (67,4%)، وهي درجة متوسطة وجاءت في المرتبة الثالثة والنتائج الكلية المتعلقة بطريقة عرض المحتوى حصلت على (56,2%) وهي درجة متوسطة وجاءت في المرتبة الرابعة .

3 -لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة(a =0,05) في درجة تقويم كتب مبحث التربية الوطنية بينما وجدت فروق تعزى لمتغير الخبرة ولصالح فئة الخبرة (6 – 10) سنوات .

<u>3. دراسة قزح (2008) :</u>

***عنوان الدراسة :**

واقع تدريس مادة التربية القومية الاشتراكية في المرحلة الثانوية العامة ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة (دراسة ميدانية في مدارس مدينة دمشق).

***هدف الدراسة:**

1 -تحديد مدى تحقيق واقع تدريس مادة التربية القومية الاشتراكية في محافظة دمشق للأهداف المرسومة لها من خلال آراء الطلبة والمدرسين.

2- تحديد مدى ملائمة أهداف المادة لحاجات المجتمع المتنامية من خلال آراء المدرسين والطلبة والموجهين الاختصاصيين .

3-تحديد مدى ملائمة طرائق التدريس والوسائل التعليمية وأساليب التعليم المستخدمة في تدريس المادة في مدارس مدينة دمشق للأهداف المرسومة لها من خلال آراء المدرسين والطلبة والموجهين الاختصاصيين.

4-تحديد مدى ملائمة الواقع المهني لمدرسي مادة التربية القومية الاشتراكية في محافظة دمشق للأهداف المرسومة للمادة من خلال آراء المدرسين والتوجيه الاختصاصي.

5-تحديد واقع آراء مدرسي مادة التربية القومية الاشتراكية في المرحلة الثانوية في محافظة دمشق .

***منهج الدراسة:**

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى تصميم استبانه موزعة على الطلاب والمدرسين ومقابلة للموجهين الاختصاصيين واستخدام بطاقة ملاحظة .

***نتائج الدراسة:**

1-وجود فروق ذات دلالة إحصائيا بين متوسطات أفراد المدرسين والطلبة تبعا لمتغير : (المهنة – الشهادة العلمية- الاختصاص – حول محاور الاستبانة).

2-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيا بين متوسطات آراء المدرسين تبعا لمتغير الجنس.

3- توافق أغلبية الطلبة على أن مناهج التربية القومية ترتبط بالواقع من جهة ومع مناهج المواد الأخرى من جهة أخرى بشكل واضح على عكس أغلبية المدرسين.

4-لا يوافق المدرسون على انه من الممكن تحويل أفكار المادة إلى أسلوب يومي في حياة الشباب.

4. دراسة خلف (2005) :

***- عنوان الدراسة : السياسة التعليمية في مصر منذ السبعينات دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية.**

***- هدف الدراسة :**

1- تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية، وأهم معاييره في الأدب التربوي و الاجتماعي.

2- تحليل مضمون السياسة التعليمية المرتبطة بمرحلة التعليم الأساسي في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية .

3- تعرّف ملامح العدالة الاجتماعية في مرحلة التعليم الأساسي كما أشارت إليها السياسة التعليمية بمصر .

4- وضع بعض المقترحات للسياسة التعليمية في مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

*- **منهج الدراسة :** استخدم الباحث المنهج الوصفي إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون .

مجتمع الدراسة:مرحلة التعليم الأساسي

عينة الدراسة: اقتصرت على تحليل بعض الوثائق التعليمية الرسمية المتعلقة بهذه المرحلة التعليمية منذ السبعينات من القرن العشرين حتى 2004م ، وقد تم تناول هذه الوثائق بالوصف الشكلي ضمن عينة الدراسة لتكون مدخل للتحليل

*- **نتائج الدراسة :**

1- احتل معيار الحق في التعليم المرحلة الأولى بالنسبة لمعايير العدالة الاجتماعية ضمن الوثائق التعليمية في فترتي الدراسة، حيث حققت السياسة التعليمية زيادة في نسب الاستيعاب منذ السبعينات وحتى عام 2004 ولكنها لم تصل لتحقيق الاستيعاب الكامل .

2- احتل معيار الخدمة المرتبة الثانية في وثائق السبعينات و المرتبة الثالثة ضمن الوثائق الصادرة منذ الثمانينات وحتى 2004 حيث حققت السياسة التعليمية زيادة في عدد المدارس والفصول و على الرغم من ذلك لا تزال الكثافة مرتفعة داخل الفصول فضلاً عن وجود مدارس غير صالحة للأغراض التعليمية وبحاجة إلى ترميم و إصلاح.

3- احتل معيار الإمكانيات التعليمية المرتبة الثانية في الوثائق التعليمية الصادرة خلال فترتي الدراسة حيث استطاعت السياسة التعليمية مضاعفة قيمة الإنفاق على التعليم ولكن هناك ضعف في تحقق الهدف المطلوب من المجانية حيث أن حجم الإنفاق على تلاميذ التعليم الأساسي ضئيل و الإنفاق عليه لا يتناسب مع عدد تلاميذه بالمقارنة مع المراحل الأخرى .

4 +احتل معيار المناخ التنظيمي المرتبة الرابعة في الوثائق التعليمية خلال فترتي الدراسة ورغم تحقيق السياسة التعليمية تقدما في مجال تقليص عدد الفترات الدراسية في مدارس التعليم الأساسي، إلا أن النظام التعليمي ما زال يعاني من تعدد الفترات الدراسية وتزايد عدد ساعات التعلم .

5. دراسة الحموي (2005) :

***عنوان الدراسة:**

دراسة تحليلية تقويمية لمادة التربية القومية الاشتراكية في ا لصف الأول الثانوي ((وحدة الاستعمار الاستيطاني)) في سورية.

***هدف الدراسة:**

1-تحليل الأهداف الخاصة لمنهاج التربية القومية في الصف الأول الثانوي (الاستعمار الاستيطاني الصهيوني) لأغراض سلوكية.

2-التعرّف على مدى تغطية المفاهيم القومية الواردة في كتاب التربية القومية الصف الأول الثانوي وحدة (الاستعمار الاستيطاني الصهيوني) للأهداف الموضوعة لها.

***منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى استخدام الحاسوب في عملية التحليل الكمي لمفاهيم كتاب الصف الأول الثانوي.

***نتائج الدراسة:**

1-إن أهداف المنهاج قد اهتمت بالمجالات القومية والإنسانية أكثر من المجالات الديمقراطية والاجتماعية والأخلاقية.

2-إن مفاهيم التربية القومية في الكتاب مبعثرة وغير منظمة وموزعة بشكل صحيح وهذا يعود إلى غياب النظرة التنظيمية لمحتويات الكتاب وعدم مراعاة الاستمرارية والتتابع في تأليف الكتاب.

3-وجود نوع من الانسجام بين الأهداف من حيث اهتمامها بمجالات معينة وبين محتويات الكتاب.

6. دراسة عبد الكريم والنصار (2005) :

***عنوان الدراسة:**

التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة).

***هدف الدراسة:**

1-التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في كل من المملكة العربية السعودية وبريطانيا في المرحلة المتوسطة بهدف التعرف إلى الأسلوب الذي يتناول به هذا المنهج أهداف ومحتوى التربية الوطنية.

2- رصد نقاط الاتفاق والاختلاف بين منهج التربية الوطنية في المرحلة المتوسطية في البلدين .

3- اقتراح نموذج لتدريس التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية في ضوء التوجهات التربوية الحديثة.

***منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى الوصفي الظاهري الذي يهتم بالوصف الظاهر النوعي للموضوعات والأفكار العامة التي تضمنتها كتب التربية الوطنية في البلدين .

***نتائج الدراسة:**

1-ركزت المقررات على المستوى الوطني في حين خلت من أي درس حول المستوى العالمي فيما عدا ثلاثة دروس عن مناصرة المسلمين وإسهامات المملكة في إغاثة البلدان المنكوبة وتطرقت المحتويات إلى مجتمع الأسرة والأقارب ولم تتحدث عن المجتمع المدرسي.

2-تناولت محتويات المقررات دروساً تعكس هوية المملكة العربية السعودية الدينية والثقافية .

3-تشتت الموضوعات وضعف ترابطها في الفصل الدراسي الواحد أو الكتاب الواحد.

4-سرد الموضوعات التي يغلب عليها جانب الوطنية في فصل دراسي واحد وسرد موضوعات أخرى يغلب عليها جانب المواطنة في فصل دراسي آخر وهذا لا يساعد المتعلم على التفاعل مع محتوى الدروس ولا تنمية الجوانب الوجدانية المتعلقة بحب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه ثم ترجمة هذا الحب والولاء على أرض الواقع.

5-غلبة الجانب الإنشائي على عناوين الوحدات والدروس في المقررات السعودية .

6-وجود موضوعات لا علاقة لها مباشرة بالتربية الوطنية، أو لم توظف بشكل جيد لتحقيق أهداف التربية الوطنية مثل : (تقنيات الاتصال والعبارات الصحية).

7. دراسة مضية (2005) :

***عنوان الدراسة: تحديات في وجه التربية الوطنية**

***هدف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-هل تتوجه العملية التربوية في الأردن بمرحلة الطفولة بوحي تنمية طاقة الخيال وقوة الإرادة والاستقامة لدى الطفل أو تربي لديه الخنوع للأمر الواقع وتنميط شخصيته وفق مواعظ (أخلاقية)؟

2-هل تنمي المناهج وطرق التدريس أدوات التفكير الحر من بحث واستنباط واستدلال؟ أم تربيه على الحفظ والتقليد والإتباع؟ هل تفتح إمكانات تنمية الشخصية المتعاملة عقلياً وجسدياً وروحياً أو تكتفي بتزويد الناشئة بوصايا ومبادئ توفر إمكانية شق درب وإيجاد مكان في المجتمع بأي وسيلة؟

3-هل توفر الدراسة الجامعية بمراحلها وسائل ومناخات التفكير الحر ومختبرات البحث أم تخضع الطلبة لسلطة النصوص والكبت الذهني والتنميط العقلي؟

***منهج الدراسة:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وعمل على مقارنة واقع الثقافة المجتمعية بين بلده الأردن وكوريا الجنوبية.

***نتائج الدراسة:**

1-غلبة الجانب النظري في البرامج التعليمية خاصة في الفرع الأدبي في التعليم الثانوي التأهيلي.

2-تدريس المواد ذات الطبيعة العلمية واللغات بالتلقين دون مراعاة الجوانب التطبيقية.

3-الاكتظاظ المفرط في الفصول الدراسية، وكثافة الموضوعات الأمر الذي يحوّل التعليم إلى مواد نظرية فقط.

4-طرائق التدريس المتبعة هي طرائق تلقينية تعتمد على التدوين الحرفي للكلمات.

5-غياب الضمير لدى الكثير من المدرسين في أثناء العمل ورغبة الطالب في الحصول على علامة عالية ودرجة متقدمة من خلال الدروس الإضافية الخاصة الأمر الذي ينمي النزعة النخبوية لدى الطلبة .

6-إنَّ عملية التربية تبث الروح الوطنية بصورة مجردة خالية من المضمون الاجتماعي وتنمي لدى الطلبة المتميزين الروح الفردية والتميز النخبوي.

7-قصور طرائق إعداد المعلمين مما ينعكس على العملية التعليمية برمتها.

8. دراسة العجاجي (2001) :

***عنوان الدراسة:**

الصعوبات التربوية المصاحبة للتجربة السعودية في تطبيق منهج التربية الوطنية كما يدركها معلمو المرحلة الثانوية بمدينة الرياض.

***هدف الدراسة:** التعرف إلى الصعوبات التي واجهت التجربة السعودية في تدريس التربية الوطنية في المرحلة الثانوية كمادة مستقلة .

***منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة استبانه مكونة من 64 فقرة وزعت على /232/ معلم في مدينة الرياض.

***نتائج الدراسة:**

1-إن أهداف مادة التربية الوطنية كانت غير واضحة لدى كثير من المعلمين وخاصة بعض الأهداف ذات البعد الثقافي الاجتماعي والاقتصادي.

2-إن المقرر قد أغفل بعض جوانب المحتوى ذات الأهمية الكبيرة في التربية الوطنية.

3-وجود صعوبات لدى المعلمين في الاطلاع على الوسائل والنشاطات المناسبة للمادة وكيفية الاستفادة منها.

ثانياً . الدراسات الأجنبية :

1 **دراسة منتروب (mintrop,h) (2003) :**

***عنوان الدراسة:**

تحديد محتوى مادة التربية الوطنية وأثره في سلوك الطلبة

***هدف الدراسة:**

دراسة مشكلات مناهج التربية الوطنية من وجهة نظر المختصين والمعلمين والطلبة وأثر ذلك في سلوك الطلبة.

***منهج الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام استبانه .

المجتمع الأصلي للدراسة هو :

1- محتوى كتب التربية الوطنية في المرحلة المتوسطة في بريطانيا.

2- معلمو المادة والمختصون بها.

3- طلاب المرحلة المتوسطة في بريطانيا.

كما قام الباحث بتوزيع استبانات على عينة من المختصين والمعلمين والطلبة في المرحلة المتوسطة في بريطانيا .

***نتائج الدراسة:**

1- إن 80 – 90% من المعلمين يرون أن هذه المادة مجدية للطلاب والدولة.

2-عدم تطابق وجهات نظر المعلمين حول أهمية الموضوعات التقليدية في التربية الوطنية مثل: التاريخ الوطني وإطاعة القانون والانخراط في الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والخدمة العسكرية وحقوق الإنسان والبيئة والموضوعات ذات الصفة العالمية.

3-إن الطلبة في سن (14) سنة لا يميلون إلى الأمور السياسية ، في حين أن / 80%/ من هذه الفئة ترغب في التصويت عندما يحين الوقت لذلك، ويرون أن التصويت يمثل مشاركتهم السياسية وفيما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية فإن أكثر من نصف هؤلاء الطلبة يحبذون جمع المال لأسباب اجتماعية، تعود بالنفع على المجتمع.

2- دراسة هيبورن (hepburn) (2002):

***عنوان الدراسة: مشروع تطوير التربية الوطنية.**

***هدف الدراسة:**

تطويرا لدراسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

***منهج الدراسة:**

تم تطبيق المشروع في ولاية جورجيا ، وتم اختيار عينة من المعلمين والطلبة(10 معلمين و 201 طالبا وطالبة من المرحلة الثانوية) لمجموعات تجريبية مقابل 218طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية كمجموعات ضابطة.وفي المرحلة الابتدائية كان عدد معلمي المجموعات التجريبية(17معلما) يدرسون (260 طالبا وطالبة) مقابل (17 معلما) يدرسون (286) طالبا وطالبة بالطريقة المعتادة تعتمد الدراسة فكرة تعميم برنامج للتربية الوطنية واختبار أثره في معرفة الطلبة السياسية والديمقراطية. أعطيت جميع المجموعات اختبارات قبلية وبعدية ترتبط بأهداف البرنامج، وكذلك استبانات تقيس مدى الدعم الذي يقدم للمعلمين.

***نتائج الدراسة:**

1- أظهرت النتائج أن البرنامج قد أثر إيجابياً في معرفة المعلمين بطرائق التدريس وبمحتوى التربية الوطنية.

2 -زاد من معلومات الطلبة بدرجة ملحوظة في المرحلتين الثانوية والابتدائية.

3 -أهمية التركيز على إتاحة الفرصة للطلبة للتعبير عن آرائهم بحرية تامة في أثناء تدريس التربية الوطنية وهذا من خصائص المواطنة الفعّالة.

3ـ دراسة تورني بورتا (tornyburta) (2001) :

***عنوان الدراسة:الصعوبات المتعلقة بالطلبة والتي تعيق منهاج التربية الوطنية عن تحقيق أهدافه في إيطاليا.**

***هدف الدراسة:**

تقويم منهاج التربية الوطنية في إيطاليا من خلال نتائج الطلبة.

***منهج الدراسة:**

المنهج الوصفي التحليلي.

المجتمع الأصلي للدراسة هو طلاب المرحلة الثانوية في ايطاليا

_ منهاج المرحلة الثانوية

– تم اختيار عينة عشوائية من طلاب وطالبات المرحلة الثانوية

– تم إعداد أداة وهي عبارة عن أسئلة تقيس مدى قدرة الطالب على تفهم وتمثل القيم الوطنية .

***نتائج الدراسة:**

1–إن الاتجاهات في التربية الوطنية لها أبعاد متعددة تتمثل في ثلاثة محاور هي:

أ –تأثير القيم الديمقراطية.

ب –تأييد الحكومة الوطنية.

ج –الاهتمامات الوطنية والمشاركة الاجتماعية.

2–هناك مؤثرات ذات أهمية كبرى في تحقيق أهداف التربية الوطنية غير المدرسة مثل الأسرة والإعلام والأصدقاء.

3–الجو السائد في المدارس إما أن يعزز المعرفة بالديمقراطية والمشاركة الاجتماعية أو العكس.

4. دراسة سيغناتولي (segnatelli Barbara levick) (1997):

***عنوان الدراسة: المشاركة الاجتماعية بين الأجيال ودور منهج التربية الوطنية بالمدارس الثانوية في التأثير على المراهقين.**

***هدف الدراسة:**

معرفة ما إذا كان للمنهج المقرر والاختبار تأثير إيجابي في زيادة فعالية مواقف وآراء الطلبة أو أنه يمكن الاستغناء عنها بالمناهج المطبقة على النطاق القومي.

***منهج الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج التجريبي إضافة إلى استبانة. وتألّفت عينة الدراسة من (282)فرداً مقسمين إلى (141) طالباً وطالبة و(141) ولي أمر وقد تمت الدراسة في ولاية ميريلاند في الولايات المتحدة الأمريكية

***نتائج الدراسة:**

1-افتقار الطلبة للمعلومات السياسية إضافة إلى ضعف في الفعالية السياسية ومستوى متدن لقوة التأثير.

2-ازدياد معرفة الطلبة بالعمل السياسي وفهمهم له، وتوفر لديهم مستوى أعلى من قوة التأثير بعد اجتيازهم للمادة.

3-اختلاف نظرة الطلبة للأمور السياسية بشكل كبير، مما يؤكد أهمية المادة وأثرها عليهم

4-تثير الدراسة تساؤلات حول المشاركة السياسية من خلال التربية الوطنية، ودور مواقف وتوجهات الآباء في التأثير في تطور الفعالية وقوة التأثير لدى الشباب.

5. دراسة وانغ بي لانغ (wang pi-lang) (1996):

***عنوان الدراسة:**

علم التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية وسط الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الثالثة عشرة والخامسة عشرة - دراسة في جمهورية الصين حول المراهقين.

***هدف الدراسة:**

1-معرفة مدى استيعاب وإدراك طلاب المدارس المتوسطة للمنهج المدرسي الرسمي وغير الرسمي للتربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية وتأثيره في مواقفهم وتوجهاتهم الوطنية.

2-معرفة محتوى القيم المتوفرة في الكتب الدراسية الخاصة بمادة التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية .

***منهج الدراسة:**استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى والمنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى استبانه. أجريت الدراسة على عينة عشوائية مؤلفة من (756)طالباًوطالبة في ست مدارس متوسطة في الصين ، وطبقت على كتب التربية الوطنية في المدارس المتوسطة في الصين .

***نتائج الدراسة:**

1-وجود صلة وثيقة بين المبادئ الأخلاقية التقليدية والقيم الوطنية.

2-افتقار الفصول الدراسية للبيئة التربوية الحرة المرتبطة بالإجراءات الديمقراطية .

3-استيعاب الطلبة لمفهوم المواطنة الصالحة في القيم الأخلاقية التقليدية أكثر من القيم الوطنية .

4-قيام مقرر التربية الوطنية الأخلاقية بوظيفة مهمة في تغذية المواقف الإيجابية للطلاب نحو الحكومة ، ومعظم الطلبة يثقون بأن الحكومة تستجيب لرغباتهم.

5-عدم اهتمام الطلبة بالموضوعات الوطنية والسياسية ومشاركتهم قليلة. في الأنشطة الوطنية وعدم رغبتهم بالمشاركة مع زملائهم أو معلميهم.

6-عدم وجود أي دور مؤثر لمقرر التربية الوطنية والمبادئ الأخلاقية في تعزيز القيم الديمقراطية أو زيادة المشاركة الوطنية لدى الطلبة.

ثالثاً - تعقيب على الدراسات السابقة :

أولاً – من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن تصنيفها في مجالات عدة هي :

1_ دراسات تناولت تحليل مفهوم العدالة الاجتماعية مثل دراسة : (الخلف , 2005) .

2_ دراسات تناولت تحليل محتوى وتطوير منهاج التربية الوطنية مثل دراسة : (هندي , 2009) و(بشير , 2009) و(العبد الكريم والنصار , 2005) و(مضية , 2005) و(العجاجي , 2001) و(منتروب , 2003) و(هيبورن , 2002) و(سيغنا تولي , 1997) و(تورني بورتا , 2001).

3_ دراسات تناولت واقع تدريس مادة التربية القومية مثل دراسة :

(قزح , 2008) و (الحموي , 2005).

4_ دراسات تناولت التربية الوطنية و المبادئ الأخلاقية مثل دراسة :(وانغ بي لانغ , 1996) .

ثانياً – ما تتفق به الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة وما تختلف عنها :

1ـ استخدمت بعض الدراسات السابقة الإستبانة، في حين استخدم بعضها الآخر الاختبار.

2ـ استخدمت بعض الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي ، بينما استخدمت دراسات أخرى منهج تحليل المضمون أو المنهج المقارن .

3ـ على صعيد موضوع البحث : تناولت بعض الدراسات السابقة مفهوم العدالة الاجتماعية ، بينما تناول بعضها الآخر موضوع التربية الوطنية أو التربية القومية .

4ـ تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الاهتمام البالغ بمناهج التربية الوطنية وضرورة تطوير واقع تدريسها للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها.

5ـ ركزت بعض الدراسات والبحوث السابقة على بعض مفاهيم العدالة الاجتماعية كالحرية والديمقراطية حيث أكدت على فعالية تعليم مبادئ الحرية والديمقراطية من خلال الأنشطة والحوارات وضرورة الابتعاد عن التعليم التلقيني ، والتأكيد على حرية التعبير لما لذلك من أثر في رفع مستوى تحصيل الطلبة ورفع مستوى مهاراتهم وبوصفها محددات أساسية في تدريس مادة التربية الوطنية .

وقد أظهرت دراسة بورتا أن معظم التلاميذ لديهم فهم بالقيم الديمقراطية الأساسية والمؤسسات الدستورية التربوية مما يعني نجاح مقررات التربية الوطنية في تلك الدول في تحقيق أهدافها المتعلقة بهذا الجانب .

وأكدت دراسة بورتا على أهمية التركيز على إتاحة الفرصة للطلاب للتعبير عن آرائهم بحرية تامة في أثناء تدريس مواد التربية الوطنية، وعلى ضرورة رفع مستوى مهارات الطلاب المتعلقة بكيفية مناقشة الآراء والأفكار فهي من خصائص المواطنة الفعالة .

6ـ استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في مناقشة مفاهيم الدراسة وبناء الإطار النظري لها ، بالإضافة إلى الاستفادة الكبيرة من نتائجها التي توصلت لها .

7ـ إن الدراسة الحالية تختلف عن ما تم عرضه من دراسات سابقة وخاصة فيما يتصل بموضوع البحث و أهدافه ونتائجه.

8ـ للمرة الأولى يتم تناول موضوع الدراسة في الجمهورية العربية السورية ، وذلك بعد تغيير تسمية كتاب التربية القومية الاشتراكية للصفين السابع و العاشر إلى كتاب التربية الوطنية خلال العام الدراسي 2010 – 2011م .

9ـ إن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتحليلها لكتابي التربية الوطنية في الصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي لبيان مدى تضمنه ما لأهم مفاهيم العدالة الاجتماعية (الحق في التعليم , تكافؤ الفرص, المساواة , عدم التمييز , الانتماء و الولاء , الحرية , الديمقراطية ، حقوق الإنسان) .

10ـ إن الدراسات السابقة كانت في معظمها ميدانية تناولت جانب واحد من جوانب التربية الوطنية أو القومية كدور المناهج أو المعلمين أو الطلبة حيث تناولت بالدراسة مرحلة واحدة من مراحل التعليم (التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي)، بينما ركزت الدراسة الحالية على تحليل مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتب التربية الوطنية بشكل عام .

وتناولت بالدراسة مرحلتين تعليميتين على غاية من الأهمية هما مرحلة التعليم الأساسي و مرحلة التعليم الثانوي و اللتان تضطلعان بدور هام وخلاّق في خلق الإنسان الصالح وتدعيم مشاعر الولاء و الانتماء الوطني التقدمي و الإنساني لديه وتربيته على الاعتزاز بأمته العربية وتراثها وقيمها الروحية ورسالتها الوطنية والقومية والإنسانية.

الفصل الثالث

العدالة الاجتماعية

أسسها والمفاهيم المرتبطة بها

الفصل الثالث: العدالة الاجتماعية أسسها و المفاهيم المرتبطة بها
1 -العدالة لغةً واصطلاحاً
2 -أسس العدالة الاجتماعية:
– الأساس الفلسفي
– الأساس القانوني
– الأساس الدينـــي
3 -مفاهيم العدالة الاجتماعية وأهم المعايير و المؤشرات المحققة لها:
• **الحرية**
• **المساواة**
• **تكافؤ الفرص**
• **عدم التمييز**
• **الديمقراطية**
• **حقوق الإنسان**
• **حق التعليم**

أولاً - العدالة لغةً واصطلاحاً:

أ - العدالة لغةً:

يتضمن مفهوم العدالة في كثير من المعاجم معنى العدل، ففي مختار الصحاح يعرّف العدل بأنه ضد الجور وضد الظلم فيقال : " رجل عَدلٌ ورجال عُدل" (مختار الصحاح،508)

وفي لسان العرب العدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم وهو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً، وهو عادل ، ومن أسماء الله الحسنى : العدل وهو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم.

قال ابن الأعرابي: العــدل الاستقامة (لسان العرب ، 1994، 430).

والعَدْلُ: الحكم بالحق، يقال: هو يقضي بالحق، ويعدل، وهو حكم عادل: ذو معدلة في حكمه، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه.

والعدل لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث (لسان العرب ج4 ، 2838 – 2842).

والعدل: هو القصد في الأمور، والأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط (الموسوعة الفقهية، ج3، 5).

وعدل عدلاً وعدولاً: مال، ويقال عدل عن الطريق: حاد ، وإليه رجع وفي أمره عدلاً وعدالة : استقام، وفي حكمه: حكم بالعدل، والشيء عدلاً: أقامه وسواه ، والشيء بالشيء: سواه به وجعله مثله قائماً مقامه (المعجم الوجيز ، 1994، 408).

وفي المعجم الوسيط العدل: الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه.

وذكر الأرسوزي (1965، 35) أن كلمة عدالة ترجع إلى فعل عدل أي أنصف وعادل وازنه والعدلِ : النظير والمثيل، عدل الشعر جعله موزوناً مستقيماً.

وقد أطلقت كلمة (عدل) عند كثير من علماء اللغة وجمع من حذّاق البيان على معان جمة تبعاً لورود استعمالها في الوضع الذي وقع فيه التخاطب واقتضاءً لاشتقاقها في ا لكلام، فأتوا لها بمعان متفاوتة،ويمكن إرجاع تلك المعاني إلى أصلين صحيحين لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على الاستواء والآخر يدل على الاعوجاج.

فمن الأصل الأول:

- العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة . يقال: هذا عَدْلٌ وهما عُدْلٌ وعدلان وهم عُدولٌ
- والعدل الحكم بالاستواء: يقال للشيء يساوي الشيء: هو عِدْلُه ، والمشرك يعدل بربه وعدّل الموازين والمكاييل: سوّاها.
- والعدل قيمة الشيء وفداؤه، قال الله تعالى: " ولا يقبل منها عَدْلٌ " (سورة البقرة ، 123)

أي فدية وكل ذلك من المعادلة والمساواة.

والعدل: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو نقيض الجور. نقول: عَدَل في رعيته، ويوم معتدل إذا تساوى حالا حرّهوبرده.

-والعدل: التزكية ، يقال عَدَّل الرجل: زكاه والعَدَلَه والعَدْله: المزكّون، ورجل عُدَله وقوم عُدَله: هم الذين يزكون الشهود، وهم عدول.

وأما الأصل الثاني:

فيقال في الاعوجاج: عَدَل وانعدَل، أي انعرج وعَدل عن الشيء: حاد عن الطريق: جار وعَدَل الطريق: مال ويقال انظروا إلى سوء معادله، ومذموم مداخله: أي إلى سوء مذاهبه ومسالكه.

نلاحظ مما تقدّ م: أنّ كلمة "عدل" تفيد معنى الإنصاف والتسوية والاستقامة والنزاهة والفدية والتزكية ونقيض الجور والقيمة المماثلة والانعراج والميل .

العدالة اصطلاحاً:

- منذ البدايات الأولى لظهور مبدأ العدالة كان لمفهومها معنيان متداخلان أوله ما يشير إليها باعتبارها نسقاً للقيم والمثل الأخلاقية ومحوراً جامعاً للفضائل الإنسانية ، وثانيهما يشير إليها باعتبارها مجموعة الإجراءات المؤدية إلى معرفة الحق والكفيلة بتوصيله إلى صاحبه ضعيفاً كان أو قوياً.

- وعلى مر التاريخ ظهرت تعريفات متعددة لمفهوم الع دالة، قال بها الفلاسفة والحكماء ، أو وردت في الكتب السماوية التي أنزلت على الأنبياء والمرسلين أو نادى بها قادة الإصلاح وزعماء الثورات.

فالعدالة كانت ولا تزال جوهر بناء المجتمع المدني وتطور هفي مختلف الخبرات الاجتماعية والحضارية، ففي العصور الوسطى كان من رأي القديس توما الاكويني أنّ العدالة: هي التي تمنح القانون قوته وبقدر ما يكون القانون عادلاً يكون قوياً أما أرسطو فيرى أن العدالة فضيلة بالنسبة إلى الغير وليست مطلقة .

وفي الحضارة الإسلامية كان الفارابي يرى أن العدالة هي المبدأ الأسمى للحاكم والمحكوم في المدينة الفاضلة استناداً إلى قول الله تعالى في القرآن الكريم :"**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**" (النساء ، 58).

وقولهتعالى : " يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمكم شنآن قوم على ألاّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون" (المائدة ،8).

وعرّف الجرجاني الع دل بقوله: هو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط (الجرجاني، 1232 هـ ، 191).

– وفي العصور الحديثة احتلت العدالة مكانة بارزة في أعمال الفلاسفة وكبار المفكرين أمثال هوبز (Hops) ودافيد هيوم (David Hume)وتوكفيل(Tocqueville) وغيرهم وصولاً إلى جون راولز (Rawls) الذي يعتبر من أواخر أشهر العلماء الذين قدموا إسهاماً أصيلاً في مفهوم العدالة وذلك في كتابه الصادر عام 1972 بعنوان:(A Theory of Justice) حيث عرّف العدالـــة على أنها إنصاف والعدالة هذه لا يمكن إدراكها إلاّ كتنظيم لمبادئ ليست مستقلة فقط أحدها عن الآخر ولكنها تدفع أيضاً إلى اتجاهات متعارضة:(الحريةِ والمساواة)، ويتضمن مبدأ المساواة وجهين اثنين : المساواة في الفرص ، والضرورة في التوجه من أجل الحرية نحو إنقاص الفوارق (تورين، 1991، 59).

وجاء العدل عند الطهطاوي بمعنى (المساواة أمام القانون) ، أو المعاملة بحسب القانون و"إعطاء كل ذي حق حقه" بحيث لا يجور الحاكم على الإنسان بل القوانين هي المحكمّة والمعتبرة وهذا تأكيد للمساواة وإقامة للعدل وسلطة القانون.

وأضاف بأن العدل أداء للواجبات واستيفاء للحقوق من الغير ويكون الإنسان عادلاً عندما تكون كل أفعاله موجهة إلى الخير العام الذي هو القانون الأعلى (بركات،1982،288–289).

والعدالة في جوهرها هي إعطاء كل ذي حق حقه وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية أو باعتقاداتهم المذهبية أو الدينية أو السياسية.

وثمة نوعان للعدالة: العدالة الإجرائية والعدالة الاجتماعية، فالعدالة الإجرائية تتعلق بقواعد الإجراءات القانونية التي تتضمن المحاكمات العادلة والإجراءات القانونية الصحيحة أما العدالة الاجتماعية فهي تهتم بمجتمع عادل أو منصف أو متوازن(بيلي،2004 ، 345).

كما عرّفت العدالة الاجتماعية بأنها: هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية والتي يتاح فيها لأفراد ال مجتمعفرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم (العيسوي، 2012، 1).

وهكذا نجد: أنّ مفهوم العدل في الأدب اللغوي لا يشكل خلافاً كبيراً عند البعض ، وإنما الخلاف نجده في كيفية تناوله في المجتمعات البشرية ، لأن لكل مجتمع إيديولوجية مختلفة عن الآخر. وإن الاختلافات الإيديولوجية بين المجتمعات قد أدت إلى تباين في البنى الاجتماعية وإلى مغايرة في مضامين السياسات التي تضعها، الأمر الذي أدى إلى وجود قدر من الاختلاف في مفهوم العدالة الاجتماعية عند تطبيقه في كل مجتمع.

ثانياً- أسس العدالة الاجتماعية:

أ -الأساس الفلسفي

ب الأساس القانوني

جـ- الأساس الدينـــي

أ - الأساس الفلسفي:

لقد كانت العدالة الاجتماعية والمساواة بين الناس مطلب الرسالات السماوية ، كما كانت مطلب الفلاسفة الكبار الذين كتبوا في السياسة والأخلاق ، وحيث لا يتسع المجال للحديث عن كل من طرح حلولاً لهذه المشكلة،وسيكتفي الباحث باستعراض آراء بعض الفلاسفة حول العدالة.

فقد شغل مفهوم العدالة منذ القديم أذهان الحكماء والفلاسفة ، وكان فلاسفة الإغريق هم أول من تعرّض لبحث فكرة العدالة في محاولة للوصول إلى تحديد مضمونها والأساس الذي تقوم عليه والعلاقة بينها وبين القوانين الوضعية المطبقة في الدولة (Pirenne،1959، 192).

حيث ظهرت محاولات جادة من قبل العديد من الفلاسفة لتحديد معنى العدالة ، وبقيت محاولاتهم تلك وبحسب ما صرحوا به لا تعدوا كونها مجرد ظنون خالية من اليقين(أفلاطون، 130).

وتباينت نظرتهم إلى مفهوم العدالـة، حيث يعد " **هيسود** " من أوائل من عالج مفهوم العدالـة في الفكر اليوناني، وجوهر نظريته الفلسفية "أن الكون يخضع لقدر محتوم أم لتهإرادة الآلهة، وبالتالي فإن العدالة يهبها زيوس رب العدالة لبني البشر وهي وحدها بيت القصيد في حياة البشر" (عبد الغني ، 2002، 98).

أما أصحاب الفضل الأول في التعرض لمناقشة الأساس الطبيعي للعدالة ومدى ارتباطها بالفضائل الأخرى، فهم السفسطائيون الذين هيجوا الأفكار للبحث والمناقشة في أساس الأخلاق ، ومهدوا بذلك الطريق لتعاليم من أتى بعدهم من الفلاسفة أمثال سقراط وأفلاطون (صقر ، 1989 ، 12).

فقد جاء عن أصحاب **بروتاغوراس** (485-411ق.م) "أن القصاص هو عدل ، وأن يحتمل المرء ما قد فعل ذلك هو العدل الحق".

واعتقدوا بأن العدالة غير موجودة أو أنها مفهوم غامض وقيمة لا يؤمن بها إلاّ الضعفاء (عيدان ، 2006).

بينما نجد في نظرية **سقراط** أن نقطة البداية هي أنه لكي يكون الإنسان عادلاً ، يجب عليه أن يمتنع عن ممارسة الظلم، وأن يكون امتناعه هذا نابعاً عن إرادة حقيقية(صقر،1989، 59).

فما يطابق القانون يكون عادلاً ، والعدالة هي ما تقرره القوانين، والإنسان العادل هو من يعرف القوانين التي يجب عليه مراعاتها في سلوكه تجاه الآخرين.

ودعى إلى احترام القوانين فقال: " إن من يحترم القوانين العادلة ، إنما يحترم العقل والنظام الإلهي ، وهذا الاحترام لا يقتصرعلى القوانين المكتوبة بل يجب أيضاً احترام القوانين غير المكتوبة التي فرضتها الآلهة على الإنسان في كل مكان" (عبد الغني،2001، 99).

فسقراط ينادي بعدالة عليا لا يُعلق وجودها على جزء وصفي أو صيغة مكتوبة جاء فيها: "فطاعة قوانين الدولة هي كذلك واجب مفروض في جميع الأحوال، وعلى المواطن الصالح طاعة قوانين الدولة حتى لو كانت فاسدة، فضرب بذلك مثلاً في وجوب احترام القانون بصرف النظر عن صوابه.

ويرى الباحث أن طاعة القوانين قد تؤدي الى تحقيق العدالة لكن غالباً لا تحقق العدالة وذلك تبعاً لطبيعة النظام السائد . وظل سقراط متمسكاً بمبادئ العدالة والفضيلة ، وأقبل على الموت بجرأة لأنه أراد التمسك بالحقيقة وبقولها للشعب فقبل الموت بفرح وهدوء (سعادة ، 1990، 106).

وقد اتسمت النظرة إلى العدالة بنوع من الدقة والعمق عن د**أفلاطون** فقد وازن بين العدل وبين التقاليد والقوانين في البلاد المختلفة، فذهب إلى القول بأن العدالة تنشأ من الترتيب الذي وضعته الطبيعة بين قوى النفس والانسجام بينها وهذا المثال نفسه هو الذي يحقق العدالــة في المجتمع بمعنى أن كل قوة من قوى النفس تقابلها طبقة اجتماعية تماثلها فالعقل يقابله الطبقة الذهبية – الفلاسفة – والقوى الغضبية يقابلها الطبقة الفضية و القوى الشهوانية يقابلها الطبقة النحاسية ولتحقيق العدالة في المجتمع عنده لابد من خضوع الطبقة الفضية و النحاسية للطبقة الذهبية خضوعاً تاماً (عبد الغني ، 2004 ، 100).

حيث جعل أفلاطون من كل الفضائل فروعاً للعدالة ففي كتابه الشهير الجمهورية كانت القضية الأم التي شغلت أفلاطون في تصوره لقيام المجتمع الفاضل أن يسود المجتمع العدل على أساس أن هذه القيمة هي غاية الغايات.

وكانت فكرة العدالة محور فلسفة أفلاطون الأخلاقية ، فإذا كانت العدالة في الفرد لم تتم ما لم يسيطر العقل ويحكم فكذلك العدالة في الدولة لا تتم ما لم يسيطر الفلاسفة وما لم تلق مقاليد الحكم إليهم، لأن الفلاسفة وحدهم يعرفون الفضيلة في القول والفكر والعمل ، والفلسفة الصحيحة هي وحدها التي تتيح لنا معرفة العدالة (مرحبا،1993، 250).

وحتى تتحقق العدالة في المدينة الفاضلة يرى أفلاطون وبحسب جيوشي(2001،17) بأنه يجب أن يكون الفيلسوف حاكماً والحاكم فيلسوفاً .

فالمدينة التي لا تترك مكاناً للفيلسوف هي مدينة ظالمة إذ أن الفلسفة الحقيقية هي وحدها القادرة على أن ترينا الطريق إلى العدالة في الحياة الاجتماعية والفردية وعليه لن تنجو البشرية من ويلاتها ما لم تصل إلى الحكم ذرية الفلاسفة أو أن يتعلم الحكام الفلسفة (جيروم ، 1970 ، 15-16).

ويعرّف أفلاطون العدالة باعتبارها فضيلة مزدوجة تأخذ معناها انطلاقاً من الفرد امتداداً إلى المحيط الاجتماعي الذي تتحدد فيه بشكل شامل وأوحد باعتبارها فضيلة تعكس مدى استعمال الإنسان لملكة التقنين وتنظيم حياته الاجتماعيةِ .

وقد خاطر أفلاطون على رأي" ول ديورانت"ووضع تعريفاً للعدالة يقول: بأن " العدالة هي أن يملك الإنسان ويفعل ما هو ملكه" ، فالإنسان العادل هو الذي وضع في مكانه الحق باذلاً جهدهمقدماً تماماً ما يساوي ما يتلقاه (سميا، 2007).

كما أورد أفلاطون في كتاب الجمهورية ثلاثة تعريفات لـلعدالة : الأول هو القول أن العدالة اتفاق أعمال الإنسان مع التقاليد الموروثة والثاني هو القول أن العدالة تحقيق مصلحة الأقوى ، والثالث هو القول أن العدالة اتفاق الناس فيما بينهم على أن لا يظلم بعضهم بعضاً.

ولكن أفلاطون لا يقبل أي تعريف من هذه التعريفات بل يرد عليها كلها ليثبت لنا في النهاية أن العدالة هي الحكمة، وأن العادل هو الحكيم الصالح(صليبا،1989،52-53).

وتتحقق العدالة الاجتماعية في نظر أفلاطون عندما يتلقى كل فرد نوع من التعليم والتدريب يناسب قدراته وإمكاناتهBarker(1988,22,) حيث قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاث فئات (الحكام والجند والصنّاع) ووضع لكل فئة نظاماً تربوياً خاصاً بها، وليصل إلى هذا المفهوم تعمّق في النظر إلى نفسية الفرد والسلوك الإنساني ، فكان يرى الفضائل ثلاثاً: الحكمة فضيلة العقل ، والعفة والإنتاج فضيلة الشهوة ، والشجاعة فضيلة القوة الغضبية، فإذا خضعت الشهوانية للغضبية والغضبية للعقل تحقق في النفس النظام والتوازن، ويسمي حالة التوازن هذه بالعدالة عند الفرد ، وما الفرد إلا صورة لمجتمعه وما المجتمع إلّا فرد مكبّر (غالب، 1985، 64-65).

وينقل بروبيكر (1966،101-105) عن أفلاطون أن التوازن والانسجام بين القوى الثلاث يوضح مفهوم العدالة وحالة التناسب هذه هي العدالة، باعتبار أن العدالة هي حالة الصلاح الناشئة عن اجتماع الحكمة

والشجاعةوالعفة ، ومن تناسق هذه الفضائل وتعاونها وسيرها بانسجام ووئام تنشأ فضيلة رابعة هي العدالة، لأن العدالة معناها إعطاء كل ذي حق حقه.

وتتحقق العدالة بائتلاف القوى المختلفة في المجتمع وقوى الفرد ككل فالعدالة نوع من الوئام الطبيعي وهي حال العقل الصحية (BRIMO، 1978،31).

والعدالة عند أفلاطون لا ترتبط بالمساواة أدنى ارتباط بل هي في الواقع تأكيد لحالة اللامساواة التي أوجدتها الطبيعة بين الأفراد، فالعدالة هي المحافظة على الفوارق بين الناس وليست هي السعي إلى إلغاء هذه الفوارق.

وعليه فإن العدالة الاجتماعية الأفلاطونية كما يبينها سعادة (1990،107) تقوم على تخصيص كل فرد من أفراد المجتمع بالعمل الذي أهلته له الطبيعة.

وهي ظاهرة طبيعية تنبثق من صميم الوجود الإنساني كوسيلة لتحقيق وجود الإنسان الفردي والاجتماعي ، فأفلاطون لا يؤمن بالمفهوم الديمقراطي للعدالة، فالعبيد واهمون حينما يعتقدون في المساواة ، لأن العدالة لا يمكن أن تكون كذلك أبداً لأن الناس خلقوا غير متساوين بطبعهم حسب أسطورة المعادن، فالعدالة تتجسد عملياً في المجتمع إذا انصرف كل واحدٍ إلى ما هو مؤهل له بطبعه (عيدان، 2006).

ويرى الباحث أن وضع هذه الفوارق بين الناس وتقسيمهم إلى ثلاث طبقات لم يحقق العدالة ولا يؤدي بالنتيجة إلى العدالة المنشودة فكل الظلم التاريخي الذي وقع على الجماهير في مراحل تاريخية لاحقة كان ورائها أفكار أفلاطون عندما صنّف البشر إلى ثلاث طبقات . فالعدالة تتحقق عندما يتم إلغاء الفوارق بين الناس وليس كما يرى أفلاطون في المحافظة على هذه الفوارق .

أما**أرسطو** فقد حدد ماهية العدالة بأنها ذلك الكيف الأخلاقي الذي يحمل الناس على ايتان أشياء عادلة ، والذي هو العلة في فعلها وفي إرادة فعلها(أرسطو،ج2، 55).

وقد تحدث عن العدالة باعتبارها تخص المجتمع المدني فذهب إلى تصنيفها إلى عدالة تعويضية وعدالة توزيعية، تتعلق الأولى بالحقوق والواجبات وتتحقق من خلال إعطاء كل ذي حق حقه وأما الثانية فتتعلق بتوزيع الخيرات على كل فرد من أفراد المجتمع، وفي كلا الحالتين لا بد أن ينال جميع المواطنين حظهم على طول المدى حتى تتحقق العدالة (صقر ، 1989 ، 83-84).

فالعدل القانوني أو التشريعي عند أرسطو هو الذي يمليه المشرّع بالقانون المكتوب لتكملة العدل الطبيعي إذا ما يستخلص بملاحظة الطبيعة ليس كافياً وحده، فالطبيعة مثلاً توجب عقاب السارق وفقاً لمقتضيات العدالة التعويضية أو التصحيحية، ولكن الطبيعة لا تحدد كيف يكون العقاب فيتولى هذا التحديد في

المدينة الرؤساء المؤهلون لذلك بطبيعتهم وعلى ذلك تكون العدالة عبارة عن طاعة القوانين، ويكون العمل العادل بالتالي هو الذي يطابق القانون .

إذاً فالعدالة عند أرسطو تتمثل نظرياً في الوسط الذهبي (لا إفراط ولا تفريط) الذي يستطيع وحده أن يضمن الفضيلة ، وعلى هذا تتأسس العدالة العملية التي تتجلى في توزيع الثروات بين الأفراد بطريقة حسابية تناسبية ، بمعنى أن العدالة تقتضي أن يتقاسم الأفراد بينهم بطريقة عادلة الصالح والطالح (عيدان ، 2006).

ويرى الباحث أن العدالة لا تتفق مع نظرية الوسط الذهبي .فهذه النظرية لا يمكن أن تؤدي إلى تحقيق العدالة بأي شكل من الأشكال .

أما الفيلسوف الانكليزي(David Hume)(**ديفيد هيوم**) فقد ربط العدالة بالرفاهية التي يجب تحقيقها للفرد بوصفه مستهلكاً مما سيؤدي إلى احترام القوانين والالتزام بها.

ويعتقد (Montesquieu)(**مونتسكيو**) أنه لا يمكن ضمان العدالة الفردية إلاّ بفصل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية ، حيث دعى إلى التسامح وحرية التعبير والا عتقاد والحرية السياسية (المرعي، 201، 43).

بينما نجد أن الفيلسوف الألماني (Kant)(**كانت**) يحاول أن يؤطر العدالة في إطار معياري أخلاقي لأن العدالة قيمة أخلاقية ترتبط بثلاثة معايير أخلاقية هي: الحرية والكرامة والواجب ، ولا يمكن للعدالـــــــة أن تتجسد إلاّ عبر إعمال عقل أخلاقي عملي يسمو به الإنس ـان فوق كينونته الطبيعية ، حيث اعتبر بأنـه"إذا اختفت العدالـة عندئذ لن يصبح هناك ما يستحق أن يعيش البشر من أجله على سطح الأرض " (راولز ،1972 ،181) .

وانطلاقاً من قاعدة المساواة بين الأفراد وحقهم في الحرية والعدالة فإن التسامح يصبح واجباً أخلاقياً لدى (**Lock**) **لوك** (السعيدي ، 2001 ، 75).

أما العدالة لدى (Voltaire)(**فولتير**)فتتجلى في أن يكون المرء حراً ومساوياً للجميع ، فتلك هي الحياة الحقة، حياة الإنسان الطبيعية (فولفين، 1981، 29).

إذاً يتبين أن العدالة الاجتماعية فلسفياً تعني عدم الظلم، وتطبيق القوانين وطاعتها ومراعاتها، وإعطاء كل ذي حق حقه، وتوزيع الخيرات على جميع أفراد المجتمع ، وتلقي كل فرد تعليم يناسب قدراته وإمكاناته ، وقيام كل فرد بالعمل الذي أهلته له الطبيعة. كما يلاحظ عدم وجود إجماع حول تمثل العدالة بصورة واحدة، فبعض الفلاسفة يؤمن بالعدالة ويشك آخرون في وجودها

ب -الأساس القانوني:

طرح الإنسان مسألة العدالة منذ القدم ورفع راية المساواة ، وطالب بالعدل والإنصاف ، وعندما شعر باغتصاب حقوقه أو رأى نفسه مظلوماً أو طاله التعدي من الآخرين أو شعر بالضعف وتسلط الآخرين عليه اندفع لوضع قوانين للعدالة تحكم علاقات الناس ببعضهم البعض، وما زال حتى اليوم يسن القوانين ويضع الدساتير لتحقيق العدالة والحرية والمساواة، وكل قيم الخير والمحبة التي يحلم بها.

وإذا رجعنا إلى مفهوم العدالة في التراث الغربي إجمالاً ، فسوف نجد أنه يستمد معناه التطبيقي من كلمة "القانون" وذلك على المستوىالإجرائي العلمي دون الحديث عن الم ستوى المعرفي الفلسفي، وكلمة القانون في أصلها اللاتيني واليوناني تعني"القيد أو الميثاق" الذي يحكم مسيرة الكيان الاجتماعي ومن ثم فإن العدالة تعني ما هو مطابق للقانون وأساس هذا المعنى أن التشريع أو الإرادة الشعبية قد تبلورت في شكل نصوص معلنة، ووضعت في صيغة قانون أو مجموعة قوانين هي ملخص للعلاقة بين ما هو "حق" وما هو "عدل" من وجهة نظر الجماعة التي صاغت تلك القوانين في مجتمع ما وفي لحظة تاريخية معينة.

وتسعى العدالة القانونية إلى تحقيق المساواة في المجتمع وإلى تحقيق فرص متكافئة لجميع المواطنين ، فجميع أفراد المجتمع يخضعون لحكم القانون، وتنطبق عليهم نصوصه بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى لأن الناس خلقوا متساوين في إنسانيتهم ، ولهذا يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون دون تمييز بين غني وفقير أو ذكر وأنثى أو لون أو عرق أو دين، فللقانون الذي يطبق على الجميع دون تمييز هو تجسيد للعدل (الخلف ، 2005، 36) .

وعلى هذا فإن المجتمع العادل ينبغي أن يتم فيه توزيع الخدمات بكافة أشكالها وألوانها وفقاً لقواعد القانون دون أية استثناءات.

ويرى ول ديورانت (1985،90-91) بأن القوانين المدنية والجزائية في مصر القديمة غاية في الرقي ، وإن الناس جميعاً متساوون فيها مساواة تامة أمام القانون كما هم متساوون أمامه في هذه الأيام .

كما أقام حمورابي (1728-1685ق.م) دولة قوية، وسن التشريع القانوني بما يفسح للمواطنين مزيداً من التفاعل والإندماج القومي في مختلف المجالات ،"وبذلك أسس حمورابي لقيام دولة قوية منتج ة تمتلك أسس بناء اقتصادي وقوي وحياة اجتماعية نشطة متأسسة على الحقوق والحريات المصانة بالقوانين التي جمعها بكتاب ثم أسماه الدستور" (سيف الدين ،2009 ،106).

ومنذ القرن الخامس قبل الميلاد حل احترام القانون المكتوب محل جميع أشكال التشريعات والأحكام المؤقتة والتعاليم الدينية والأعراف الشفوية المختلفة،وهذا ما عبر عنه المؤرخ اليوناني هيرودوت (484 –

425 ق . م) بقوله : " ليس لنا من سيد غير القانون " (حسن،2007، 284).فبمراعاة القوانين والالتزام بها تتحقق العدالة الاجتماعية.

وقد نصت المادة /7/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز".

فالدولة العادلة والمتمدنة هي الدولة التي تخضع بجميع أوجه نشاطاتها للقانون، وإذا كانت العدالة هي الضمان الأكيد لاستمرار العيش ضمن الجماعة عليها تقوم المعاملات والع لاقات بين الأفراد والجماعات وهي التي ينشدها الجميع حاكمين أو محكومين وبدونها يتحول المجتمع إلى فوضى ويعم الظلم والجور ، وتعد العدالة بمثابة الحد الفاصل الذي يبين ما للفرد وما عليه من حقوق و واجبات، وعليه فإن العدالة تلتقي مع القانون باعتباره مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتضع المعايير الفاصلة بين ما لهم وما عليهم، بل إنه يمكن القول أن العدالة بالنسبة للقانون هي بمثابة الروح للجسد أو بمثابة قلبه النابض الذي يبعث فيه الحياة، فبقدر ما تحقق القوانين العدالة وتقترب من المثل الأعلى يمكن الحكم على المجتمع بأنه متطور أو متقدم ، وبقدر ما تبتعد القوانين عن العدالة بقدر ما نحكم على المجتمع بالتخلف والانحطاط (صقر ، 1989 ، 43).

وهذا ما أكده أرسطو في كتابه الأخلاق حينما اعتبر أن العدالة عبارة عن ط اعة القوانين، والعمل العادل هو الذي يطابق القانون ، وأساس العدالة هي المساواة ، وتوجد صورتان للعدالة في كل مجتمع العدالة التوزيعية والعدالة التعويضية ، فالعدالة التوزيعية هي توزيع الثروات والمزايا الأخرى المتاحة (مادية أو معنوية) على جميع أفراد المجتمع ، ويمكن أن تتحقق العدالة التوزيعية رغم وجود فروق بين الأفراد في المجتمع، والعدالة التبادلية تقوم أيضاً على مبدأ المساواة ولكن بقياس موضوعي فالأشياء والأفعال تقاس بقيمتها الذاتية وهدف هذا النوع من العدالة هو أن يحصل كل طرف يدخل في علاقة مع غيره علىوضع متساوي مع الطرف الآخر ، بحيث لا يحصل أي منهما على أكثر أو أقل من الثاني (المرجع السابق، 173).

وحتى يكون أي مجتمع عادلاً، لا بد أن يتم توزيع الخدمات وفقاً لقواعد تقوم على قوانين يتم وضعها لهذا الغرض ولكن العدالة الاجتماعية لن تتوفر بمجرد مراعاة القوانين والعدل وما يشترطه من مساواة في الإطار القانوني والدستوري هو عدل مطلق ومساواة مطلقة بصرف النظر عن اللون أو العرق أو الدين أو المكانة الاجتماعية طالما ينطبق عليه ما ورد في القانون من أحكام.

وفي الإطار القانوني يخضع الجميع لحكم القانون، وتنطبق عليهم نصوصه بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، بحيث لا تقتصر المساواة على أفراد جماعات معينة أو طائفة معينة ، فعمومية المساواة القانونية تنطلق من أن الناس خلقوا متساويين. من هنا نلاحظ ارتباط العدالة بالأصول القانونية فالمفروض أن يطبق القانون بالتساوي في جميع الحالات، وعلى جميع الأشخاص الذين يتناولهم دون تفريق بين غني و فقير، والقانون الذي يطبق على الجميع دون تمييز على هذا النحو هو تجسيد للعدل (الخلف،2005، 36).

والعدل لا يعني معاملة كل فرد معاملة متماثلة دون اعتبار للفروق الفردية ، فالعدل يتطلب المساواة في المعاملة وفقاً للتصنيف الذي أعده القانون، فالقانون يحتاج أن يكون محتواه عادلاً وهو شديد الارتباط بفكرة العدل، فهو يعامل كثيراً على أنه رديف للعدل (المرجع السابق، 36).

والعدالة الاجتماعية بمعناها القانوني هي القيام بحقوق الأفراد في جميع النواحي العامة والاجتماعية والاقتصادية ، ورعاية هذه الحقوق بوضع الضمانات التي تكفلها والوسائل التي تحميها وذلك مع مراعاة أن هذه الحقوق ليست مطلقة بل مقيدة بالحدود التي تمليها مستلزمات الصالح العام.

ولما كانت العدالة الاجتماعية من أركان الصالح العام ، أي من الهدف العام وجب أن يلتزم أي قانون حدودها فلا يتعداها ، فالقانون هو وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا يجوز أن يخالف العدالة الاجتماعية (نصير ، 1961 ، 24 – 25).

ويرى الباحث أن طبيعة القوانين تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة ،فإذا كانت القوانين مستبدة أو في يد فئة معينة محتكرة فإن العدالة تضمحل وتفقد قيمتها ومحتواها .

إذاً فالعدالة في التشريع البشري أو القانون تؤكد على قيم المساواة وتكافؤ الفرص وخضوع جميع أفراد المجتمع لحكم القانون، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى دون تمييز، فالدولة العادلة هي التي تخضع في جميع نشاطاتها لقواعد القانون.

جـ- الأساس الديني:

بعد تناول الأساس الفلسفي والقانوني للعدالة ، وبيان ماهيتها فلسفياً وقانونياً ، سنتناول هذا المفهوم في التشريع الإلهي والأديان السماوية، ونخص منها اليهودية والمسيحية والإسلام.

فالرسالات السماوية قد عملت على تحقيق العدل وإرساءه بين الناس جميعاً دون تفريق أو تمييز على أساس العرق أو اللون ، حيث أكدت **الديانة اليهودية** على الإنصاف والمساواة في القضاء بين الناس ، ويؤكد ذلك ما جاء في سفر اللاويين ، حينما كلّم الربّ سبحانه وتعالى نبيه موسى عليه السلام قائلاً: " لا ترتكبوا جوراً في القضاء ولا تأخذوا بوجه مسكين ، وبالعدل تحكم لقريبك" (الكتاب المقدس، اصحاح19، فقرة 15).

كما أمر نبي الله موسى عليه السلام اليهود أن يقوموا بالعدل والقسط ، وأن لا يتظالموا و لا يظلموا أحداً وفصّل لهم في التوراة الحدود والأحكام والقصاص العادل ، قال تعالى : "**وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ** الظالمون" (المائدة الآية 45).

كما جاء في أسفار التوراة التي توجب على اليهود الحكم بالعدل والقسط وتحذرهم من الجور والظلم في القضاء والكيل والوزن "إذا نزل عندك غريب في أرضكم فلا تظلموه ... لا ترتكبوا جوراً في القضاء ولا في الوزن ولا في الكيل" (الكتاب المقدس، إصحاح 19، فقرة 33-37).

إذاً فالديانة اليهودية تحث على العدالة من خلال المساواة بين الناس، وإعطاء كل ذي حق حقه، والتسامح مع الآخرين وعدم ظلمهم.

أما في **الفكر المسيحي** فلا يوجد تشريع ثابت أو متكامل يحدد مبادئ العدالة ، لكن أقوال السيد المسيح وتعاليمه تشكل منطلقاً لأحكام العدل (سلهب، 1970، 258).

ويتبع المسيحيون التوراة في الأحكام والتشريعات، وما أمر به اليهود من العدل في الأحكام والحدود وإيفاء الكيل والوزن وخلاف ذلك فإنه يسري على المسيحيين كذلك.

فالمسيح عليه السلام لم يأمرهم بالعدل فحسب ، بل تجاوزه إلى الفضل والعفو ، وأمرهم ألاّ يقابلوا الإساءة بمثلها، وأن لا يعتدوا على من اعتدى عليهم بل قال لهم كما جاء في إنجيل متى قد سمعتم أنه قيل: " العين بالعين والسن بالسن أما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشرير بل من لطمك على خدك الأيمن فحوّل له الآخر و من أراد أن يخاصمك و يأخذ ثوبك فخلِّ له رداءك أيضاً و من سخرك ميلاً فامش معه اثنين ومن سألك فأعطه ... و قد سمعتم أنه قيل: أحبب قريبك وابغض عدوك أما أنا فأقول لكم: أحبوا أعداءكم وأحسنوا إلى من يبغضكم وصلّوا لأجل من ينعتكم ويضطهدكم" (إنجيلمتى ،الإصحاح السادس ، 38-44).

وعلى ذلك يكون ما في الإنجيل من وصايا بالعفو في الجرائم الشخصية ليس قانوناً ينفذ، ولكنه وصيته لشخص المجني عليه إن أراد أن يتبعها، وإلاّ فالقانون هو الذي ينفذ.

وقد بيّن سيلز (Sills,1986,342)أن مفهوم العدالة عند المسيحية يتضمن معنى الفضيلة (مثل المحبة التي يكون العدل طريقاً للوصول إليها كما الفضائل الأخرى).

وظهر ذلك بوضوح في العهد القديم، إذ عرّفت العدالة بتعريفات مختلفة تتضمن الفضائل الأساسية مثل المحبة والتسامح التي يجب أن نلمسها بوضوح في سلوك الكاهن المقدس ، وأن العدالة وتطبيقها يكفيان لإدراك السلوك المقدس الذي نادى به الرب.

جاء في العهد القديم أن العدالة تكمن في إتباع القوانين وتنفيذها، والعدالة عكس الظلم والاضطهاد وحتى تعرف العدالة لابد من نظام أخلاقي يتبع وليس فقط تطبيقاً للقوانين الموروثة.

ويذكر هنا أن الإنجيل جاء ليكون عملياً وليس نظرياً فقط ، فأكد السـيد المسيح على أهمية العدال ة كفضيلة و ذلك عندما أوصى بأن يلتزم كل واحد نحو غيره، إذ قال:" أدوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله" (متى ، الإصحاح الخامس :21-22).

فالعدالة في المسيحية معيار اجتماعي يوجه معاملة الناس لبعضهم البعض ، لأنه إذا هضمت حقوق كل فرد أهملت الواجبات، وعندها تصطدم المصالح وتعم الفوضى ويستبد القوي بالضعيف .

وترى المسيحية أن احترام الحقوق والوفاء بالواجبات هما عنصرا فضيلة العدالة (بندليي،1993 ،52).

فأساس العدالة في المسيحية كما بينها صبّاح (1998،45-63) يكمن في حقوق الإنسان ، والتي تنبثق من كرامة الفرد ، ولكن مقابل كل حق يوجد واجبات ، أهمها الاعتراف بحقوق الآ خرين، وكلما كان حق الفرد ضرورياً لضمان الكرامة الإنسانية زادت قيمة هذا الحق وأهميته .

وقد أكد تانروتانر (Tanner and Tanner ,1975) في كتابهما (تطوير المناهج من النظرية إلى التطبيق) على أن العدالة فضيلة أخلاقية يتم الوصول إليها عن طريق التربية ، فالعدالة معيار اجتماعي هو الأساس في توجيه معاملة الأفراد لبعضهم البعض.

ودعت الديانـــــة المسيحية إلى العديد من قيم المواطنة ،فالرحم ـة وطيبة القلب والتواضع واللطف وتحمل الآخرين والتسامح كلها قيم إنسانية تنشده ا الديانة المسيحية لأنها تقيم جسرا للقبول لدى الآخرين (منهج ناتوراما،2005 ،14) .

إذاً نادت المسيحية بالعدالة التي تتضمن كل معاني الفضيلة والمحبة والتسامح والعفو وإتباع القوانين وعدم ظلم الآخرين أو اضطهادهم، واحترام حقوق الإنسان.

وللعدل في **الإســلام** مكانة سامية ، إذ جعل الإسلام العدل في مقدمة مقاصده السامية ، فتعددت مناحيه واتجاهاته، فهناك العدل في الأحكام ، والعدل في الأقضية والشهادات ، والعدل مع الذات ومع الآخرين ، وهناك عدالة الأحكام، وعدالة الولاة وأولي الأمر، والعدالة في النفس والأسرة والمجتمع.

فقد أرسى سبحانه وتعالى مبادئ العدالة الاجتماعية ، ووضع المبادئ الت ي تكفل تمويلها ، وجعل القيام بها من واجبات الدولة تشريعاً وقضاءً وتنفيذاً (عبد الكريم،2001، 10) .

لذلك أكد الفقهاء المسلمو ن بأن العدالـة جزء لا يتجزأ من الإســلام ، باعتباره مجموعة من القيم التي تساعد البشر على إقامة عالم يتعاون فيه البشر لانجاز العدالة والخير (الأفندي ورفاقه ، 2000، 183). والعدل كما يراه عارف (1981،358)هو القيمة العليا في المجتمع الإسلامي الذي يتخلل جميع نواحي الحياة ابتداءً من عدل الإنسان مع نفسه وأهله وعدله فيمن يتولى أمرهم.

ويرى ابن القيم الجوزيـة أن الشريعة الإسلامية مبناها وأساسها على مصالح العباد في الدنيا والآخرة ، و هي عدل كلها و رحمة كلها ومصالح كلها و حكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها، و عن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة ، وإن دخلت فيها بالتأويل (عفيفي،1980، 99).

وقد عبّر القرآن الكريم للأمر بالعدل بكلمتين هما: "العدل" و "القسط" وكلتاهما بمعنى واحد ، وهو الإنصاف والاعتدال. والأمر العظيم الذي أتى به الإسلام أنه جعل من صفات الله عزَّ وجلَّ الذي يعبده الناس "**العدل**".

وقد أرسل النبي محمداً عليه السلام ليعدل بين الناس " **فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ**" (الشورى ، 15).

وقد أمرالله الرسول أن يبين للناس أن الله أمر بالعـدل " **قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ**" (الأعراف ، 29).

"**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**" (النحل ، 90) وجاء الخطاب فيها عامة للناس كافة، وبصيغة آمرة ثم طلب إليه أن يأمر الناس باتخاذ العدل أساساً في أمورهم كلها وأن يتبعوا الحق دائماً لا يمنعهم عن ذلك مانع حتى ولو كان ذلك ضد أنفسهم أو أقربائهم ، وأن لا يهجروا العدل، ولو كان بينهم وبين الآخرين عداوة ، وقد ظهر ذلك في آيات متعددة : "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا ...**" (النساء ، 135) "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** " (المائدة ، 8) ، "**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا...**" (الأنعام ، 152).

فالعدالة في الإسلام لا تطبق على المسلمين فقط ، إنما جعلت لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن معتقداتهم (عبد العزيز ، 2002 ، 123).

وبعد أن قرر القرآن هذا المبدأ العام بوجوب اتخاذ العدل أساساً لكل شيء ، ألح على العدل في الأحكام ، والأحكام إنما تتعلق بالحقوق أي حقوق المؤمنين بعضهم على بعض ، أو من بعض وحقوق الله على عباده فأمر الرسول أن يحكم بالقسط "**وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ**" (المائدة ، 42).

وأمر الناس بذلك فقد حرص الإسلام على تعميم العدل بين الناس وشدّد على ذلك بقول الله عزَّ وجلَّ " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ" (النساء ، 58).

فهو يأمر بالعدل وبأن لا يمنع بغض قوم وعداوتهم من العدل في حقهم (عرموش،1991، 84).

فالعدل هنا قيمة مطلقة، وليست نسبية بمعنى أنها واجب الالتزام في كل الظروف أو في مواجهة الأعداء كما هي مع الأهل والحلفاء ، فالعدل صفة لازمة في الحكم الإسلامي حيث يطبق مع المسلم وغير المسلم، بل مع المحارب والعدو (ربيع،1972، 176).

– وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحبُّ الخلق إلى الله إمامٌ عادل وأبغضهم إليه إمامٌ جائر" (مسند الإمام أحمد) .

– وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلمقال : "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلّا ظله ، وذكر منهم الإمام العادل " (صحيح البخاري ،660) و(النووي ، 1412هـ ،ص287).

– وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم و ما ولوا " (صحيح مسلم ، 1421هـ) و(النووي ،1412هـ،665) .

– وقال : "أوصاني ربي بتسع وأنا أوصيكم بها، فذكر منها: العدل في الرضا والغضب" (رواه الشيخان).

ويبدو من الآيات القرآنية السابقة والأحاديث النبوية أن العدل كان من القواعد الأساسية التي ارتكز عليها الإسلام، لا في نظام الحكم فحسب ، وإنما في علاقة الفرد مع نفسه ومع أسرته ، وفي علاقة الفرد مع الناس، وفي علاقة الحاكم والمحكوم ، إذ على الحاكم أن يعدل ، وعلى المحكوم أن يعدل أيضاً (المعرفة، 1993، 49-50).

إن ما يحفظ للإنسان كرامته وحقوقه هو العدل ، وليس الحب أو عدم البغض ، ولذا فالناس لا يسألونك سوى العدل في معاملتك لهم، فإذا ضمنت لهم هذا الحق لم يعبؤوا – بعد ذلك – أن تشنأهم وتبرأ منهم، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يكتب إلى أحد عماله بقوله "وأما العدل فلا رخصة فيه من قريب ولا بعيد، ولا في شدة ولا رخاء، والعدل أقوى وأطفأ للجور وأقمع للباطل من الجور (هويدي، 1999، 38).

لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدوة أمام أصحابه في حمل لواء المساواة بين المسلمين ، وإقرار الحق، وتحقيق العدل وتطبيق القانون على جميع المسلمين.

كما أن شرعة الإسلام تعتبر العدالة فريضة واجبة ، وليست مجرد ح ق من الحقو ق التي باستطاعة صاحبها التنازل عنها ، وهي أيضاً فريضة واجبة على أولياء الأمور من الولاة والحكام تجاه الرعية " وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوابِالْعَدْلِ.." (النساء،58).

ويوجّهالإسلام الأفراد لما فيه خير كل واحد منهم وخير المجتمع في نفس الوقت ، وهذا الخير للفرد والمجتمع على السواء هو العدالة (كفري ونصرو،2004، 461).

واعتمدت التربية الإسلامية مبدأ تكافؤ الفرص فالجميع متساوون في الحقوق والواجبا ت لا تمييز بين الناس، و لا ثمة فرق في الامتيازات بين الشريف و الوضيع، و لا بين العربي وا لأعجمي، ول ا بين الحر والعبد، فالله جلّت قدرته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة (النجيحي ، 1968 ، 408).

ويقتضي مبدأ تكافؤ الفرص أن ينال كل فرد حقه في الوصول إلى أقصى ما يستطيع الوصول إليه حسب إمكاناته وقدراته ومواهبه انطلاقاً من قول الرسول الأكرم عليه السلام : "كل ميسر لما خلق له".

وتأتي في مقدمة الحقوق التي تكفلها العدالة الاجتماعية في الإسلام حق الإنسان في أن يعيش آمناً على نفسه وأهله وماله ، متحرراً من كل أنواع الخوف وكان من منطلق قدسية الحياة في الإسلام أن جعل حمايتها أهم مبادئ الشريعة ، فأوجب على الدولة كفالة هذا الحق ومنع أي اعتداء على حق الحياة لأي فرد مسلماً كان أم غير مسلم(عبد الكريم ،2001، 8).

وهذا يدل على أن الإسلام ضمن قيمة العدل في جميع مجالات الحياة، بل إنه ركّز أهدافه على ضوئها ، مما شهد له التاريخ على سلامة المجتمعات التي حكمها من الانهيار الخطير في الأخلاق وأمنها من اضطراب الموازين والمعايير ، وصانها من دمار النفوس وخراب العمران وهذا ما أكده المنجد (20،1976) على لسان ابن القيم الجوزية حينما قال " الشريعة الإسلامية عدلٌ كلها رحمه كلها وحكمة كلها".

ولعله من البديهي القول أن العدالة بآفاقها المختلفة وأطرها المتعددة وعناوينها المتكاملة تشكل روح الإسلام وجوهره، وأن جميع مفاهيم الإسلام وقيمه قد ركزت بأهدافها وغاياتها على ضوئها ، ومن أجلها (محفوظ ، 1999، 232).

إن العدل ليس ميزاناً يوضع في مجالس القضاء لتوزن به أحكام القضاة ، ويطالبون به وحدهم ، ولكنه ميزان يجب أن يسيّر عليه نظام الحياة، وأن يكون أول ما يربى عليه ناشئتنا من قيمنا الفاضلة، وأن يكون أول ما يدعو إليه دعاتنا ووعاظنا منها ، وأن يخضع له الناس كلهم بلا استثناء ، فليس أحد فوق

العدالة، لأنه ليس في العدالة مثنوية أو تخصيص ، فالعدل في حقيقته تجسيد لأفكار الرس الة ومثلها الأعلى، وبقاءها المحور الذي يدور في فلكه الأشخاص والأشياء (الكيلاني،1986، 321).

ومن هنا يمكن القول " بأن مبادئ الحرية والتسامح والعقلانية والوعي والديمقراطية والقيم والثقافة قد أصبحت مبادئ العصر ، ومبادئ كل عمل تربوي خلاّق يتجه نحو تحقيق النمو السليم عند الناشئة والأطفال ، فأطفال اليوم يطالبون بالعدال ة والمساواة ولا يستطيعون قبول الأشياء على عواهنها ، بل يصرون على عقلانيتها وعدالتها وهذا واقع ملموس تدل عليه الملاحظة اليومية" (خضّورورفاقه ، 2008 ، 75).

فالإسلام إذاً أمر بالعدل بين الناس جميعاً، بصرف النظر عن معتقداتهم،وإتباع الحق ونبذ العداوة والعدل في الأحكام، والذي يحفظ للإنسان كرامته وحقوقه وحريته ، وتحقيق المساواة وتطبيق القانون على جميع أفراد المجتمع.

كما تظهر العدالة في الإسلام من خلال مبدأ تكافؤ الفرص ، والمساواة في الحقوق والواجبات ، وعدم التمييز ، وأن ينال كل فرد حقوقه كاملة غير منقوصة ، ومن خلال تطبيق مبادئ الحرية والتسامح والعقلانية.

وهكذا نرى أن الإسلام هو دين العدل ، ومطلب العدل هو أساس العقيدة الإسلامية إن لم يكن أساس الرسالات الإلهية كله ا، فكل الرسالات منذ آدم عليه السلام حتى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم كان هدفها واحد، وهو إقامة العدل بين الناس .

وأخذ مفهوم العدالة معنىً عميقاً في الأديان السماوية كافة ، حيث كلف الله الرسل والأنبياء بالدعوة إلى العدالة، وإقامتها على الأرض.

فالكتب السماوية المنزلة في كل التفاصيل التي جاءت بها كانت تؤكد الوصول إلى هذا الهدف الكبير ، وهو إقامة العدل بين الناس ، الذي جعله الله ميزا ناً للحق والباطل ، أو ميزاناً للحقوق ، باعتبار أن لكل شخص حقاً على شخص آخر كما عليه حق.

ثالثاً – مفاهيم العدالة الاجتماعية وأهم المعايير

والمؤشرات المحققة لها:

• الحرية
• المساواة
• تكافؤ الفرص
• عدم التمييز
• الديمقراطية
• حقوق الإنسان
• حق التعليم

يظهر مفهوم العدالة الاجتماعية مرتبطاً بمعايير عدة ، كالحق والحرية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والديمقراطية وحقوق الإنسان وحق التعليم،الأمر الذي يدفع للبحث في أهميتها وحضورها وارتباطها بمفهوم العدالة الاجتماعية.

ويوضح الشكل التالي العلاقة بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمعايير المحققة له وديناميكية التفاعل بينهما :

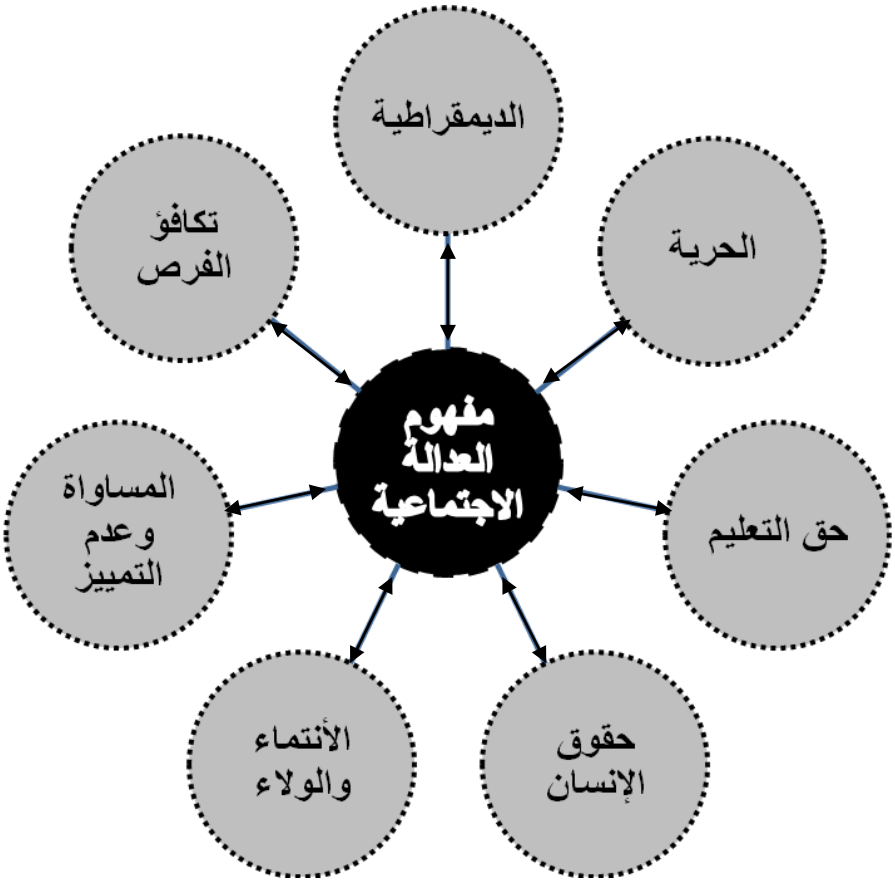

الشكل البياني رقم (1) العلاقة بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمعايير المحققة له وديناميكية التفاعل بينهما

انطلاقاً من ذلك تتناول الدراسة أهم هذه المعايير المحققة للعدالة الاجتماعية:

• -الحريـــــة:

إن مفهوم الحرية من أقدم المفاهيم الفلسفية وأعقدها ، إذ واجه الباحثين والمفكرين منذ قديم الزمان ، وما زالت الحرية مركز اهتمام مفكري وباحثي اليوم ، حيث اكتسبت أهمية أساسية في كل المراحل التاريخية بحيث نستطيع أن نعدها مفتاح المشكلات الفلسفية جميعاً.

من أجلها ناضلت البشرية منذ فجر التاريخ واستمر الكفاح من أجلها عبر العصور ، وهي روح ومعنى الوجود الإنساني، لأنه لا قيمة لحياة الإنسان في ظل العبودية، فالحرية تعطي الحياة مضمونها من كرامة وحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة والعدل وتكافؤ الفرص والتعبير عن الذات والسلام والعمل وحرية الفكر والتعبير.

إن مسألة الحرية اليوم هي بحق من أهم المسائل التي يتعرض لدراستها العلماء والباحثون، حتى أصبحت من خلال التطور الإنساني عبر التاريخ شاملة للوجود الإنساني بأسره.

فالبحث في مسائل الحرية يعني البحث في جميع مسائل الوجود الإنساني الذاتية والقيميّة والفكرية والاجتماعية والسياسية، فقد جاء في المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام /1948/: "إن الحرية هي القدرة على فعل أي شيء لا يلحق الأذى بالآخر".

ويرى (براتداندرسل) أن الحرية بشكل عام تعني غياب الحواجز أمام تحقيق الرغبات (الكيالي ،1981، 463).

والحريـــــــة كما وردت في الدستور الفرنسي "هي الإمكانيـــــــة في عمل كل شيء لا يضر بالغير" (مبيض،2003 ، 592).

إنها على رأي أمين (1972،138) "حق طبيعي للإنسان فهي قاعدة ترقي النوع الإنساني ومعراجه إلى السعادة ولذلك عدتها الأمم التي أدركت سر النجاح من أنفس حقوق الإنسان".

بل إن روسو اعتبر بأنه "لا حياة للأمة بلا حرية ولا حياة للحرية بلا فضيلة" فالحرية حريتان كما يقول (كنجزلي) واحدة كاذبة وهي أن يفعل الإنسان ما يريد والأخرى صحيحة وهي أن يفعل الإنسان ما يجب عليه أن يفعله (بركات،1982،26).

بينما يرى بيلي (2004،267) "بأنه يوجد نوعان من الحرية حرية إيجابية وحرية سلبية فالحرية الإيجابية هي حرية فعل الخير وأما الحرية السلبية فهي عدم وجود قيود خارجية" .

والحرية بحسب معناها الاشتقاقي هي عبارة عن انعدام القسر الخارجي. والإنسان الحر هو من لم يكن عبداً أو أسيراً.

وتعرّف الحريـــة فلسفياً بأنها اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره أو استطاعة اختيار ضده (زيدان والشربيني، 1968، 9).

كما عرفها القاموس الموسوعي الفلسفي بأنها: "خاصة الوجود الخالص من القيود والعامل بإرادته أو طبيعته والحر ضد العبد والحر الكريم والخالص من الشوائب والحر من الأشياء أفضلها ومن القول والفعل أحسنه" (القاموس الفلسفي،1983،33)

وعرّفها لوك بأنها حرية الإرادة وهي القوة التي نستطيع أن نفعل أو لا نفعل بحسب ما يوجهنا العقل فلا يكون الإنسان حراً إذا كانت إرادته تتحدد بشيء غير رغبته (كالستر، 1950، 210).

أما إبراهيم (1964،18) فقد عرّف الحرية بأنها تلك الملكة الخاصة التي تميز الكائن الناطق من حيث هو موجود عاقل تصدر في أفعاله عن إرادته هو وليس عن إرادة أخرى غريبة عنه فالحرية بحسب معناها الاشتقاقي: هي عبارة عن انعدام القسر الخارجي والإنسان الحر بهذا المعنى هو من لم يكن عبداً أو أسيراً .

بينما عرفها الطهطاوي على أنها "رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معارض في محظور" وأعطاها بعداً سياسياً واجتماعياً معتبراً إياها بأنها العدل والإنصاف (الطهطاوي 1972، 472 – 474).

إن الحرية تعني ممارسة الإنسان لأفعاله بملء حريته واختياره دون إكراه (عبد اللطيف، 2007، 147).

فلا إلزام ولا مسؤولية ولا جزاء من غير حرية "وإن سلوك الإنسان يفقد مضمونه الأخلاقي في غياب الحرية وإرادة الاختيار" المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1987، 175).

وفي كل الأحوال مهما اختلفت مفاهيم الحرية ستظل أبداً حالة إنسانية وحاجة اجتماعية ونوراً ينبثق لكي يؤكد للإنسان كرامته وإنسانيته .

ويعد رفاعة الطهطاوي أول مفكر عربي حديث حاول تأصيل فكرة الحريات والحقوق العامة في الدولة الحديثة وربط بين التمدن والحرية وجعل التمدن سبباً من أسباب الحرية والحرية شرطاً لازماً من شروط التمدن.

فالحرية بالنسبة للطهطاوي تصبح أساساً للعمل السياسي للمواطنين وحقاً في اختيار طريقة عيشهم وحرية تنقلاتهم وحقاً في التكافل الاجتماعي على نطاق العائلة والمجتمع سواء لأغراض سياسية أو إيديولوجية أو نفعية وممارسة جماعية للسيادة في الدولة الحديثة.

والحرية في نظره هي الاعتراف الحقيقي والفعلي بالحقوق المدنية للمواطنين ، كما ورد في الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن وهي تقديس المساواة أمام القانون وفرص الحياة .والحرية هي ضرورة إعادة بناء المجتمع على أساس تعديل العقد الاجتماعي بين المواطنين بحيث يتحولون من الحالة القائمة على الخضوع الأعمى والإذعان للسلطة الاستبدادية إلى الحالة القائمة على العقد الاجتماعي في الدولة الحديثة

حيث تسود الحرية والمساواة والإخاء بين المواطنين وحيث تشكل هذه العناصر مجتمعة أساس الديمقراطية وحكم الشعب.

والحريـــة بالنسبة للطهطاوي أيضاً هي معرفة المواطنين حقوقهم وواجباتهم ، لأن إخفاء هذه الحقوق والواجبـات عن المواطنين وطمس الحرية والمساواة يعني قيام الدولة التسلطية التي تحتكر وتغتصب مصادر القوة و السلطة في المجتمع، ولهذا أكـــد الطهطاوي أن " الحرية هي الوسيلة العظمى في إسعاد أهالي الممالك فإذا كانت الحريـة مبنية على قوانين حسنة عدلية كانت واسطة عظمى في راحة الأهالي وإسعادهـم في بلادهـــم وكانت سبباً في حبهم لأوطانهم" (شدّود،2001،126–127).

أما الحريـــة كما يراها الغلاييني في فكرنا العربي الحديث أنواع ، منها "حرية الفرد وحرية الجماعة و الحريـة الاقتصادية و الحريـة السياسية ولا تقوم لشعب قائمة إلاّ بهذه الحريات الثلاث" (بركات ، 1982، 69).

والحرية هي حق مقدس كما نص عليه دستور الجمهورية العربية السورية في مادته الثالثة والثلاثون وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

فالمجتمع بصبح أكثر حرية كلما ازداد وعي أفراده بحريتهم وبقدرتهم على الاختيار وعندما تتحكم فيهم إراداتهم الذاتية الحرة (أوتاواى ، 1970 ، 166) .

وإذا كان روسو يعتبر أن الحريـــة هي في أن يعمل المرء في حدود معينة ما يريد أن يعمله، فإن سبنسر يرى أن حرية كل فرد مقيدة بحرية الجميع كما يقول : " لكل إنسان أن يطالب بأوسع حريـة ممكنة لاستعمال سلطاته بحيث تكون معادلة لما لدى أي فرد آخر منها فلكل إنسان الحريـــة في أن يفعل كل ما يريد شريطة ألاّ يتعدى على حريـــة أي إنسان آخر مساوية لحريته" (زيدان والشربيني ، 1968، 94).

ومن المبادئ التي نادى بها السفسطائيون مبدأ الحريـــــة الإنسانية ، والتي اعتمدت كوسيلة للترقي الإنساني " فلقد آمن السفسطائيون بالحريـــة الإنسانيـــــة وجعلوها شعاراً أو عقيدة للعمل" (محمد، 2010 ، 61).

فالحريـــة والمساواة مبدأين أساسيين لحماية الاجتماع الإنساني ، حيث أكد بروتاغوراس بأنه يتمسك بمبدأين الأول: أن الجميع متساوون أمام القانون و الثاني: أن الجميع أحرار مسؤولون عن أفعالهم (مراد، 1999، 315).

وهذا ما أكده بركات (2010،11–13) بأن الحرية الإنسانية في صدر العصور الحديثة أصبحت الشغل الشاغل لأصحاب نظريات العقد الاجتماعي ، وأتت كتابات جون لوك لتدور حول هذه المسائل حيث

اكتشف ولأول مرة أساسين للديمقراطية هما الحرية والمساواة ، والمقصود بالمساواة هو المساواة أمام القانون والمساواة السياسية والمساواة في الفرص .

كما نادى فولتير بحرية الكلام والصحافة وحرية العمل وحرية الشخصية الإنسانية وبالمساواة بين البشر جميعاً (فولغين، 1981 ، 29).

وأخيراً فإن الحق في الحرية كما يقول العيسوي (3،2012) هو من الحقوق الأساسية للإنسان التي لا تتم العدالة الاجتماعية في غيابه، فلا عدالة اجتماعية إذا حرم الإنسان من الحرية وذلك حتى إذا توافر لهم الخبز وبعض المزايا الاجتماعية.

ومن العدل أن يكون الناس أحراراً فعندما يتمتع الناس بالحرية ويشاركون في وضع القرارات التي تمس حياتهم يتحقق العدل.

المساواة:

من خلال تعريف العدل بأنه أحد الفضائل التي تهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه ، وقيام كل شخص بما هو واجب عليه فإنه إذا تحقق هذا الهدف يتساوى كل الناس في الحصول على حقوقهم، ويشترط لذلك أن يتساوى الجميع في المطالبة بحقوقهم وكذلك يتساوون في أدائها (كيرة، 1970، 157).

فالعدل يشتمل على فضائل، وهو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الدولة لتحقيق الغاية منها، وهي الخير العام للجميع والخير الخاص لكل فرد وهذا المعنى يترادف أو يتلاقى مع فكرة المساواة فالعدل والعدالة تتضمنان فكرة المساواة بمعناها العام، ويراها البعض أنها شرط لتحقيق المساواة ومقياس لذلك ، في حين يرى لويد (146،1981) أن ارتباط فكرة العدل بالمساواة في المعاملة مدينة بوجودها إلى ارتباط العدل بالأصول القانونية، فالمفروض أن يطبق القانون بالتساوي في جميع الحالات وعلى جميع الأشخاص الذين يتناولهم دون تفريق بين غني وفقير والقانون الذي يطبق على الجميع دون تمييز على هذا النحو هو تجسيد للعدل .

ويرى الباحث أن كلا المبدأين مترابطان، فلا يمكن تصوّر مساواة بلا عدل أو عدل بلا مساواة، فالمبدآن يؤديان إلى غاية واحدة تقريباً وهي إعطاء كل ذي حق حقه، وعدم التفرقة بين الناس دون سبب أو مبرر لذلك، ويؤيد معنى ذلك أن كلمة مساواة لغة تعني العدل، ويتضح من هذا أن فكرة العدل لا تبتعد عن فكرة المساواة ولا تنفك عنها ولا تكون كياناً مستقلاً تماماً عنها فكلاهما ملازم للآخر وشرط له لا يتحقق أحدهما دون الآخر.

ويعد مبدأ المساواة أهم المبادئ الإنسانية السامية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به ودعمه في مختلف نواحي الحياة والتي كافحت البشرية من أجل تأكيده والمطالبة به في كل عصور التاريخ فلا ينبغي أن تقوم في المجتمع البشري أي فوارق نابعة من اختلاف الأصل أو الجنس أو الدين.

فالمساواة من المبادئ التي نادى بها الإنسان منذ القدم ، ودعت إليها جميع الشرائع السماوية والفلسفات ، واستخدمتها الدساتير الحديثة للتعبير عن مفهوم مؤداه "أن الأفراد أمام القانون سواء دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها والتحمل بالالتزامات وأدائها" (عبد المنعم، 2002، 172).

كماتعني المساواة تماثل كامل أمام القانون وتكافؤ كامل إزاء الفرص وتوازن بين الذين تفاوتت حظوظهم من الفرص المتاحة للجميع .

ويرتبط مفهوم المساواة بمفاهيم الحق والعدالة والحرية ، حيث كانت المساواة عبر التاريخ هدف الفلاسفة والمفكرين والمصلحين الذين نادوا بها ودافعوا عنها حتى غدت مبدأً عاماً لا يجادل في ضرورته أحد (الشاذلي ،1990، 1).

وإذا كان شعار الثورة الفرنسية تبلور في المبادئ الثلاثة الحرية والإخاء والمساواة فلا شك أن مبدأ المساواة كان أقوى من تلك المبادئ وأعمقها أثراً لما يتميز به من وضوح أكثر في المضمون بل يعتبر أحد دعائم الدولة على أساس أن سيادة القانون لا تعلو ما لم يطبق على قدم المساواة.

ويقصد بمبدأ المساواة كمبدأ من المبادئ الدستورية الحديثة أن الأفراد أمام القانون سواء دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها والتحمل بالالتزامات وأدائها(كشاكش،1987، 303)

كما أنها حالة تماثل بين جميع أفراد المجتمع أمام القانون بصرف النظر عن انتماءاتهم أو جنسهم أو مولدهم أو طبقتهم، كما تعني التساوي بين جميع المواطنين في الخدمات التي تقدمها الدولة، وبذلك تكون المساواة هي الأداة التي يستطيع كل مواطن من خلالها في الحصول على حقوقه وبالمقابل القيام بواجباته تجاه وطنه بشكل فعّال وحقيقي دون مغالاة (المجيدل ورفاقه ، 2008، 226).

فمبدأ المساواة هو المبدأ الأساسي الذي تستند إليه جميع الحقوق والحريات العامة وهو يتصدر جميع الإعلانات العالمية والإقليمية والدساتير الوطنية.

وتخضع الحقوق والحريات العامة جميعاً لمبدأ أساسي هو مبدأ المساواة ، فالأفراد متساوون في الحقوق والحريات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، فحق

المساواة ليس وليد الدساتير الحديثة سواء ما تعلق منها بالدول الرأسمالية أو ما يتعلق منها بالدول الاشتراكية فقد عرفه قدماء الإغريق حيث أنهم قاموا بتطبيق هذا المبدأ على الم واطنين وبوجه خاص في مجال تولية الوظائف العامة والقضاء (العطار ، 1965، 58).

كما أكدت الشريعة الإسلامية على المساواة، والتي تعد سمة من سمات الدين الإسلامي وأصل راسخ من أصوله، حيث خلق الله سبحانه وتعالى جميع البشر متماثلين بحسب الفطرة، وتضمّن القرآن الكريم القاعدة الأصلية التي تحكم البشر وهي المساواة، ويتضح ذلك في قوله تعالى "يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات ، 130).

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع : "يا أيها الناس إنّ ربكم واحد ، إن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب، لا فضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلاّ بالتقوى".

فالقاعدة الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته تقوم على أساس مبدأ المساواة دون تمييز فالعلو و السمو لا وجود لهما في الإسلام فإقرار المساواة بين الناس يعني إعطاءهم نصيبهم من الحقوق والواجبات بالتساوي والمطالبة بالمساواة من قبل المفكرين جاءت نتيجة رد فعل للواقع الاجتماعي القائم على التفرقة والطبقية والعنصرية (الحلبي،2002، 15).

كما اعتبرت (محمود ، 2011 ،60) بأن المساواة هي مساواة في الفرص مع تمكين الأفراد جميعهم من استعمال حرياتهم في الاتجاهات التي يريدونها لينتفع كل منهم حسب إمكاناته.

أما دستور الجمهورية العربية السورية فقد أكد على أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة (دستورعام 2012،المادة 33).

ولا تميز القوانين السورية إطلاقاً بين ذكر وأنثى في الالتحاق بالتعليم ولا في مجال الانتفاع بمختلف الخدمات الصحية والاجتماعية كما لا يوجد أي فرق بين الجنسين في المعاملات القانونية أو في الأجر مقابل العمل (التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل،24،2009-25) .

وكانت المساواة كما يقول هارولد لاسكي (1979،242) هدف الثورات الكبرى في العا لم، وكان انعدام المساواة هو الباعث على قيام الثورات الأمريكية والفرنسية في القرن الثالث عشر.

والمناداة بمبدأ المساواة عند الغرب كان من خلال إعلان الاستقلال الأمريكي في عام /1776/م، حيث أشير فيه إلى مبدأ المساواة بين الناس، بجانب ذكر بعض الحقوق كالحق في الحياة والحق في الحرية، ثم

صدر بعد ذلك إعلان الدستور الأمريكي عام / 1787/م وتناول بعض الحقوق الإنسانية ومنها مبدأ المساواة، وأما المناداة بالمساواة كنظام وتشريع فقد ظهرت مع الثورة الفرنسية ، حيث نادى بها كتّاب مثل روسو ومونتسكيو وغيرهم، وصدرت وثيقة حقوق الإ نسان والمواطن وبدأت الوثيقة بعبارة (يول د الناس أحراراً متساويين في الحقوق والواجبات) ، حيث تضمنت تقرير المساواة وقد حرص الفرنسيون على هذا الإعلان ووضعوه في مقدمة الدستور الفرنسي الصادر في عام / 1791/م، ويتكون هذا الإعلان من /17/ مادة تضمنت المادة الأولى حق الحرية والمساواة ، وأكدت المادة السابعة على حق المساواة أمام القانون والمساواة في الحصول على الوظائف.

ولهذا اعتبر(Ripertlergme,1998,83) "أن الحقوق والحريات العامة تخضع جميعاً لمبدأ أساسي هو مبدأ المساواة ، والتي تعتبر حجر الزاوية للحقوق والحريات العامة في كل تنظيم ديمقراطي ، فهي من الديمقراطية بمثابة الروح من الجسد وبغيرها ينتفي معنى الديمقراطية وينهار كل مدلول للحرية" .

حيث أنها على هذا النحو تعتبر ركيزة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأساساً لا غنى عنه بالنسبة للحريات العامة والحقوق الفردية التي باتت غالبية الدساتير تسلّم وتعترف بها وتفرد لها باباً خاصاً بين نصوصها.

أما المساواة في المواثيق الدولية ، فقد جاء في مقدمة ميثاق الأمم المتحدة التأكيد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان، وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والأمم من حقوق متساوية.

ولقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق المساواة بين أي إنسان وآخر في الكرامة والإخاء وعلى أن الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة ، كما أن الناس سواسية أمام القانون ، ولهم الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز بالمبادئ التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد جاء في هذا الإعلان: "إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

ونصّت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنه "يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" فالمساواة طبقاً لما سلف هي حق أساسي من حقوق الإنسان ، وتعني المساواة القانونية للجميع أمام القانون من ناحية الحقوق والواجبات، والمشاركة في الامتيازات والحماية دون تمييز لأي سبب.

وتعد الحقوق المتساوية أساس العدل والحرية والسلام، إنها مبدأ أمان المجتمع ونبذ الحق والضغائن ومبدأ السلام والعدالة الاجتماعية وركيزة الحقوق والحريات.

ولكن يجب الانتباه إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني المساواة الكاملة أو المطلقة، أي أنها لا تعني مثلاً التساوي الحسابي في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل أو الثروة، فمن الوارد أن تكون هناك فروق في هذه الأرضية حيث تتواكب هذه الفروق مع الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة كالفروق في الجهد المبذول في الأعمال المختلفة ، وفيما تتطلبه من مهارة أو تأهيل علمي أ و خبرة وكذلك الفروق المرتبطة بالعمر أو بالحالة الصحية، والأمر المهم هو أن تكون اللامساواة أي الفروق بين الناس في الدخل أو الثروة أو في غيرها مقبولة اجتماعياً بمعنى أنها تتحدد وفق معايير بعيدة عن الاستغلال والظلم ومتوافق عليها اجتماعياً (العيسوي،2012، 2).

أما المساواة التي اهتم بها الفلاسفة والمفكرين والمشرعين هي المسا واة القانونية، أي مساواة الجميع أمام القانون فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والحماية القانونية، فقد يتفاوت البشر داخل المجتمع ولكنهم جميعاً متساوون أمام القانون ومتساوون في التمتع بكل الحقوق ا لمقررة بصفتهم الإنسانية، كالحق في السلامة الجسدية والحق في العمل والحق في التعليم والصحة والبيئة النظيفة وحرية التعبير والمعتقد والحرية الدينية والحق في الملكية والحق في المشاركة في الحياة السياسية والحق في التنمية.

تكافؤ الفرص:

يقصد بمبدأ تكافؤ الفرص ضمان حصول وممارسة جميع المواطنين بصرف النظر عن جنسهم على فرص متساوية ، مع القضاء على كل أنواع المعاملة غير العادلة في جميع النواحي العامة وخاصة الحقوق والواجبات، والمزايا التي تمنحها الدولة لمواطنيها.

يحظر مبدأ تكافؤ الفرص التمييز في المع املة بين المواطنين بطريقة غير عادلة ، وغير منصفة فتكافؤ الفرص معناه أن تتاح الفرص لجميع المواطنين على قدم المساواة، والمساواة هنا ليست تامة لأن هذه المسـ اواة التامة لا يمكن أن توجد في مجتمع إنس ـــ اني، إذ أن الأفراد يختلفون في القدرات والاستعدادات (النجيحي،1968،،316).

وتكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، حيث يمكن تحديده في حقوق أساسية لكل مواطن ينبغي تكوين الجهد لتحقيقها.

ولقد نادى أفلاطون بمبدأ تكافؤ الفرص، من ناحية وضع كل شخص في المكان المناسب حسب موهبته الطبيعية ،ويعتبر تكافؤ الفرص أساس التقدم والعدالة في أي مجتمع مدني ، حيث يستند هذا المبدأ إلى مجموعة خصائص أبرزها أن الفرد له جميع الحقوق التي للفرد الآخر في مثل مركزه القانوني من خلال

حقه في أن ينال فرصته بالعدل والمساواة مع الشخص المنافس دون أي تمييز بأ ي شكل من الأشكال ، ولذلك حرصت الدساتير في معظم الدول المتقدمة على كفالة الدولة للأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص.

وتعد مسألة تكافؤ الفرص من ركائز التنمية، وتمثل رهاناً يهدف إلى تقليص الفوارق والإقصاء والتهميش ومن ثم تحقيق تنمية بشرية عادلة (الصقور ، 2012).

كما تشكل رهاناً ديمقراطياً ، يتوخى تحقيق المساواة والحفاظ على الكرامة إضافة إلى ذلك فهي رهان اقتصادي، يرمي إلى إزالة العراقيل التي تحد من مساهمة الجميع في الاقتصاد ، ومن ثم الرفع من النمو الاقتصادي.

إن قوة المجتمع تتناسب مع مراعاته لمبدأين: مبدأ تكافؤ الفرص ، ومبدأ العدالة الاجتماعية ، فالأول يمهد السبيل لظهور مواهب المواطنين ، والثاني يجعل التوافق بين المواهب والوظا ئف محققاً "فالعدالة الاجتماعية يقوم كيانها على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين" (الأرسوزي، 2004، 112).

وعلى رأي بوتول (1982،175): "لا يستطيع إنسان أن يمارس حقوقه بصفته مواطناً دون الحصول على حد أدنى من إتاحة الفرص للارتياح النفسي والراحة الجسدية" .

وقد أكد دستور الجمهورية العربية السورية في مادته / 33/ على أن الدولة تكفل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، وفي مجال التعليم يسعى مبدأ تكافؤ الفرص إلى تحطيم الحواجز الاجتماعية والطبقية، وذلك من خلال تعميم التعليم وإلزاميته ومجانيته، وإعطاء فرص متساوية في التربية والتعليم لكافة أبناء الوطن الواحد، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية.

ويقصد بتكافؤ الفرص في التعليم: تساوي مختلف المواطنين في الحصول على حق التعليم من خلال مجانية التعليم، وفتح أبواب المدارس أمـــــام جميع الأبنـــاء دون أن يتم مطالبتهم بدفع أجور التعليم (علي، 2003، 5).

كما عرّفه بن علي(2007م) بأنه: توفير الشروط المتساوية والموحدة بين كافة أطفال البلد الواحد لولوج المدرسة بقصد اكتساب المعارف والمهارات لتحمّل المسؤوليات في مجتمعهم ووطنهم.

وعرّفه الشخيبي (2002،243) بأنه :"حق كل فرد في المجتمع أن يلتحق بالتعليم ويستمر فيه بقدر ما تؤهله قدراته الشخصية، ويتمتع بخدماته وأن يحصل على الوظيفة التي تتفق مع مستواه التعليمي بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالمستوى الاجتماعي أو النوع أو الجماعة أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها" .

كما يعني تكافؤ الفرص في التعليم : توزيع التعليم حسب حاجة كل فرد إليه ، ودون أن يؤدي ذلك إلى حرمان الآخرين مع مراعاة حاجات المجتمع وإمكاناته (رحمة،2006، 390).

ويعبّر مفهوم ديمقراطية التعليم في الغالب عن مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وهذا يعني مسؤولية النظام التعليمي في توفير الفرص المتساوية والمتكافئة لجميع الأطفال في سن التعليم دون تمييز عرقي أو اجتماعي أو أي شكل من أشكال التمييز ،وتمكينهم من متابعة تحصيلهم الدراسي حتى الحدود القصوى للسلم التعليمي (وطفة،2011، 226-227).

ومن أهم أسس تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أن تقدم الحكومات الوطنية خدماتها وإمكاناتها التعليمية لجميع المواطنين في كل مكان تمتد إليه سلطاتها وفقاً لمبدأ العدالة والحاجة بين جميع الأفراد.

وقد ذكر الإمـام الغزالي أنه ليس الظلم في إعطاء العلم لغير المستحق بأقل من الظلم في منع المستحق (شلبي، 1973، 293).

وأخيراً فإن تكافؤ الفرص يحقق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع على أساس قدرات الأفراد و استعداداتهم ومؤهلاتهم، وتحقيق الامتيازات بغض النظر عن الطبقة أو العشيرة أو المنطقة التي ينتمون إليها .

عدم التمييز:

يقصد بالتمييز أي ميزة أو استبعاد أو قصر أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أوالحالة الاقتصادية أو المولد ، ويقصد منه أو ينشأ عنه عدم المساواة في الحقوق والواجبات المقررة للأفراد.

وعرّفت المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز بقولها يقصد بتعبير التمييز العنصري أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أوالإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة.

وتضمنت المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية النص على عدم التمييز والمساواة في العديد من النصوص، كما صدرت العديد من الاتفاقيات الدولية لتعزيز مبدأ عدم التمييز:

1 -فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 النص على عدم التمييز في العديد من مواده، وهي المادة الأولى حيث تنص على أنه "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" وتنص المادة السابعة على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون وهم يتساوون في

حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز ، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز" (الجمعية العامة للأمم المتحدة ،1948، القرار 217).

2 -أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في تشرين الثاني 1963 رسمياً على ضرورة الإسراع في القضاء على التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم بكافة أشكاله ومظاهره ، وتأمين الفهم والاحترام لكرامة الشخص الإنساني (الجمعية العامة للأمم المتحدة،1963،القرار 1904).

3 -تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية النص على عدم التمييز بين البشر في العديد من مواده ، منها ما نصت عليه المادة الثانية على أنه"تتعهد كل دولة باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب".

وتنص المادة الثالثة على أن "تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوي ا لرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها".

كما تنص المادة السادسة والعشرون على أن"الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتم تعون دون أي تمييز بحق متساوٍ في التمتع بـالحماية، ويجب أن يحظر القانون أي تمييز إضافة إلى حماية فعّالة من التمييز لأي سبب كان" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1966، القرار 220).

4 -وكذلك تضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات ، وعدم التمييز فنصت المادة الثالثة على أنه "تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية، والحماية من جميع أشكال التمييز والرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة، وتتعهد تبعاً لذلك كل دولة طرف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في هذا الميثاق".

وبذلك يجب أن يؤمن الأفراد بأن التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون إهانة لكرامة الإنسانية.إن قيمة نبذ التمييز العنصري تتمثل سلوكياً من خلال الاهتمام بمشاعر الآخر المختلف وآرائه، وأن يقتنع كل فرد بأن الآخر يختلف عنه لكن ليس أدنى أو أقل منه ، وإن الصراع حول المبادئ يجب ألا يصل إلى العنف والحق في الاختلاف على المستوى الفردي والجماعي هو حق مشروع للجميع، كما يضمن الإيمان بالتعددية على أساس المساواة (National Assembly forwales, circular) .

وفي مجال مكافحة التمييز في التعليم تم تعريف التمييز التربوي حسب الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في 14 ديسمبر 1960 التي توضح أن التمييز هو ما يقصد به أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها ، وخاصة حرمان أي شخص أو جماعة من الأشخاص من الالتحاق بأي نوع من أنواع التعليم في أي مرحلة.

فمن المفروض أن تشمل التربيـة على تعليم كوني يختص بالشرط الإنساني وعلى البشر أن يتبادل ــوا الاعتراف بإنسانيتهم المشتركة كإطـار موحد ويحترموا تنوعهم الفردي والتقاني(54 ،1992 ، Lynch).

وبالتالي يجب أن تتضمن التربية على قيمة نبذ التمييز العنصري ، إشارة إلى الحقوق والإمكانيات التي يوفرها القانون الدولي والمؤسسات الدولية للحد من التمييز العنصري على المستوى العالمي ، ويجب على التربية تشجيع الأفراد على إقامة علاقات من الاحترام المتبادل مع أفراد المجتمع الواحد، وأبناء المجتمعات الإنسانية الأخرى، وإقامة هذه العلاقات على أساس من الاحترام والثقة المتبادلة والتفاهم المشترك البناء ، مما يحقق الأمن والسلام العادل للجميع دون اعتداء أو ظلم أو استبداد أو اضطهاد أو تسلط أو إرهاب ووقف التمييز العنصري والبغض والحقد والعداء، وتحقيق العدالة والمساواة للجميع دون تفرقة أو امتيازات عرقية أو شخصية أو جنسية (الصالح ، 1994، 22).

وما من أحد له صفات الإنسانية أكثر مما لغيره أو أقل منه، فنحن أساساً سواسية جميعاً ونحن متساوون فيما لنا من حقوق. نعم نحن متساوون ولكننا لسنا متماثلين تماماً وهي حقيقة تؤدي بالناس إلى رسم خطوط تقسم الخريطة البشرية طبقاً لاختلافات يعتقدون أنها هامة وعندما تقام الحدود التي لا تكتفي بالفصل بين الجماعات بل توحي بأن إحدى الجماعات أفضل من غيرها أو أسوأ لمجرد العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي يكون هذا هو التمييز (الأمم المتحدة ، 2003، 52).

وقد التزمت اليونسكو منذ إنشائها بنبذ التمييز العنصري، و وضعت العديد من البرامج والمشاريع التنفيذية لمناهضة الفصل العنصري، على اعتبلو أن اليونسكو صنفته في عام (1966) " جريمة ضد الإنسانية " ، كما وجهت جهودها نحو صيانة الصكوك الولية الموجزة الموحدة للمبادئ والمفاهيم والمعايير العالمية لدعم الكفاح ضد العنصرية ولتمييز (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 1981 ،55/ 36) .

وجاء في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية (ديربان) جنوب إفريقيا 31 آب إلى 7 أيلول 2001 :

" أن منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة مارست دورا في الكفاح ضد التمييزالعنصري ، فوضعت المعايير لتشجع الحوار والفهم المتبادل، وعملت على زيادة الأبحاث في مجال لعلوم الاجتماعية والإنسانية التي تسعى إلى غرس قيم حقوق الإنسان ونبذ التمييز العنصري والسلام والديمقراطية والتفاهم الدولي من خلال التعليم (UNESCO , 2001 , 5).

والعنصرية هي اعتقاد بوجود فئات من البشر لها سمات محددة تجعلهم في منزلة أ سمى أو أدنى من الآخرين، وغالباً ما يؤدي السلوك العنصري إلى التمييز العنصري بآثاره السلبية الجلية التي تختلف بين إهمال بسيط أو تجنب أولئك الذين يُعتقد أنهم مختلفون أو أدنى منزلة وأشكال أكثر وضوحاً من المضايقة و الاستغلال والاستعباد (الأمم المتحدة ، 2003، 54).

وتولي اتفاقية حقوق الطفل أهمية خاصة لحق الطفل في إبراز هويته الثقافية فالمادة / 29/ تكفل للطفل تعليماً ينمي الاحترام لثقافته ولغته وقيمه وتعترف المادة /30/ بحق الطفل في أن يشارك مشاركة تامة في الحياة الثقافية والفنية كما تعترف المادة /31/ اعترافاً خاصاً بحق أطفال الأقليات والسكان الأصليين في التمتع بثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية واستعمال لغتهم.

ويؤكد الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في الصلة بين الهوية الثقافية والتنوع الثقافي: "تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان. ويتجلى هذا ا لتنوع في أصالة وتعددّ الهويات المميزة للفئات والمجتمعات التي تتكون منها البشرية ، والتنوع الثقافي كمصدر للتبادل والابتكار والإبداع ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي للكائنات الحية". (المادة 1).

بالنسبة للتمييز بسبب نوع الجنس فتنص المادة / 2/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على شرعية حقوق الإنسان "دونما تمييز من نوع" ثم تذكر بالتحديد عد داً من التصنيفات التي تستخدم لإقامة حواجز تعسفية بين الناس وإحداها هو الجنس وثمة سبب وجيه للتحديد وهو أن التمييز بسبب الجنس (أي سيطرة جنس على آخر) لا يزال واحداً من أكثر مصادر الظلم الاجتماعي انتشاراً ، والتمييز بسبب الجنس شأنه

شأن التمييز العنصري قد يطال كل جانب من جوانب الثقافة والمجتمع ، وينعكس هذا التمييز في مواقف الناس دون إدراك الكثير منهم فيعززه.

وحرمان جنس واحد من التمتع الكامل بحقوق الإنسان يعني في الواقع الانتقاص من إنسانيته ، وقد نصت المادة /13/ من ميثاق الأمم المتحدة على أن إحدى وظائف الأ مم المتحدة تتمثل في وضع دراسات وتقديم توصيات بقصد "إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والتعليمية والصحية والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" (الزوبعي ، 2008، 145).

وفي الجمهورية العربية السورية لا تميز القوانين السورية إطلاقاً بين ذكر وأنثى في الالتحاق بالتعليم ، ولا في مجال الانتفاع بمختلف الخدمات الصحية والاجتماعية، كما لا يوجد أي فرق أو تمييز بين الجنسين في المعاملات القانونية أو في الأجر مقابل العمل (التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل،الهيئة السورية لشؤون الأسرة،2009،24– 25).

مما تقدم يتبين بأن عدم التمييز هو أحد المعايير الهامة التي تؤدي إلى المساواة بين الناس جميعاً أمام القانون ، وفي الحقوق والواجبات ، وفي كافة ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع بعيداً عن أي تمييز لأي سبب كان.

- **الديمقراطية:**

إن التحولات التاريخية التي شهدها المجتمع البشري طيلة المراحل التاريخية السابقة تكشف باستمرار عن محاولات مستمرة لبناء مجتمع جديد تتحقق فيه مظاهر الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ، من خلال صيغ جديدة وأساليب عمل متطورة تستهدف تنظ يم المجتمع وتوسيع مشاركة مجموع المواطنين فيه.

وتشكل هذه العملية المستمرة المضمون الأساسي لحركة التاريخ وتطور المجتمع البشري.

وموضوع الديمقراطية يعد من المواضيع الأوضح والأهم في خصوصيته وعموميته وفعله وتأثيره ، وفي اختلاف مناهجه النظرية والفكرية وتطبيقاته العملية ، ليشكل صيغة للعمل تهدف إلى توحيد جهد الجميع في المجتمع ويكون أحد أساليب تنظيم العمل بين الشعب والمؤسسات المختلفة حيث برزت الديمقراطية في مقدمة هذه الصيغ والوسائل التي أوجدها الإنسان لتنظيم فعاليته وشؤون حياته وممارسة مهامه وهي تعني في مفهومها العام "حكم الشعب كله" أو "حكم الشعب نفسه بنفسه".

والديمقراطية بمعناها العام : "طريقة للحياة يستطيع كل فرد أن يتمتع بتكافؤ الفرص عندما يشارك في الحياة الاجتماعية .... ومعناها الضيق : الفرصة التي يتيحها المجتمع لأفراده للمشاركة بحرية في اتخاذ القرارات بنواحي الحياة المختلفة (عزيز،1998، 54).

أما الديمقراطية بمعناها الواسع فهي مشاركة الشعب في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه والمحاسبة على نتائجه (شكر ومورو، 2003، 20).

إنها منظومة القيم الإنسانية التي تقوم على مبدأ الحرية والتواصل والحق والقبول بالآخر والتي تسعى إلى تحقيق الذات الإنسانية بكل ما تنطوي عليه من طموحات الوجود والحضور والابتكار والإبداع (وطفة والمجيدل، 2008، 61).

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وانتشار الحركات التحررية بين شعوب العالم الثالث وأفكار القومية والحرية والتقدم العلمي والتكنولوجي وظهور بعض النظريات العلمية الحديثة وإصدار الأمم المتحدة مبادئ حقوق الإنسان بدأت الحكومات الوطنية في تبني بعض المبادئ والاتجاهات التي رأت أن استخدامها من الممكن أن يساعدها في التخلص من بقايا التخلف والاستغلال من ناحية، ومسايرة موكب التقدم في جميع مجالات الحياة، ونشر مبادئ العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع من جهة ثانية ، ومن أهم المبادئ التي تسود عالمنا في الوقت الحاضر مبدأ الديمقراطية الذي يشير إلى حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه، فالمجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي تكون فيه السلطة لقوى الشعب ، والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العنصر أو الطبقة الاجتماعية أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها ، وتحرير الفرد من جميع القيود المادية والمعنوية التي تعرقل ممارسته لحريته السياسية (الشخيبي ، 2002، 210).

وتستمد الديمقراطية قوامها من المبادئ الإنسانية الكبرى كالأخلاق والعدالة ، ومن الأفكار والمبادئ التي أثرّت في الديمقراطية الحديثة مفهوماً وفلسفة واتجاهات فكرة المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، وما إلى ذلك من الأفكار التي نادت بها الحركات والثورات التاريخية.

وقد ورد مفهوم الديمقراطية في إعلان حقوق الإنسان المرافق لدستور الثورة الفرنسية في عام /1793/م بأنها : السيادة التي تتركز في الشعب والقانون المعبر عن إرادة الأمة (عناية ، 1999، 8).

وثمة من يراها بأنها السيطرة الفعالة على الشؤون الإنسانية من جانب الجماهيرالشعبية (1956 ، A.Toynbe)

أما المفكر الفرنسي جان جاك روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي فيبين بأن الديمقراطية هي أن يكون للشعب الكلمة العليا والقرار الأخير(عبد الوهاب،1993،122).

ويعرّفها عبيدات والأزهر (6،2007) بأنها سيادة المبادئ الليبرالية أي الحريات العامة ، والتمثيل الحقيقي للشعب والتعددية السياسية والمسائلة والشفافية والقانون والعدالة بمفهومها الواسع واحترام حقوق الإنسان والانفتاح والبعد عن التعصب والتمييز.

ويقول عبد الرحمن منيف: "الديمقراطية حق الفرد والمجتمع معاً في الحرية والمساواة والحق في التعبير والمشاركة والحق في اختيار شكل النظام ورموزه والحق أخيراً في تعديله أو تغييره" (الزبيدي، 2003، 174).

وقد وردت كلمة الديمقراطية في الموسوعة العربية الميسرة بمعنى : حكومة الشعب ، وتشكل كل نظام سياسي يقوم على حكم الشعب بنفسه باختياره الحر لحكامه ونوابه (صلاتي،2001، 175).

وورد مفهوم الديمقراطية في معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية: أن يختار الناس من يحكمهم ويسوس أمرهم وألا يفرض عليهم حاكم يكرهونه وأن يكون لهم حق محاسبة الحاكم إذا أخطأ وحق عزله وتغييره إذا انحرف (عبيدات،2007،8)

ووردت الديمقراطية في المعجم الوجيز حسب المفهوم ا لسياسي أنها إحدى صور الحكم التي تكون فيها السيادة للشعب، وحسب المفهوم الاجتماعي تعني أنها أسلوب في الحياة يقوم على أساس المساواة وحرية الرأي والتفكير (المعجم الوجيز،1992، 240-242).

وهي حسب رأي تركي (1993،117) :شكل من أشكال الحكم يجعل من الحرية الهدف الأسمى ، والديمقراطية على هذا الأساس القالب المؤسساتي للحرية .

ويرى جون ديوي (1946،81): أن الديمقراطية منهج للفكر وأسلوب للحياة، فهي ليست شكلاً من أشكال الحكومة فحسب بل هي أسلوب في الحياة الاجتماعية وفي الخبرةالمشتركة .

والديمقراطية تعني المساواة بين الأفراد في تهيئة فرص متكافئة للجميع دون أي تمييز ، وهي عدالة اجتماعية وحرية في الاعتقاد والقول والنشر، وهي علاقات إنسانية تتسم بالأخذ والعطاء.

ويربط ديوي فكرة الديمقراطية بالمبادئ الثلاث (الحرية والمساواة والإخاء) الأمر الذي يعني أن الديمقراطية ذات أبعاد إنسانية تؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية في إطار الحياة الاجتماعية، وهي بالتالي أسلوب لممارسة الحرية الفردية والاجتماعية.

والديمقراطية في رأي ديوي تقاس بمعيارين مترابطين المعيار الأول هو مدى اشتراك ج ميع أفراد الجماعة في مصالحها، والمعيار الثاني مستوى الحرية الذي يتصل فيه الفرد بجماعته وينبغي أن تكون المؤسسة التربوية مؤسسة تغذي القدرات الاجتماعية والفردية للأطفال ولا يتم هذا التوازن إلاّ في المجتمع الديمقراطي (جيوشي،2000، 120).

فاحترام الديمقراطية وممارسة سلوكياتها لا يتأتى بسن القوانين والتشريعات فحسب ، وإنما يحتاج إلى تعليمها وتدريسها للأفراد فيمؤسسات التعليم مثلاً مثلالموادالتعليمية الأخرى (Alan and Greer,2003,3).

وعلى التربية أن تنهض بمهام تعميق الانتماء للوطن والإخلاص ل ه،وتنمية الوعي السياسي القائم على الحقوق والحريات والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتشاركية ومحاربة الاستئثار بالسلطة والاستبداد بها ومواجهة القهر وتعميق التعاون والتعاضد والتكافل والمؤاخاة بين القوى السياسية والأحزاب والوصول إلى مبادئ سياسية تضمن العمل السليم (سيف الدين ،2009، 107).

فالديمقراطية كما يراها Georges A (6, 2005) سلوك أكثر من كونها معارف نظرية تحتاج إلى مهارات خاصة واستعدادات تكتسب بالتربية أبرزها الإيمان بهذه القيم والصبر والاستمرار حتى يتمكن منها الفرد.

والديمقراطية بهذا المفهوم الواسع تشمل الديمقراطية السياسية والاجتماعية والا قتصادية، وهي تمثل نمط سلوك حياتي وصيغة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

والديمقراطية فكراً وواقعاً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحريـة "بحيث تغدو نظاماً في الحكم أو صيغة لممارس ـة السلطة تهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع كلهم" (شدود ، 2001، 40).

فالديمقراطية من وجهة نظر نذر (413،2001) تعني حرية الفرد مشتملة على المو اطنة والحقوق والمسؤوليات من اجل النهوض بالوظائف التي يختارها من دون تفرقة ، ومن دون النظر للخلفية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو اللون أو الجنس واللون.

ولا تقتصر الديمقراطية على البعد السياسي الذي يطلق على الديمقراطية السياسية أو ما يسمى بالحريات العامة، بل يشمل أيضاً ما يعرف بالديمقراطي ة الاجتماعية أو القومية وتقوم على أساس احترام حقوق الإنسان وتعمل على إشباع حاجاته المادية والفكرية، فالمجتمع الديمقراطي العادل يجب أن يضمن لجميع المواطنين حقوقهم وحرياتهم الأساسية لكي يستطيعوا القيام بواجباتهم المطلوبة تجاه مجتمعهم ووطنه م، وأصبحت قضية حقوق المواطنين تمثل محوراً أساسياً في النظريةالديمقراطية الحديثة وممارستها وأصبح

مفهوم المواطنة ذاته يرتبط بالطريقة التي يمنح بها هذا النظ ام السياسي أو ذاك الم واطنين جميعاً حقوقهم الكاملة (المجيدل ورفاقه،2008 ،220).

حيث يرى آلان تورين في كتابه ما هي الديمقراطية: "بأنه لا وجود للديمقراطية من دون حرية اختيار الحكام من قبل المحكومين، ومن دون تعددية سياسية"(عبد الجبار، 1999، 138).

والأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخّص الخير العام عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرار ات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب (Schunpeter,1942, 250).

ومن هنا فإن الدولة المعاصرة كما يراها Huntungton(1997،12) هي ديمقراطية بقدر ما يتم اختيار صناع القرار فيها من خلال انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، فالانتخابات هي جوهر الديمقراطية، وتتفرع من هذا المفهوم الخصائص الأخرى للديمقراطية مثل حرية التعبير والتجمع والصحافة والنقد بلا خوف.

فوظيفة الحكومة الديمقراطية الممثلة لجميع أبناء المجتمع تتمثل في تقديم يد المساعدة لكل مواطن للحصول على حقوقه في كافة مجالات الحياة.

والنظام الديمقراطي برأي محمد (1980،238) هو " الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين" .

ويذكرماكيفر (1966،229) إن مبدأ المواطنة هو من الشروط الأكثر أهمية في قيام الحكم الديمقراطي ، ويعتبره من أهم الاكتشافات التي تحققت في أوربا وعمل على تهدئة الصراعات وإذكاء روح التنافس الشريف والسلمي.

ويرى وطفة (1993،146) أن الديمقراطية بأشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية تشكل كلاً متكاملاً لا يقبل الفصل أو التجزئة يتمثل في مبدأ العدالة الاجتماعية.

فمفهوم الديمقراطية لم ينحصر في الفكر السياسي فقط ، بل هو مرتبط بأنظمة الحياة المتعددة فهو يخص الجانب السياسي الذي يعني حق جميع الأفراد في المشاركة في صنع القرار السياسي، كما يخص الجانب الاقتصادي الذي يقوم على صيانة الحقوق المالية والانتفاع من خيرات البلد في ظل مساواة جميع الأفراد أمام القانون، وهو يشمل الجانب التعليمي فالديمقراطية تكفل للعلم الذي يترعرع فيه ويزدهر ، كما يخص الجانب الفكري الذي يعتمد الحوار والتعبير عن الرأي بحرية والجانب الاجتماعي الذي يضع المصلحة

الفردية والمجتمعية في الاعتبار بما يحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية مع الاعتراف بالحريات الفردية (الخلف، 2007، 56).

إن الديمقراطية من وجهة نظر جوليار (1995 ،8) بنية من القيم، وعي ومعرفة ، صيغ ووسائل ، سلوك وتصرّف ، بنية من المؤسسات آلية للتنظيم والانتظام، قاعدة للشرعية والمشروعية، إطار لتحقيق الحرية وتنظيم ممارستها، أداة لتحقيق أهداف الشعب ومصالحه، عامل دافع للتطور والتقدم "تتحد مع الفرد والحق والحياة الخاصة والأقلية وحرية التعبير والتسامح والتعددية الفردية والسياسية".

وهناك رؤية شبه موحدة لا يختلف عليها أحد وهي أن الديمقراطية منظومة قيم تهدف إلى احترام الإنسان واعتباره غاية لا وسيلة وتعمل على الاهتمام بإسعاده وإعلاء شأنه وتوفير كل السبل والأنظمة لخدمته ورفع مستواه وتأمين حقوقه وحرياته.

وعموماً فإن الديمقراطية كما يراها الجابري (131،1997) اليوم ليست موضوعاً للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا أي أنها مقوم ضروري لإنسان هذا العصر، الذي لم يعد مجرد فرد من رعية بل هو مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية.

فحسب رأي عبد الله (37،1997) تبقى الديمقراطية العملية المستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ويظل النظام الديمقراطي الوحيد الذي يحكم بدرجة مقبولة من الشرعية فهي توفر الآليات التي من شأنها إيجاد الحلول للصراعات السياسية والاجتماعية من خلال قنوات التعبير ومسارات الحوار كبديل عن العنف والإكراه.

كما تتميز الديمقراطية بأنها تكفل المساواة أمام القانون وتعزز العلاقات بين الأفراد ما قبل الديمقراطية وتدحض العلاقات السلبية بما تؤكده من تسامح وحوار وسلم وتقبل للآخر أياً كان (Eric.M، 2003 ،18).

ومما عالجته فكرة الديمقراطية مشكلة التمايز بين الأفراد على أساس الدين والجنس والعرق فتسعى الديمقراطية إلى صهر كل الحواجز التي تحول دون وحدة أبناء الوطن الواحد وتوسيع نطاق المرأة في العمل السياسي والمدني أسوة بالرجل (Andrea ، 2002 ، 23).

إن النظام الديمقراطي ما لم يؤسس على قيم يجلها المجتمع ويؤدي إلى نتائج تحقق قدراً من المساواة والعدل والإنصاف تبقى الديمقراطية فيه شكلاً أجوفاً ولعبة بيد القوي ينخر فيها الفساد (الكواري ، 2001 ، 105).

لذلك فإن الدعوة إلى التمسك بأسس الديمقراطية ومبادئها برأي الصوراني (2004،64) لا تقتصر آلياتها على التعددية السياسية وحق التعبير والحريات الفردية فحسب بل تمتد بعمق ووضوح نحو تحقيق الاستقلال الوطني وحماية سيادة الوطن والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

فالديمقراطية كما عبر عنها جون ديوي تعني المساواة بين الأفراد في تهيئة فرص متكافئة للجميع دون تمييز، وهي أيضا تكافل اجتماعي، وهذا كله يعني عدالة اجتماعية وحرية في الاعتقاد والقول والنشر، أي أن العدالة هي عمل يقوم على ممارسة الديمقراطية بكل فضائلها التي تحقق سعادة الفرد والمجتمع (كفري ونصرو ، 2004 ، 474) .

ولما كانت الديمقراطية تتشكل وتتغير مع طبيعة المجتمعات وثقافتها وتراثها فان مبادئ الديمقراطية ثابتة، لأنها تقوم على الحرية والمساواة ولهذا فهي تختلف من دولة إلى دولة ومن أمة إلى أمة ، انطلاقا من ذلك فالديمقراطية إذاً هي تجربة الإنسان بما هو إنسان يونانيا انكليزيا عربيا كائنا من كان ، وما دامت الديمقراطية تجربة إنسانية فهي مشروع متطور تحققه الأجيال المتعاقبة ولا يكتمل ما دام الإنسان حياً (بركات ، 2010 ، 10) .

وأخيراً فإن الديمقراطية صيغة للحكم ونظام للحياة، يهدف إلى تنظيم ممارسة الحرية، وتوسيع المشاركة في الحياة العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إنها وعي الجميع لمشكلاتهم وعمل الجميع لحلها، إنها أسلوب الشعب في حل مشكلاته وتنظيم فعالياته واستنهاض قدراته من خلال ترسيخ فكرة التمثيل مقابل السلطة المطلقة ونظام المؤسسات مقابل الفوضى والحرية مقابل الاستغلال والعبودية والنزعة الجماعية مقابل النزعة الفردية وفكرة التنظيم مقابل الفوضى وفكرة المشاركة مقابل الانزواء والمصلحة العامة مقابل المصلحة الخاصة.

حقوق الإنسان:

حظيتمسألةحقوق الإنسان باهتمام بالغ وكبير من قبل الفلاسفة والمفكرين والمصلحين ، باعتبارها حقوقاً طبيعية له تشكل الأسس المعنية لبناء المجتمع المدني السليم.

وقد ازداد التركيز على حقوق الإنسان على المستوى العالمي من خلال الدعوات التي تصدر باستمرار من أجل صون حقوق الأفراد والمجتمعات ولاسيما مع التغيرات المتسارعة التي حدثت في العقود الأخيرة وغيّرت الكثير من المفاهيم والقيم الشخصية والاجتماعية والإنسانية ، كما لعبت مسألة حقوق الإنسان

وحرياته دوراً كبيراً في تفجير الكثير من الثورات والانتفاضات على مدى تاريخ الإنسانية، وذلك اعترافاً بها وتقديراً لواجب حمايتها وبذل الأرواح والجهود في سبيل الدفاع عنها (العدوان ، 2001، 8).

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948 والذي صوتت عليه (48) دولة وامتنعت (8) دول عن التصويت عليه (عمار، 2002، 20)أول وثيقة شرعية عالمية تعترف بهذه الحقوق وتطالب بصونها وحمايتها والالتزام بتطبيقها .

وتضمن الإعلان /30/ مادة، شملت حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وركزت على حق الحياة والحرية الشخصية والكرامة وحق التمتع بالجنس ية والعمل والتعليم وحرية الفكر والمعتقد والاشتراك في الجمعيات السلمية وحق اختيار الحياة الزوجية وحماية المرأة والطفل من العنف والتمييز.

وقد اشترطت الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دي باجة الإعلان أول شرط لكفالة حقوق الإنسان وهو الاعتراف للمخلوق البشري بصفة الإنسان قبل أي أمر آخر، وكان ذلك المقدمة الضرورية لإقرار الحقوق الإنسانية (المعمري، 2007 ، 4).

وتدعيماً لهذا الإعلان أنجزت الأمم المتحدة عام /1945/ ميثاقين يتعلق الأول بحقوق الإنسان السياسية والمدنية، ويتعلق الثاني بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ودخل الميثاق حيز التنفيذ عام /1976/ موقعين عن أكثر من /150/ دولة.

والشكل البياني الآتي يبين صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان :

الشرعية الدولية للحقوق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الثقافية 1966

الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين 1951	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييزالعنصري1966	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979	اتفاقية القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989

الشكل البياني رقم (2) صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان

ويؤسس ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني والنظري لقانون حقوق الإنسان الدولي المعاصر (بيورجنثال ، 1995، 23).

كما وضعت مواثيق وطنية وإقليمية عديدة منها "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" الذي وافق عليه مجلس الجامعة العربية في 1994/9/15 وتضمن /43/ مادة شملت تقرير المصير ، وعدم التمييز الجنسي والعرقي وحرية الرأي والتعبير والمعتقد والمساواة أمام القانون واحترام الشخصية الإنسانية وتأمين الصحة والعمل والتعليم وضمان حق الملكية وتشكيل النقابات في حدود القانون وتشجيع الحياة الثقافية والأسرية (المجيدل ورفاقه ، 2008 ، 216 – 217).

ويمكن تعريف حقوق الإنسان تعريفاً عاماً بأنها: تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر (الأمم المتحدة ، 2003، 3).

فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطوّر بشكل كامل وأن نستخدم صفاتنا البشرية وذكاءنا ومواهبنا ووعينا وأن نلبي احتياجاتنا الروحية وغيرها من الاحتياجات.

وتستند هذه الحقوق إلى الطلب المتزايد من جانب البشرية على حياة تكفل فيها الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية لكل إنسان، فحماية حقوق الإنسان بنظام قائم على الحق يعد من الأمور لمجتمع يوحّد جهود أفراده باتجاه ميادين الخير والبناء والتقدم وينشر السلم والأمن(7، 1992 ،Bunosimma).

وإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليس فقط مأساة فردية وشخصية، بل إنه يخلق أيضاً الأوضاع المسببة للقلاقل الاجتماعية والسياسية، ويبذر بذور العنف والنزاع داخل المجتمعات والأمم وفيما بينها.

وقد تشكّل تاريخ حقوق الإنسان بفعل جميع الأحداث العالمية الكبرى والكفاح من أجل الكرامة والحرية والمساواة والعدالة في كل مكان ، حيث أكد ممثلو الشعب الفرنسي المشكلين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عام / 1789–1791م/ بعد قيام الثورة الفرنسية على أهمية حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة وعقدوا العزم على سردها وعدم التنازل عنها (أبو حلاوة ، 1999، 9 – 26).

وقد نص إعلان حقوق الإنسان والمواطنة الفرنسي الصادر عام 1789 على " أن الناس خلقوا أحرارا ومتساوين في الحقوق وأن هدف كل دولة هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية " (مصيلحي ،1988 ، 35)

بيد أن حقوق الإنسان لم تحقق الاعتراف العالمي الرسمي بها في خاتمة المطاف ولم تتحول إلى شرعة دولية إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1948 حين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (عابد،48،2008–49) .

ولم تكن هذه الحقوق وليدة المداولات في الأمم المتحدة ، بل هي "ثمرة عط اء تاريخي تمثل في نضال الإنسانية الفكري والسياسي من أجل بناء صورة أفضل للإنسان ، ومن أجل تحريره من مختلف أشكال الظلم والإرهاب والعبودية والاستبداد" (وطفة وراشد، بلا تاريخ ، 111).

ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وإصداره بموجب القرار رقم /217000/د/3 حيث طلبت من البلدان الأعضاء كافة أن تدعو لنص الإعلان ونشره وتوزيعه وقراءته ولاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى دون أي تمييز بسبب المركز السيا سي للبلدان أو الأقاليم واستحدث منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان استجابة لإحدى التوصيات المهمة التي انتهى إليها مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في العام 1993 (الزوبعي،2008 ، 141) .

وأصبحت قضية حقوق الإنسان كما يراها غالي (11،1993) من أهم القضايا المطروحة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ، الأمر الذي أدى إلى تطور المركز القانوني للفرد وفق أحكام القانون الدولي العام والعلاقات الدولية.

وقد كان لهذا الإعلان الذي تضمن بين طياته أغلب مفاهيم العدالة الاجتماعية الدور الأكبر لجعل تلك المفاهيم الممثلة لحقوق الإنسان أن تنتقل من الحيز الضيق الخاص بكل دولة إلى الحيّز الأوسع، فلم تعد هذه العدالة شأناً داخلياً فحس ب، بل أصبحت شأناً دولياً ، وخاصة أن مبدأ العدالة المتساوية خطى خطواته الواسعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وشهدت تلك الفترة تدوين حقوق الإنسان التي تحقق بمجملها العدالة الاجتماعية وظهرت المواثيق والعهود الدولية التي تلزم كافة الدول المصدقة عليها بمبادئ العدالة وتضمن حقوقهم (عبد الحافظ، 18) بحيث أصبح مبدأ العدالة بين المواطنين هو الطابع الأساسي للمواطنين في الدولة الحديثة.

وقد تضافرت الجهود الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصاً في أعمال الأمم المتحدة وكذلك على المستوى الإقليمي والأوربي والإفريقي والأمريكي بشأن ضمان وتنفيذ الحماية إزاء الانتهاكات التي تواجهها حقوق الإنسان(275 ، 1995 ، Cyrus) .

وأضحت المسألة الخاصة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان كما يراها الرشيدي(242،1997) تمثل أحد المبادئ الرئيسية بل والحاكمة للتنظيم الدولي.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على المساواة والعدالة كنتيجة طبيعية لمفاهيم الحقوق الطبيعية والطبيعة الإنسانية والحقوق المنبثقة عنها ، وباعتبارها من حقوق الإنسان التي لا يمكن حرمان الناس

منها ، كما جاء التأكيد على العدالة بشكل خاص لأنها لم تجد سبيلها إلى الوجود في ظل صراع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والعرقية والدينية ، مما يؤدي إلى انتهاك مبدأ العدالة حتى في أبسط صوره. حيث أكد الإعلان على المساواة في المواد : 1-2-4-7-10-16-21-23 فقد جاء في المادة الأولى بأنه: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحق وق" كما أضاف ميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المساواة في حق الحصول على التعليم و حماية ومساعدة جميع الأطفال دون تمييز وأضاف إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة لعام / 1967/ المساواة بين الرجل والمرأة في الإرث والأهلية والحقوق الزوجية وشدد على إلغاء كل نص في قانون العقوبات ينطوي على تمييز في المعاملة وفي الحقوق وعلى أن النصوص والتدابير التي تؤمن المساواة الكاملة بين الجنسين يجب أن تعطى في كل دولة قوة دستورية أو ما يماثلها ، مضيفاً أن "التمييز بين الرجل والمرأة هو جور وتعسف وخرق للكرامة الإنسانية"، فالمساواة إذاً جاءت في مقد مة اهتمامات واضعي إعلان حقوق الإنسان وبقية المواثيق الدولية ذات الصلة، كما أن المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق كانت من أبرز مظاهر تلك المساواة وقد صادقت الجمعية العامة للأم م المتحدة في 1952/12/20 على الاتفاق الدولي المتعلق بحقوق المرأة، والذي نص صراحة على حق المرأة الكامل ومساواتها بالرجل في حق التصويت والترشيح وشغل الوظائف العامة (برّ ، 1992 ، 33).

أما من حيث العدالة فالمقصود بها العدالة القضائية والقانونية والضمانات التي تكفل للجميع محاكمة نزيهة ضمن إطار قواعد وإجراءات قانونية.

وارتكزت كافة المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان على مبدأ المساواة بحيث أصبح هذا المبدأ من الحقوق الأساسية حيث تناولته العديد من المواثيق وذلك على النحو التالي:

1 -الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م.

2 -العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م.

3 -اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز العنصري 1969م.

4 -اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979م.

5 -اتفاقية القضاء على التعذيب 1984م.

6 -اتفاقية حقوق الطفل 1989م.

وعليه فإن كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني لحقوق الإنسان من الإعلان العالمي والعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات لاهاي وجنيف

وميثاق الأمم المتحدة تحث وتنص على حماية حقوق الإنسان في الحياة والأمن والحرية في التعبي ر والاعتقاد والمساواة والعدالة وتدين العنف وتحث على قيم الحوار والتسامح والعدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وإنه لمن تمام حق الإنسان في الحياة العيش آمناً من أي خوف أو أذى مادي أو معنوي يلحق شخصه أو أحداً من أفراد أسرته أو ينال من كرامته أو من ماله (خليفة،2001، 8).

وتشمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي:

الحق في عدم التمييز

الحق في الملكية.

الحق في الحياة والحرية والأمن.

حرية الفكر والضمير والمعتقدات والدين

حق المساواة أمام القانون.

حرية التعبير والرأي والاشتراك في

الجمعيات والتجمع بشكل سلمي.

تحريم التعذيب والعقاب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية.

الحق في الضمان الاجتماعي .

تحريم وضع الاعتقال أو التوقيف أو النفي التعسفي.

الحق في الاشتراك في إدارة شؤون البلاد.

الحق في الحصول على محاكمة عادلة وعلنية.

الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته.

الحق في المحافظة على الخصوصية

الحق في التعليم.

حرية التنقل والإقامة.

الحق في المشاركة في الحياة الثقافية

الحق في الجنسية والمواطنة.

الحق في الزواج وتكوين الأسرة

وجرى وضع الكثير من الوثائق الدولية والمواثيق والقرارات خلال السنوات التي تلت وضع اللائحة الدولية للحقوق التي تتناول بعض مواضيع حقوق الإنسان مثل عدم التمييز، حق تقرير المصير، حقوق المرأة ، حقوق الطفل ، العدالة ، سيادة القانون والقانون الإنساني وكذلك الحقوق والحريات الأخرى.

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والستون لعام / 2007/ قد اتخذت قراراً بالاحتفال سنوياً باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، حيث ورد بالقرار رقم / 10/62 أن الجمعية العامة إذ تشير إلى الالتزام بتعزيز النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج وإذ تؤكد على الالتزام بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام / 2005/ فإنها:

1 -تسلّم بأن لا غنى عن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لتحقيق السلا م والأمن وصونهما داخل الدول، وأن لا سبيل إلى بلوغ التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية دون أن يسود السلام والأمن ويشيع احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2 -تسلّم أيضاً بأن النمو الاقتصادي الموسع والمطرد في سياق التنمية المستدامة ضروري لد عم التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

3 -تسلّم بالحاجة إلى زيادة تدعيم جهود المجتمع الدولي في مجال القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتحقيق الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

4 -تقرر إعلان الاحتفال سنوياً بيوم 20 شباط /فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية اعتباراً من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة

(الأمم المتحدة ، 2007 ، 10/62).

كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار اتخذته بدورتها الثالثة والستون ومن منطلق اهتمامها باعتماد الإعلان المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة ، تؤكد أنه في السياق الحالي للعولمة أصبح تحقيق نتائج أفضل وأكثر عدلاً للجميع ضرورياً أكثر من أي وقت مضى ، من أجل الوفاء بالتطلعات العالمية للعدالة الاجتماعية، وتحقيق التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر والتفاوتات المتزايدة، كما تكرر تأييدها للعولمة العادلة وتسلم بما يكتسبه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة من أهمية خاصة في ضوء اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية وتشجع على الحوار و التعاون الفعالين بين مختلف صناديق منظومة الأمم المتحدة

وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وعلى الصعيد الوطني، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (الأمم المتحدة، 2009 ، 199/63).

وقد نصت المادة /13/ من ميثاق الأمم المتحدة على أن إحدى وظائف الأمم المتحدة تتمثل في وضع دراسات وتقديم توصيات بقصد "إنماء التعاون الد ولي في الميادين الاقتصادية والتعليمية والصحية والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة بلا تمييز في الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" (الزوبعي ، 2008، 145).

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الإعلانات التي أكدت فيها على ضرورة تدريس حقوق الإنسان، ومنها الإعلان المتعلق بحق الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع ومسؤولياتهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً ، وقد جاء ذلك في المادة /15/:"تقع على عاتق الدولة مسؤولية تعزيز وتيسير تدريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع المراحل التعليمية" (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 1998 ، المادة 15).

وتدخل حقوق الإنسان في العالم ضمن اهتمامات القانون الدولي العام في الوقت الحاضر إلى الحد الذي ظهر معه فرع أكاديمي أطلق عليه اسم "القانون الدولي لحقوق الإنسان" (السعيدي، 2001 ، 88).

وأخيراً فإن احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، يعد المعيار الأساسي لقياس إنسانية وتطور أي مجتمع، ويحقق بالتالي العدالة الاجتماعية لكل شعوب العالم قاطبة ، من خلال تعزيزه لمبادئ العدالة والمساواة والديمقراطية، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة الأمن والسلام في أنحاء العالم .

حقوق الإنسان في دستور الجمهورية العربية السورية:

بعد هذا العرض لمفهوم حقوق الإنسان في المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لابد من تناول هذا المفهوم في دستور الجمهورية العربية السورية ، والذي أقر باستفتاء شعبي بتاريخ 2012/2/26، والذي يعد أحد الوثائق الهامة التي أكدت على أهم الحقوق والواجبات والحريات التي يجب أن تحققها الدولة وفق الأنظمة والقوانين ، وفي ضوء مصلحة الوطن وتحقيق أهدافه للمواطنين جميعاً، والذي يعتبر أيضاً الضابط القانوني الأسمى لحركة الدولة بمؤسساتها المختلفة، وهناك تكامل بين الحقوق والحريات فالحقوق الفردية هي في معظمها مرادفة للحريات، وكل حرية ظهرت في التاريخ جسّدت حقاً ذاتياً أو عاماً.

ويؤكد الدستور على مجموعة من المبادئ الأ ساسية تكرّس الاستقلال والسيادة وحكم الشعب والتعددية والتنوع الثقافي و توسيع الحريات العامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة وسيادة القانون(الدستور،2012) .

– الحقوق والحريات الثقافية والتعليمية:

إن الحقوق العلمية والثقافية ح قوق أصلية للمواطنين جميعهم ، انطلقت من شعار كبير هو "ديمقراطية التعليم" الذي يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

أ –تأمين التعليم المجاني والإلزامي للمواطنين جميعهم.

ب–تأمين متطلبات التعليم المختلفة وتعميمها جغرافياً لتطال أنحاء الجمهورية العربية السورية كلها ، وتحقق العدالة بين الريف والمدينة وأكدت على ذلك المادة /29/ التي نصّت على أن:

1 -التعليم حق تكفله الدولة وهو مجاني في جميع مراحله.

2 -يكون التعليم إلزامياً حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى .

3 -تشرف الدولة عِلى التعليم وتوجهه بما يحقق الربط بينه وب ين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية.

و"تدعم الدولة البحث العلمي بكل متطلباته ، وتكفل حرية الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي، وتشجع الاختراعات العلمية والفنية والكفاءات والمواهب المبدعة" المادة /31/.

– المبادئ الاقتصادية:

بيّن الدستور أن السياسة الاقتصادية للدولة تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة (المادة 13).

و"يقوم النظام الضريبي على أسس عادلة وتكون الضرائب تصاعدية بما يحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية " (المادة 18).

– المبادئ الاجتماعية:

أكدت المادة (19) من الدستور أن المجتمع في سوريا يقوم على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد .

وأشارت المادة (20) إلى حماية الأسرة، وتشجيع الزواج وحماية الأمومة والطفولة ورعاية النشئ والشباب و "تحمي الدولة صحة المواطنين" المادة (22) و "توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" المادة (23).

"التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتعمل الدولة على تحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق الجمهورية العربية السورية".

- الحقوق والحريات:

نصت المادة (33) من الدستور على أن:

1 -الحرية حق مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم .

2 -المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات يتمتع بها كل مواطن ويمارسها وفق القانون .

3 -المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

4 -تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

أما المادة (34) فأكدت على حق المشاركة والإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و "سرية المراسلات" المادة (37) و"حق التنقل في أراضي الدولة أو مغادرتها" المادة (38) وأكدت المادة (40) على حق العمل لكل مواطن وتعمل الدولة على توفيره وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال ، كما أكدت المادة (42) على: حرية الاعتقاد والرأي و"تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام" المادة (43) و "حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور" المادة (44) و"حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية" المادة (45) و "الدفاع عن سلامة الوطن" المادة(46) و"حق الانتخابات والاستفتاء" المادة (49).

- المبادئ السياسية:

أكدت المادة (1) على أن الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية ذات سيادة تامة ، و"نظام الحكم في الدولة نظام جمهوري والسيادة للشعب، وتقوم على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب" مادة (2) و "تحترم الدولة جميع الأديان وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها" المادة (3) كما بينت المادة (8) أن النظام السياسي للدولة يقوم على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطياً عبر الاقتراع.

ويكفل الدستور حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده المادة (9)و"المجالس المنتخبة ديمقراطياً على الصعيد الوطني أو المحلي مؤسسات يمارس المواطنون عبرها دورهم في السيادة وبناء الدولة وقيادة المجتمع"(الدستور،2012) .

إذاً أكد دستور الجمهورية العربية السورية على أهمية مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين، وأكد على حقوق المواطنين كحق الحياة والتعليم والعمل والرعاية الصحية وحق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحرية الاعتقاد والرأي واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد .

حق التعليم :

يعد حق التعليم أحد أهم الحقوق المدرجة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " الصادر في عام /1948م/ والذي نصت عليه مختلف الاتفاقيات ا لدولية والدسا تير الوطنية وخطط التنمية ، فمنذ ذلك الحين يوصف على أنه أحد الحقوق الأساسية المتضمنة في اتفاقية حقوق الطفل، حيث يشكل حرمانه من هذا الحق انتقاصاً لإنسانيته بكل المعاني ، لأن حق التعليم يعد وبلا ريب المفتاح الأساسي لبقائه على قيد الحياة.

وينظر إلى حق التعليم في المواثيق الرسمية دولياً ومحلياً أن لكل شخص الحق في الحصول على فرص تعليمية متكافئة في مختلف المراحل التعليمية، وأن يكون التعليم في المرحلة الأساسية على الأقل إلزامياً وبالمجان (اليونسكو، 2000، 16).

وتتضمن المادة /26/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل إنسان في التعليم الأمر الذي دفع بمنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للعمل على إقامة أسباب التضامن بين الأمم بقصد تنمية احترام أمم الأرض قاطبة لحقوق الإنسان ، ولتكافؤ الفرص والمساواة في التعليم ، دون النظر إلى السلالة أو الجنس أو أي أمر آخر اقتصادياً كان أم اجتماعياً، وفي الدورة الحادية عشرة التي عقدت في ديسمبر عام 1960 وافق المؤتمر العام لليونسكو على نصوص توصية واتفاقية دولية تهدفان إلى استئصال التمييز في كل صوره، وإلى تكافؤ الفرص في التعليم للجميع على السواء ويحدد بإيجاز الطريق الذي يمارس به هذا الحق وكذلك الغاية منه:

1 - لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل مجانياً وإلزامياً .

2 -يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً ، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية المفاهيم والتسامح والصداقة بين كافة الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

3 -للآباء الحق في اختيار نوع تربية أولادهم.

وأكدت اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية الع امة للأمم المتحدة في 20 نوفم بر /تشرين 1989/2م على أن للطفل الحق في التعليم، ومن واجب الدولة أن تضمن مجانية هذا الحق الأساسي في التعليم وصفته الإلزامية، وأن تشجع مختلف أشكال التعليم الثانوي وتتيحها لكل طفل وأن تتيح التعليم

العالي استناداً إلى قدرة الطفل، ويجب أن يكون النظام المعمول به في المدارس متسقاً مع حقوق الطفل وكرامته، فقد نصّت المادة /28/ على الاعتراف بحق الطفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص ، وتؤكد على:

1 -جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.

2 -تشجيع التعليم الثانوي سواء العام أو المهني وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال.

3 -جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على أساس القدرات (الأمم المتحدة،2003، 102).

ومع إعلان توصي ـات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في التعليم و الخدمات الصحية و الاجتماعية في نهاية الأربعينيات أعلنت كثير من الحكومات الوطنية و خاصة في العالم الثالث قانون الإلزام في التعليم، و تطبيق سياسة مجانيـة التعليم في مراحل التعليم المختلفة لجميع أبناء المجتمع ، دون اعتبار للمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الجنس أو العنصر أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها الفرد (الشخيبي، 2002، 213).

وقد أكد دستور الجمهورية العربية السورية الصادر في عام 1973 ومشروع الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه بتاريخ 2012/2/26م على أن الحقوق العلمية والثقافية هي حقوق أصلية لجميع المواطنين ، وطرح شعار "ديمقراطية التعليم" الذي يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

1 -تأمين التعليم المجاني والإلزامي للمواطنين جميعاً.

2 -تأمين متطلبات التعليم المختلفة وتعميمها جغرافياً لتطال أنحاء الجمهورية العربية السورية كلها وتحقق العدالة بين الريف والمدينة.

وأكدت على ذلك المادة / 29/ التي نصّت على أن "التعليم حق تكفله الدولة ، وهو مجاني في جميع مراحله وإلزامي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى ، وتشرف على التعليم وتوجيهه بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية".

ونصت المادة / 31/ على أن الدولة تدعم البحث العلمي وتكفل حرية الإبداع العلمي والأدبي والفني والثقافي.

وعلى اعتباراً أن حق التعليم هو أحد مفاهيم العدالة الاجتماعية ، فإن العدالة في التعليم: هي أن يكون أمام كل فرد نفس الفرص التي تتاح للآخرين في الحصول على حق الالتحاق بالتعليم بصرف النظر عن النوعو المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، والحق في مواصلة التعليم في المراحل الأعلى دون عائق إذا كانت ميول وقدرات و استعدادات المتعلم تسمح بذلك.

ويتحقق مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم عندما يتم تسجيل جميع أبناء المجتمع في مراحل التعليم المختلفة، وأن تضمن العدالة في تعريفها نوعية الفرصة وأن تكون هذه الفرصة متوفرة للجميع(462 ، 1990 ، Astin).

ويرى(Boland)(3-1999,2) أن هناك علاقة واضحة بين العدالة والتربية فالعدالة هي الطريقة إلى إعطاء الفرد الفرصة لتحقيق ذاته وبالتالي يكون متميزاً .

ويعتبر التعليم حقاً لكل فرد وليس واجباً عليه مفروضاً من قبل المجتمع، لذا كان من حق الأسرة والأفراد أن يطالبوا المجتمع بتأمين المدارس والتعليم للأبناء.

ولكن هذا الحق يرتبط بنظام المجتمع وأوضاعه، فقد تفرض الأعراف الاجتماعية تمييزاً بين الذكور والإناث، وعند ذلك يصبح حق التعليم وقفاً على الذكور، وقد تفرض حاجات المجتمع وموارده القيود على متابعة التعليم ودخول الجامعات وعندئذ يصبح حق التعليم العالي وقفاً على أولئك الأفراد الذين يحصلون على درجات مرتفعة أو يجتازون امتحانات معينة أو نحو ذلك ، وبالرغم من الفروق القائمة بين مجتمع وآخر فإن الاتج اه العالمي المعاصر يؤمن بحق التعليم لكل فرد ، ولذا نص عليه في الشريعة الأممية لحقوق الإنسان (رحمة ،2006، 385).

وأصبحت فكرة تعميم التعليم سائدة في الأوساط التربوية الحديثة ، وهي تدعو إلى تعليم جميع أبناء المجتمع، بحيث يشمل قبول جميع الأطفال في سن الطفولة في المدارس الابتدائية أو في مدارس التعليم الأساسي، حيث يمتد التعليم إلى سنوات أكثر تصل إلى تسع أو عشر سنوات.

ويرى بريج هاوس (Brighouse)(2001,375) أن التعليم والثقافة التي يتلقاها الطفل في المدرسة هما من مستلزمات العدالة الاجتماعية ، وأن الدولة عليها التزام وواجب أخلاقي يتجلى في التأكد من أن كل طفل يتلقى تعليماً مدرسياً ... وأنه يجب على الدولة حماية الحريات الأساسية لكل طفل.

ولا بد أن يكون هذا التعليم إلزامياً ومجانياً، حتى تتاح فرصة لجميع الأطفال ودونما تأثير للعوائق الأسرية أو الطبقية أو الجنسية أو سواها. فالتعليم حق للجميع فضلاً عن أنه يحقق المصالح الفردية والاجتماعية معاً .

واتجهت سورية إلى تحقيق إلزامية التعليم ومجانيته وتوسعته في المدينة والريف، فطبقت ديمقراطية التعليم ومجانيته في كل مراحل التعليم ، وهيأت الفرص التعليمية أمام الناشئة في أصغر التجمعات السكنية (المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم، 1988، 11).

وقد أصبحت الفكرة الداعية إلى قصر التعليم على الذين يرغبون فيه ويدفعون ثمنه نادرة القبول.

ويسوّغ دعاة تعميم التعليم آرائهم بالمسوغات الآتية:

* حاجة المجتمع إلى الاستفادة من علم جميع أفراده ، فالمجتمع الحديث يستند إلى العلم والتكنولوجيا أو يعتمد على المتعلمين .

* بناء إنسانية الفرد، فالإنسان يتميز بقوى فريدة كالعقل والإبداع، ووظيفة التربية أن تساعد هذه القوى على العمل والنمو والنضج حتى تتحقق إنسانية الفرد من خلال هذا الاكتمال ، وبهذا يصبح التعليم حقاً أساسياً لكل فرد وواجباً عليه(رحمة،2006، 386)

وقد بيّن كيشور سينغ الخبير في القانون الدولي ومقرر الأمم المتحدة الخاص حول حق التعليم أنه في منتدى التربية والتعليم العالمي في العالم / 2000/م قطعت /164/ دولة التزاماً جماعياً تجاه أهداف ما يعرف بـ "التعليم للجميع" التي تشمل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بحلول العام / 2005/ وتكافؤ الوصول إلى التعليم الأساسي بحلول عام /2015/ (سينغ ، 2011).

وعلى غرار ذلك وضع إعلان الألفية للأمم المتحدة الذي صدر في العام /2000/ أهداف الألفية للتنمية التي تضمنت التزاماً بتحقيق مساواة الجنسين في الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي وتمكين النساء بحلول العام /2015م/.

فالحق بالتعليم هو حق معترف به دولياً تستحقه النساء والفتيات بنفس القدر الذي يس تحقه الرجال والصبية، وقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل فرد بالتعليم ، فيما تحرّم مختلف معاهدات حقوق الإنسان الدولية مسترشدة بالإعلان العالمي أي تمييز يستند إلى الجنس أو كون المرء ذ كر أم أنثى، والوصول إلى تعليم ابتدائي وأساسي إلزامي ومجاني هو حق لا يجوز التصرف به ونكرانه لجميع الأطفال، أكانوا أولاداً أو بناتاً وبموجب جميع المعاهدات من هذا القبيل.

وحق النساء بالتعليم كامتياز وكسبيل للتمكين أسسته معاهدة العام 1979 لإزالة جميع أشكال التمييز ضد النساء، وتنص المعاهدة بجلاء على التزام جميع الدول الأطراف على "اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمحو التمييز ضد النساء بما يكفل لهن حقوقاً متساوية مع الرجال في حقل التعليم"، وعلى أساس المساواة بين الرجال والنساء ضمان الوصول إلى التعليم على جميع المستويات وبجميع أشكاله.

وتعتبر نسب التحاق الإناث في مراحل التعليم المختلفة من أهم المؤشرات على العدالة بين الجنسين (التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل ، 2009، 25).

وتقضي معاهدات حقوق الإنسان بأن تعمل الدول على تضمين قوانينها المحلية الخاصة التزامات تجاه حقوق الإنسان المعترف بها دولياً ، فربط إطار لحقوق الإنسان بقوانين البلد المحلية ضروري لضمان

الفرص التربوية للنساء والفتيات كما أن الوصول إلى التعليم هو حق من حقوق الإنسان ، ويعتبر ضرورياً لممارسة العديد من الحقوق الأخرى بما فيها الحق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

فالتعليم يسهم بشكل فعّال في تطوير الفكر ونظم الحياة ونشر الوعي بالحقوق والواجبا ت، وغيرها من الأمور التي أصبحت جوهرية في سير حياة المجتمع في حاضره ومستقبله (قناطري ، 2013، 55).

وعلى الرغم من أن لكل فرد الحق في التعليم فإن الكثيرين لا يتلقون على الإطلاق تعليماً يفي ب شروط المادة /29/ من اتفاقية حقوق الطفل ويعزز من "تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها" (اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29-1).

ولا تتوفر لملايين الأطفال أبداً فرصة الانتظ ام في المدرسة ، فثمة عوامل كثيرة تستبعدهم مثل مكانتهم الاجتماعية أو جنسهم أو عيشهم في حالة الفقر التي تجبرهم على العمل لكسب لقمة العيش، كما أن عدم تلقيهم العلم يحد من قدراتهم على التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. وقد فاق عدد الأميين في عام /2000/م (850) مليون أمي في العالم وأن النساء مثلن نسبة ثلثي هذا العدد تقريباً، وبالإضافة إلى ذلك تمثل الفتيات من بين /113/مليون طفل تقريباً لا يستفيد من التعليم الابتدائي نسبة 60% (الأمم المتحدة ، 2000، 63).

ولهذا فإنه من الأهداف التي تسعى إليها أية سياسة تربوية كما يراها مريزيق (2009،80) العمل على تحقيق العدالة والمساواة والحرية، وغرس القيم الخيرة والنبيلة في نفوس الأفراد ابتداءً بالنظام التربوي.

وأخيراً فإن على جميع الحكومات في ا لعالم توفير الخدمات التعليمية وتذليل العقبات ووضع التدابير المناسبة لحماية هذا الحق الهام من حقوق الإنسان، لتمكين جميع أفراد المجتمع من الاستفادة من التعليم باعتباره عملية مستمرة مدى الحياة ، تراعي التطلع إلى الكمال والامتياز فالتطلعات المكتسبة في سن الطفولة، والمقترنة بفرص مستدامة لاستمرارية التعليم هي الأساس لحضارة دائمة التطور.

التطبيق التربوي

للعدالة الاجتماعية

مقدمة
أولاً- التطبيق التربوي للعدالة الاجتماعية
ثانياً - مفهوم التربية الوطنية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة (وصف عينة البحث)
أ - مفهوم الوطنية
- المواطنة
- الوطنية
ب - التربية الوطنية
- مجالات التربية الوطنية
- أهداف التربية الوطنية
جـ- أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي :
الأهداف التربوية العامة في الجمهورية العربية السورية
أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية
التربية الوطنية والقومية في الأهداف العامة للتربية في الجمهورية العربية السورية
التربية الوطنية والقومية في نصوص أهداف التربية في الجمهورية العربية السورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي
د- أهمية تدريس التربية الوطنية

مقدمة:

تؤدي التربية دوراً رئيسياً ومؤثراً في تحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع، وفي تطويره وتنميته والنهوض به وفي زيادة قدراته الذاتية على مواجهة التحديات التي تفرض مسار نموه، ومن هنا فقد أصبحت التربية ذات إستراتيجية وطنية، وأصبحت من حيث الأولوية لا تقل عن أولوية الدفاع والأمن، فقوة التربية هي قوة للمجتمع في حاضره ومستقبله، إذ أنها تلعب دوراً رئيسياً في حياة الشعوب، وهذا ما يؤكده الفيلسوف الألماني Kant حينما يرى بأن "الإنسان لا يصبح إنساناً إلا بالتربية" (9 ، 1992 ،brunet).

حيث برزت أهميتها وقيمتها في تطوير الشعوب وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية، وفي زيادة قدرتها الذاتية على مواجهة التحديات ، فالتربية تمثل عاملاً هاماً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث تعمل على تنشئة الأفراد وإعدادهم الإعداد السليم الذي سينعكس على المجتمع بالتنمية والتقدم، وخاصة في ظل هذا التغير الاجتماعي والثقافي المتلاحق الذي يفرض على المؤسسات الاجتماعية ولاسيما التربوية منها أن تقوم بدورها في إعداد الأفراد حتى يصبحوا هم أنفسهم قوة تغير فعّالة في المجتمع، تبتكر وتضيف وتستفيد من التقدم المعرفي والتكنولوجي في العالم وخاصة ما تكسبه للأفراد من ثقافة وخبرة ومهارات ومعرفة وإعداد جيد في مؤسساتها التعليمية يمكن من خلالها إحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع وقطاعاته إذا ما أحسن توظيفها وممارستها على أرض الواقع فلا يمكن للدول أن تكون دولاً عصرية ومتعددة ما لم يكن أساسها العلم والمعرفة والتربية، ولهذا تسعى الأمم الحديثة إلى تربية الأجيال تربية شمولية متكاملة وتزويدها بالقاعدة المعلوماتية والكفاءة اللازمة والخبرات العملية والقيم السلوكية التي تجعلها قادرة على التكيف مع المستجدات ومواجهة التحديات بكفاءة عالية .

" فمهما تكن التربية متقدمة في محتواها وأساليبها فإنها تعجز عن أن تلعب دورها البناء في تنمية المجتمع إذا هي لم تخلق أفرادا يرتبطون بمجتمعهم وأهدافه " (عبد الدائم ، 1983 ، 105) .

وهذا ما يفسر اهتمام كثير من دول العالم بمراجعة أنظمتها التربوية والتعليمية مراجعة جذرية بشكل مستمر للاطمئنان على قدرتها على إعداد أجيال لمجتمع القرن الحادي والعشرين، وتحقيق المواطنة وترسيخ مفهومها في نفوس الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن الانتماءات العرقية أو الدينية أو اللغوية .

على اعتبار أن "التربية هي التي تعد الطفل ليصبح مواطناً وإنساناً وروحاً وجسداً في مختلف مجالات الحياة" (وطفة ، 2011، 74).

وعلى اعتبار أن أهم ثروة من ثروات الأمة برأي عاقل (1968 ،45) هم مواطنوها فإذا كان المواطنون أصحاء أذكياء واعين مخلصين لبلدهم عارفين لحقوقهم وواجباتهم مندفعين في سبيل الخير العام مستعدين للتضحية في سبيل أوطانهم وإنسانيتهم كان الوطن بخير .

أولاً- التطبيق التربوي للعدالة الاجتماعية:

تسهم التربية في عملية بناء الإنسان والمجتمعات الإنسانية وفي تنظيم السلوكيات العامة لأي مجتمع. فالتربية هي عملية تكيف الفرد مع بيئته المحيطة الطبيعية والاجتماعية تكيفاً يؤدي إلى الانسجام والتوافق في حياته وعيشه ضمن إطار قيم ونظم وسلوكيات الجماعة من حوله.

إنها مجموعة الفعاليات التي توظف في التأثير على الآخرين من أجل تنمية قدراتهم الجسدية والنفسية وهي تشتمل على مختلف الوسائل والمضامين التي يستخدمها المجتمع من أجل التنشئة الاجتماعية (Crawitz،1989،128) .

وتحرص المجتمعات اليوم من خلال أنظمتها ودساتيرها على جعل التعليم واكتساب المعرفة حقاً من الحقوق الأساسية التي يجب أن توفر للمواطنين جميعاً (صغاراً وكباراً)، وتعبأ في سبيل ذلك الموارد والإمكانات المتاحة والتنظيمات الملائمة التي تكفل هذا الحق وتيسر سبل الاستفادة منه(بشارة والياس،2008، 34).

وتطمح التربية إلى المساهمة في إنتاج وعي يكرّس قيم المواطنة وممارستها، وكل ما تشير إليه تلك القيم والمفاهيم من معان تتصل بالعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما هي معترف بها في التشريعات الوطنية والدولية، الأمر الذي يمكّن المتعلمين من توظيف التواصل للعيش مع الآخرين ومن فهم أفضل للعالم الذي ينتمون إليه، وتفاعل أرقى مع العصر الذي يعيشون فيه.

حيث يستطيع الفرد من خلال التربية "أن يتكيف مع معايير وتصورات وعادات وقيم الجماعة التي يعيش في وسطها"(Mandras ،1975،85).

فالتربية تشكل عقول الأجيال، وتنمّي لديهم قيم العمل والخير والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية وجميع القيم الفاضلة التي تحوّل الكائن البشري إلى كائن اجتماعي ومواطن صالح.

وحتى تلعب التربية دورها البنّاء في تنمية المجتمع وتقدمه وتطوره، وحتى يتحقق العدل في المجتمع فلا بد من توفر نظام تربوي عادل، يتمكن من خلاله جميع أفراد المجتمع من الالتحاق بالتعليم، وخاصة في مراحله الأساسية وتوفير ظروف اجتماعية وفرص متساوية ومتكافئة للعمل على تطوير شخصية الأفراد من جميع الجوانب، على اعتبار أن الاهتمام بالفرد هو اللبنة الأساسية في المجتمع، فعليه يقع إنشاء مجتمع فاضل يتحلى بالعدالة والمساواة.

ولن تتحقق العدالة إلاّ بالتربية، وهذا يعني نشر المعرفة والتعليم للجميع، ليس فقط كحق من حقوق الإنسان، بل لأن التربية والتعليم هي أداة التنمية، وطريق الوصول إلى إصلاح المجتمع إن هي انتهجت العدالة في التربية كقيمة محورية في أهدافها وطرق تنفيذها كافة.

ولهذا لابد من توخي المساواة في التعليم، فالتعليم حق لجميع أبناء المجتمع، ولا يقتصر على فئة معينة ويتحقق مفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم عندما يتم تسجيل جميع أبناء المجتمع في مراحل التعليم المختلفة ، وأن تضمن العدالـــة في تعريفها نوعيـــة الفرصة ، وأن تكون هذه الفرصـــة متوفرة للجميع (Astin،1990،462) .

ولقد أكدت العديد من المؤتمرات التربوية على المستوى الدولي على "مبدأ التربية للجميع" وبدون استثناء وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد عنيت معظم الدول والمنظمات الدولية المختلفة بدراسة السبل والإمكانات من أجل نشر التعليم بين كافـــة المجتمعات ، باعتبـــاره الخطوة الأولى في سبيل التنميـــــــة البشريـــة (قناطري،2013،94).

إن تحقيق العدالة في التربية والتعليم يتضمن العديد من المعايير المحققة له، منها توفير فرص متشابهة ومتقاربة لجميع أبناء المجتمع، وتوزيع الخدمات التعليمية بالتساوي دون استثناء وتبعاً لكفاءة الفرد وانطلاقاً من مبدأ تكافؤ الفرص، فيجب أن يحصل كل الأطفال على إمكانيات متساوية في تنمية قدراتهم واتجاهاتهم، ويعتبر هذا المبدأ من أهم الوسائل المحققة للعدالة الاجتماعية في التعليم.

وتتجسد العدالة الاجتماعية في التعليم في التوزيع العادل للخيرات التربوية بين أفراد المجتمع، وتوفير الخدمات والإمكانات التعليمية، فالعدالة التربوية وفقاً لذلك لا تتحقق في توفير الفرص التربوية المتكافئة فحسب، وإنما في توفير الإمكانات المتكافئة للتحصيل التربوي بين أفراد المجتمع، يقول أفلاطون: "ويكفي أن نفتح أبواب المدرسة أمام جميع الأطفال لكي يتاح لكل منهم تحصيل المعرفة والعلوم بما ينسجم مع طاقاتهم العقلية والفكرية وهنا تكمن العدالـــة التربويـة وتتجسد ديمقراطية التعليم" (وطفة،1993، 149) . والتي يمكن وصفها بأنها: "إمكانية متاحة أمام الأطفال كافة من أجل الحصول على تعليم متكافئ يتكيف مع استعداداتهم العقلية الخاصة، وذلك بشكل مستقل عن تأثير الشروط الاجتماعية الخارجية كالوضع الاقتصادي والاجتماعي لعائلاتهم" (Caston،1979 ،199) .

وتعد مفاهيم المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والحق في التعليم مطلباً أساسياً في كل الدساتير والقوانين والمواثيق، فقد أرسى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق كل فرد بالتعليم، فيما تحرّم مختلف معاهدات حقوق الإنسان الدولية أي تمييز يستند إلى الجنس أو كون المرء ذكر أم أنثى، والوصول إلى تعليم ابتدائي وأساسي إلزامي ومجاني هو حق لا يجوز التصرف به ونكرانه لجميع الأطفال أكانوا أولاداً أو بناتاً.

وتتضمن المادة /26/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948الحق في التعليم فنصت على ما يلي :

1 -لكل شخص الحق في التعليم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

2 -يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب.

كما أكدت المادة / 41/ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر بقرار الدورة العادية / 121/ لمجلس الجامعة العربية رقم /6405/ تاريخ 2004/3/14م على ما يلي :

1 - لكل شخص الحق في التعليم.
2 - تضمن الدول والأطراف لمواطنيها مجانية التعليم على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز.
3 - تضمن الدول الأطراف توفير تعليم يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
4 - تضمن الدول الأطراف وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة لكل المواطنين، ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار "لبلوغ أهداف المجتمع وتلبية حاجة الفرد في النمو والتطوير بما يسمح له بممارسة دوره كعضو فعّال في هذا المجتمع" (نشوان، 2004، 207).

فالتعليم يعد أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان، وإن حرمانه من هذا الحق يعد مظهراً من مظاهر اختلال النظام الاجتماعي، وإن أي تقصير في تحقيق العدالة الاجتماعية يكون له نتائج خطيرة جداً على المجتمع، أهمها انتشار الأمية وزيادة التفاوت الطبقي والاجتماعي في المجتمع.

وقد بين أفلاطون أن التعليم يكون عادلاً إذا توفر الجو المناسب الذي يتيح للمتعلم أن يعبر عن ذاته وأفكاره في حرية ودون قيود كل حسب قدراته وإمكاناته، ولا يتحقق العدل في الدولة إلاّ إذا توفر نظام تربوي عادل (كفري ونصرو،455،2004).

كما أن التربية كما يراها الإسلام تعتمد على المساواة وتكافؤ الفرص في التعليم، فأفراد المجتمع الإسلامي متساوون في حقهم في التعليم، وتحقيق العدالة في التعليم يستلزم كفالته نوعياً وبما يتلاءم وقدرات وإمكانيات كل فرد، والعمل على تنمية تلك القدرات والإمكانيات إلى أقصى حد ممكن.

ويرتبط بمفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم بعض المفاهيم الأخرى منها الحق في التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية والمساواة في التعليم وعدم التمايز أو التمييز (الخلف،2005، 28). حيث يقصد بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية تساوي مختلف المواطنين في الحصول على حق التعليم من خلال مجانية التعليم وفتح أبواب المدارس أمام جميع الأبناء دون مطالبتهم بأجور التعليم، وتوفير جميع الإمكانيات والخدمات التعليمية بما يحقق تكافؤ الفرص بلا تحيز أو تفرقة، إضافة إلى المساواة في التعليم والذي يعني أن تصل نسبة الإلزام إلى 100%، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم ونسبة 100% قد تشير إلى أن كل الأطفال من الشريحة العمرية 6-14 سنة قد التحقوا بالتعليم الأساسي أي أن الجميع يأخذون فرصاً متساوية مع قدراتهم واستعداداتهم .

وقد عرّف ايفانز وكنج (Evens & King)(1994,264-260) العدالة من الناحية التربوية بأنها تلبية احتياجات كل المتعلمين من الموهوبين إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، فالتعليم المميز هو التعليم الذي يلبي احتياجات كل المتعلمين وهذا هو نفسه التعليم الديمقراطي .

حيث تعتمد ديمقراطية التعليم على مبادئ ومعايير من أهمها أن يتاح لكل فرد فرصة التعليم على أساس متكافئ دون قيد أو تمييز بسبب الوضع الاجتماعي أو الدين أو العرق أو السلالة، وهذا يعني أن يكون

التعليم متاحاً للجميع على قدم المساواة وبمقدار ما يستفيد منه الفرد وفقاً لقدراته واستعداداته(مرسي ،109،2012).

وقد عرّف الخلف (2005 ،8) العدالة الاجتماعية في التعليم بأنها : حق كل فرد أن يلتحق بالتعليم الأساسي، ويستمر فيه بقدر ما تؤهله قدراته واستعداداته واحتياجاته الشخصية، مع ضرورة توفير الإمكانيات التي يحصل من خلالها الفرد على حقه في التعليم أسوة بغيره بمعنى توفير الإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية اللازمة لعملية التعليم الكفء دون تفرقة بين نوعيات التعليم ومدارسه المختلفة وبين المتعلمين أنفسهم، وأن يتمتع الفرد بالخدمات التعليمية التي توزعها الدولة على أن توزع توزيعاً عادلاً دون تفرقة أو تحيز بغض النظر عن أي عامل خارجي يرتبط بالنوع (الجنس) أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها .

مما سبق يتبين أن العدالة الاجتماعية في التعليم تتضح من خلال الحق في التعليم وتكافؤ الفرص، المساواة بين جميع أبناء المجتمع ، توفير الخدمات والإمكانيات التعليمية وتوزيعها توزيعاً عادلاً، عدم التمييز لأي سبب كان، مجانية التعليم وإلزاميته.

ثانياُ: مفهوم التربية الوطنية في ضوء الاتجاهات الحديثة (وصف عينة البحث):

عمدت معظم دول العالم إلى الاهتمام بقطاع التربية والتعليم من خلال إصلاحه وتطويره بدءاً بالمناهج، بحيث تحتوي على مادة عصرية ملمة بكل التطورات التكنولوجية الحياتية، وتمكّن المتعلمين من التعامل البنّاء مع متطلبات العصر، وبحيث تحمل هذه المناهج رسالة تعزز روح الخلق والإبداع لدى المتعلمين، ومعالجة القضايا بشكل يعزز المساواة بين الرجل والمرأة، والاهتمام بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والمجتمع وتكرّس روح المواطنة ونبذ التعصب والتمييز انتهاءً بالممارسة الفعلية لما تكرسه هذه المناهج على أرض الواقع.

وتشكل المناهج التربوية جوهر النظام التربوي والتعليمي، حيث تسعى إلى تلبية حاجات المجتمع ومواكبة التطور العلمي والمعرفي والتكنولوجي، وملائمة حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعله من أهم المناهج التي تؤثر في المجتمعات الإنسانية وفي إعداد أجيالها منهج التربية الوطنية الذي تدرّسه المجتمعات قاطبة، والذي يعد من أهم العوامل التي تسهم في تربية المواطن تربية سليمة يستطيع من خلالها أن يتعرف مجتمعه وتراثه وأهداف أمته وطموحاتها وموقعها التاريخي في الحضارة الإنسانية وما يجب عليها بالتالي في حاضر الإنسانية ومستقبلها.

وانطلاقاً من ذلك تم اختيار كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وذلك لتحليل مضامينهما بهدف التعرف على أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية فيهما وأهم المعايير والمؤشرات المحققة لها.

ولكن من منطلق اهتمام الدراسة بالتربية الوطنية ينبغي أولاً عرض لمفهوم التربية الوطنية في ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة أي وصف عينة البحث، وهذا ما سيتناوله الفصل التالي من البحث.

مفهوم الوطنية:

لا بد قبل الحديث عن مفهوم التربية الوطنية من التطرق للحديث عن مفهومين أساسيين، يرتبطان ببعضهما، ليشكلا القاعدة التي يبنى عليها مفهوم التربية الوطنية وهما مفهوما "الوطنية" و "المواطنة" فقد ازداد اهتمام المجتمعات الحديثة بالتربية الوطنية أو تربية المواطنة، وأخذ يستحوذ على عناية المفكرين والعاملين في الحقل التربوي، وخاصة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك، وتنامي العنف وتفكك العلاقات وتشابك المصالح.

وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لا بد أن تتم بتربية مقصودة، تشرف عليها الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالب المواطن بالعديد من مفاهيم المواطنة وخصائصها، مثل: مفهوم الوطن والحكومة والنظام السياسي والمجتمع والشورى والمشاركة السياسية وأهميتها والمسؤولية الاجتماعية وصورها والقانون والدستور والحقوق والواجبات، وغيرها من مفاهيم المواطنة وأسسها (المحروقي،2008، 1).

وهناك العديد من المؤسسات التي تشكل المواطنة وتنميها عند الفرد ومنها الرفاق ومجموعة العمل

والمدرسة التي تنفرد عن غيرها بالمسؤولية الكبيرة في تنمية المواطنة (Center For civic Education , 1994)

- **ـ مفهوم المواطنة Citizen ship:**

المواطنة في اللغـة منسوبة إلى الوطن، وهو المنزل الذي يقيم فيه الإنســـان، فهو وطنـه ومحله (ابن منظور ، 2000، 239).

أما اصطلاحاً فتعرّفه حجازي : بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن (حجازي، 2000 ، 80).

وينظر آخرون للوطن بأنه " البلد الذي يقيم فيه الإنسان، ويتخذه مستقراً له "(الحقيل ، 1980 ،19) و (الحبيب،2010).

ويجمع المهتمين بالمواطنة وتربيتها على أنها مفهوم معقد وقابل للجدل (Osler–starkey،2005، 143) .

فقد عرّفت الموسوعة العربية العالمية (311،1996) المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن" وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي .

وتعرّف دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britannica) المواطنة بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة " (الكواري ، 2001 ، 118).

أما ماكدونالد (2003,Macdonald) فيعرّف المواطنة بأنها مجموعة من الممارسات الحية المتحركة dynamic التي تشمل الممارسات السياسية والمدنية والقانونية والثقافية والتربوية، والتي تكونت عبر الوقت نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والقوى الفكرية.

في حين يركز النجدي (10،2001) في تعريفه لمفهوم المواطنة على المعارف والمهارات اللازمة للمواطن والمسؤوليات اللازمة للدولة، فيعرّف المواطنة بأنها: "صفة الفرد الذي يعرف حقوقه ومسؤولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وأن يشارك بفعالية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين، مع نبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، وأن يكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشؤون المجتمع واستخدامها، ولديه القدرة على التفكير الناقد وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة " .

ويبرز محمود (20،1997) الجانبين العاطفي والعملي في تعريفه للمواطنة، فيذكر أن المواطنة هي "حب الفرد لوطنه وانتمائه له والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه والتفاني في خدمته والشعور بمشكلاته و الإسهام الإيجابي مع غيره في حلها، أما الدولة فيجب أن تتيح للفرد ممارسة حقوقه وحرياته وإبداء رأيه بأسلوب يحترم فيه آراء الآخرين ومقترحاتهم بعيداً عن التعصب والعصبية" .

ويعرّف عالم الاجتماع البريطاني مارشال (Marshall) المواطنة بأنها: " المكانة الممنوحة للذين يتمتعون بالعضوية الكاملة في الجماعة و جميع من يتمتعون بهذه المكانة هم متساوون في الحقوق و الواجبات" (1999,Segal).

ومن وجهة نظر أوون واوسلر وستاركي(2004,Owen,2005,osler, starkey) يمكن النظر للمواطنة على أنها حالة قانونية (Legal statues) أو على أنها هوية أساسية(Core Identity) وتعني المواطنة كمكانة قانونية الارتباط الرسمي بأمة معينة مع ما يصاحب هذا الارتباط من التمتع بحقوق وفرص وحماية وواجبات ومسؤوليات وحدود التي تقتضيها تلك المكانة، أما المواطنة كهوية فيقصد بها الإحساس بالانتماء لدولة معنية أو جماعة معنية، الذي يطوره الأفراد وهم مدركين الدور الذي تلعبه المعايير والقيم التي تشكل ثقافتهم في تقوية ذلك الانتماء.

كما عرّف بدوي (60،1987) المواطنة بأنها: "صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته، وتتميز المواطنة بنوع من الولاء للبلاد ووحدتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية" .

أما الصالح (4،1994) فيعتبر أن المواطنة هي الوضعية القانونية السياسية في الدولة المعاصرة ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن قبل كونه أي شيء آخر وعضويته في الدولة لا في الطائفة ولا في العائلة ولا في غيرها من الانتماءات الأخرى الممكنة هي الأساس الذي يحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة.

ويشير رايت (Wright)(9 ,2006)إلى أن المواطنة:"هي مجموعة من الممارسات الثقافية والاقتصادية والرمزية ومجموعة من الحقوق والواجبات (المدنية والسياسية والاجتماعية) التي تحدد عضوية الفرد في كيان سياسي" .

ويرى هلال (25،2000) أنها: "الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية" .

ويتبنى الباحث تعريف "رايت" لأنه يتضمن تمتع المواطن بالحقوق والواجبات التي يوفرها الكيان السياسي أو المجتمع الذي ينتمي إليه كمواطن ومن واجبات المواطن الانتماء والولاء له، فهو يتضمن مكونات المواطنة الثلاثة: الانتماء والولاء وممارسة الحقوق والواجبات.

مما تقدم يتبين بأن معظم هذه التعريفات ترتكز على أسس واحدة وعناصر مشتركة تلتقي فيما بينها لتشكل جوهر المواطنة هي:

1. خضوع جميع المواطنين للقانون، والالتزام به والذي يكفل تحقيق العدالة والمساواة لجميع الأفراد دون أي تمييز.
2. المشاركة الإيجابية والفعّالة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.
3. المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين أمام القانون.
4. الانتماء والولاء للوطن.

- **ـ مفهوم الوطنية:**

يختصر بعض الباحثين الوطنية إلى نسبتها إلى الوطن "وهو مكان إقامة الإنسان ومحل ولادته الذي عليه نشأ وبسمائه استظل وعلى أرضه درج "(نيازملا ، 1991 ، 8) .

والوطنية في حقيقتها عاطفة قديمة نشأت في صدر الإنسان منذ صار له منزل يقيم فيه.

و" الوطنية ارتباط و انتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة معينة من الأرض و التعلق بها وحب أهلها وأصحابها و الحنين إليها عند التغرّب عنها و الاستعداد للدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي تهددها" (ناصر ، 2002، 217).

وتعرّف الموسوعة العربية العالمية (1996 ،110) الوطنية بأنها "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن" .

وعرّف قاموس اكسفورد الوطنية (Patriotism) بأنها الإحساس بالوطن وامتلاك الصفات الوطنية من حب ورغبة في الذود عنه والوطني patriot هو الشخص الذي يحب بلده وهو على استعداد لأن يدافع عنه (Dictionary of oxford،1978،467) .

مما سبق يتضح أن هناك تداخلاً كبيراً بين مفهومي الوطنية والمواطنة في ذهن كثير من الباحثين، بل إن المفهومين يستخدمان كثيراً بشكل ترادفي للدلالة على معنى واحد.

فالوطنية هي عاطفة قوية يحس بها الإنسان نحو أرضه وبلده ورابطة روحية متينة تشده إليها، فهي تشير إلى شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة.

بمعنى أن الوطنية شعور قلبي ووجداني يُترجم إلى المحبة والولاء والميل والاتجاه الإيجابي والدافعية الذاتية للعمل الخلاّق.

أما **المواطنة** فتشير إلى الجانب السلوكي الظاهر المتمثل في الممارسات الحية التي تعكس حقوق الفرد وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه، والتزامه بمبادئ المجتمع وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعّالة في الأنشطة والأعمال التي تستهدف رقي الوطن والمحافظة على مكتسباته.

والباحث يرى أن الوطنية هي عاطفة قوية يحس بها الإنسان نحو أرضه وبلده ووطنه، ورابطة روحية متينة تشده إليها.

أما المواطنة فهي عبارة عن السلوك والممارسة والمشاركة الحقيقية (أخذاً وعطاءً) تتجلى فيها تلك الرابطة.

- ـ **التربية الوطنية:**

في ضوء التطور والتغيير الذي أصاب المجتمعات الإنسانية وانعكاس ذلك على الواقع التربوي والتعليمي استطاعت المجتمعات الديمقراطية أن تحرر أفرادها من سلطان الاستبداد والتخلف الحضاري، وتوفر لهم قدراً كبيراً من ممارسة الحقوق والحريات، مع توفير ضمانات لتلك الممارسات ابتداءً من تربية أبنائها على ممارسة تلك القيم وغرسها في ضمائرهم وانتهاءً بوضع القوانين التي تنظم شؤون الحاكم والمحكوم حتى أصبحت بمثابة العادة التي تمارس بشكل تلقائي.

وما دامت المراحل التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات تسعى لتربية الفرد تربية حرة، وعلى أسس من المعايير والقيم السليمة، فإن ذلك يحتاج إلى عملية تربوية تعليمية وتنموية منظمة يؤدي من خلالها كل من الإدارة التعليمية والمنهج والنشاط والمدرس وظيفته على أكمل وجه في بناء المجتمع الايجابي من خلال توفير الفرص التي يتدرب فيها المدرسون والطلبة على ممارسة السلوك الديمقراطي والنقد الإيجابي الفعّال، وبما يكفل للجميع الإحساس بالعدل والمساواة والحياة الحرة الكريمة والمشاركة في صنع القرار، لأن الاستقرار النفسي لن يسود لديهم ولن يعم في محيطهم التعليمي والأسري إلاّ في ظل حياة اجتماعية حرة يعرف كل منهم فيها مسؤولياته وواجباته وما له وما عليه من حقوق وواجبات، ليكونوا في النهاية قادرين على إعداد أفراد مبدعين متميزين متفوقين وقادة سياسيين واقتصاديين وتربويين لا مقلدين أو تابعين.

ولكي يؤدي الفرد وظائفه في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، فإن المجتمع يطوّر مؤسسات ومفاهيم ثقافية تساعد هذا الفرد على النجاح في أداء وظائفه ومن بينها التربية الوطنية.

ذلك يعني أن التربية الوطنية تمثل أداة من أدوات تطوير العلاقات الإيجابية بين الفرد والمجتمع، وما بينهما من قوى وسطية تتمثل في السلطة والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها (محافظة ورفاقه ، 2006 ، 11).

فمنهاج التربيـــــة الوطنيـــة كما يراه صليبا (52،1967) يقدّر تأثير مادة التربية الوطنية في تنمية المفاهيم الاجتماعية وخدمة الأغراض التي يهدف إليها الوطن، ويقدّر كذلك قيمة النزعة الإنسانية بمعناها الواسع .

ويترتب على المؤسسات التربوية مسؤوليات كبيرة في التأسيس لتربية جديدة تتسم بالوعي الفكري والأدائي بحيث تؤهل الفرد والمواطن لممارسة الأدوار الديمقراطية الفاعلة في المجتمع المعاصر، انطلاقاً من أن تربية الناشئة على المواطنة الصالحة لن تكون فاعلة ما لم تكن هناك مادة خاصة بهذه التربية، فالتربية الوطنية تشكل الحجر الأساس في بناء شخصية المواطن الصالح، بحيث تكون المواطنة مبدأً عاماً للحقوق والواجبات (مجيدل ورفاقه،2008 ، 256)

وتعد التربية الوطنية من أهم العوامل التي تسهم في تربية المواطن تربية سليمة يستطيع من خلالها أن يتعرّف مجتمعه وتراثه وأهداف أمته وطموحاتها وموقعها التاريخي في الحضارة الإنسانية، وما يجب عليها بالتالي في حاضر الإنسانية ومستقبلها.

فمفهوم التربية الوطنية ينطلق من مبدأ أساسي هو أن الفرد لا يستطيع أن يعيش منعزلاً في أية لحظة من لحظات حياته، بل هو دائماً عضو في جماعة لا وجود له خارج إطارها (العوجي ، 1985، 112).

ولا بد أن تشمل التربية الوطنية الجوانب المختلفة لحياة المجتمع، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولا تقتصر أدوات التربية على التلقين لمبادئ معينة كحب الوطن أو التفاني في العمل أو غيرها، بل إن المجتمع يطوّر أدبه وفنّه ويخلق رموزه التاريخية لتؤدي كلها دوراً تربوياً، كما تساهم القوى والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كافة في ذلك.

ويرى (2005,Harries) أن التربية الوطنية أو تربية المواطنة ليست فقط موضوعاً لتعلم الحقائق الأساسية عن المؤسسات والإجراءات المتبعة في الحياة السياسية بل تتضمن أيضاً مجموعة من القيم والفضائل والولاءات التي ترتبط مباشرة مع ممارسة المواطنة الديمقراطية.

ولتوضيح مفهوم التربية الوطنية أهمية قصوى لما يترتب على إدراك معنى هذا المصطلح التربوي من قرارات تربوية تتعلق بتحديد أهداف تدريسها في التعليم العام ومحتوى تدريسها وكيفية تدريسها وتقويمها.

وقد تنوعت تعاريف التربية الوطنية وفيما يلي بيان لأهم تلك التعريفات التي وقف عليها الباحث:

1 - تعرّف الموسوعة العالمية التربية الوطنية: بأنها ذلك الجزء من المنهج الذي يجعل الفرد يتفاعل مع أعضاء مجتمعه على المستويين المحلي والوطني، ومن أهدافها الظاهرة الولاء للأمة والتعرّف على تاريخ ونظام المؤسسات السياسية ووجود الاتجاه والايجابي نحو السلطات السياسية والانصياع للأنظمة والأعراف الاجتماعية والإيمان بقيم المجتمع الأساسية (725,vol.2,1985,The International Encyclopedia Education).

2 - ويرى المعيقل (2004،58-59) أن التربية الوطنية: " هي ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بموجبه صفة المواطنة ويحققها فيه، وهي أيضاً تعني تزويد الطالب بالمعلومات التي تشمل القيم والمبادئ و الاتجاهات الحسنة وتربيته إنسانياً ليصبح مواطناً صالحاً يتحلى في سلوكه وتصرفاته بالأخلاق الطيبة، ويملك من المعرفة القدر الذي يمكّنه من تحمّل مسؤولية خدمة دينه ووطنه ومجتمعه".

3 - أما اللقاني والجمل (1999،75-76) فيعرفان التربية الوطنية بأنها"عملية غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى التلاميذ لتساعدهم على أن يكونوا مواطنين صالحين وقادرين على المشاركة الفعّالة والنشطة في كافة قضايا الوطن ومشكلاته" .

4 - ويعرّفها محافظة (2006،11) : بأنها تنشئة الفرد بأسلوب منظم على مجموعة من المعارف والمسلكيات والقيم التي تجعله أكثر قدرة على خدمة مجتمعه وتطويره والدفاع عنه .

5 -أما إليس (1981,Ellis) فيشير إلى أن التربية الوطنية هي إعداد التلاميذ لدورهم في المجتمع كمسؤولين وصانعي قرار ومواطنين يرعون مصالح الوطن (النصار وعبد الكريم، 2005، 19).

6 -ويعرّف بينسون (Benson،1) في كتابه "المواطنة: بناء عالم خيّر" التربية للمواطنة بأنها: "مساعدة الأطفال على تطوير كل طاقاتهم الكامنة بوصفهم مواطنين مما يعني أن يكونوا منتجين ومسؤولين ومهتمين بما حولهم و أعضاء مشاركين في المجتمع" .

7- كما يعرّفها الخولي (1981) في قاموس التربية الوطنية : بأنها تعليم الطلاب حقوق المواطنين وواجباتهم .

مما سبق يتضح أن التربية الوطنية هي ذلك الجزء من المناهج المدرسية الذي يسعى إلى غرس القيم والمبادئ والاتجاهات الحسنة في نفوس الطلاب وتوجيههم إلى السلوكيات الاجتماعية والثقافية المحلية والعالمية الحسنة وتزويدهم بالمهارات الحياتية اللازمة ليصبحوا مواطنين صالحين يحبون وطنهم ويعتزون بالانتماء إليه ويتحلون في سلوكهم وتصرفاتهم بالأخلاق الطيبة ويشاركون بفعالية في القضايا التي تعود عليهم وعلى وطنهم بالخير والنماء.

ويُلاحظ من هذا التعريف أنه يشمل مفهومين وردا في الدراسات العربية والعالمية وهما: التربية الوطنية وتربية المواطنة، ويؤكد على فكرة التكامل بينهما كما يركز على تفاعل الفرد مع أعضاء مجتمعه على المستويين الوطني والقومي دون إغفال الإشارة إلى مساعدة الطالب على اكتساب المواطنة على المستوى العالمي (البهواشي،2000، 231).

وبصرف النظر عن المحاولات المتنوعة لتحديد مفهوم التربية الوطنية، وذلك لتشعب مجالاتها واتساع مضمونها فالتربية الوطنية تعد إطاراً مهماً للتربية الرسمية في أي مجتمع من المجتمعات، يركز على إحداث الشعور العام بعضوية الفرد في الجماعة و انتمائه إليها و دوره الفاعل تأثيراً و تأثراً بها مما يؤكد لدى المواطن أهمية العمل الإيجابي المستنير من أجل الجماعة ، إنها تهدف برأي عبيدات والطراونة (58،2004) إلى إكساب الفرد الثقافة السياسية المناسبة التي تمكنه من تأدية دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية وتشمل الثقافة السياسية والمعارف والمفهومات والتوجيهات السياسية .

فالتربية الوطنية إطار تربوي يهتم بمساعدة النشء على اكتساب المفاهيم والمهارات والاتجاهات الضرورية للحياة الفاعلة في المجتمع، بحيث ينمو الشعور لدى الفرد بحب هذا المجتمع والانتماء والولاء له من خلال حصوله على حقوقه دون تمييز أو عائق وممارسته لحريته وتمتعه بالمشاركة في كافة أنشطة مجتمعه.

- ـ **مجالات التربية الوطنية:**

تسهم المناهج التربوية والدراسية بمراحل التعليم المختلفة في غرس العديد من القيم الوطنية والاجتماعية لدى الناشئة، إلاّ أن مناهج التربية الوطنية تلعب دوراً بارزاً في تكوين الولاء والانتماء لهذا الوطن.

فالولاء: "هو جملة المشاعر والأحاسيس والسلوكيات الإيجابية التي يحملها الطالب تجاه وطنه والتي تتجسد في الحب والمسؤولية والبذل والعطاء والتضحية من أجل نصرة الوطن ورفعته" (عبد التواب، 1993، 108).

بحيث أن الولاء للوطن مرهون بالإشباعات المادية والمعنوية لأفراده، وأنها الأطر التي يستقي منها في التنشئة الاجتماعية بما فيها من لغة وفكرة وفن.

أما الانتماء في اللغة فهو الانتساب كما جاء في لسان العرب، وأصل الكلمة نمى بمعنى زاد وكثر، نسبته إلى أبيه (عزوته ونسبته)، والنسب كما ورد في التهذيب يكون بالآباء ويكون إلى البلاد، فالانتساب يكون للقوم وللمكان الموطن وللمهنة (الدجاني،1977، 215).

وعند ابن منظور الانتماء لغةً مأخوذة من النماء بمعنى الزيادة والعلو والارتقاء، ويقال انتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه النسب، وفي المنجد: انتمى فلان إلى أبيه أي اعتز وانتسب له.

والانتماء اصطلاحاً هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكراً وعملاً فالانتماء للوطن تجسيد للتضحية من أجله، وهي تلك النابعة من الشعور بالحب له (محمد وقطناني، 2010، 133).

ويعرّف راتب (1999،57) الانتماء بأنه: "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى" .

وورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعة، حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة (بدوي، 1978، 16).

ويرى السعيدان (1993،60-61) أن الانتماء "هو عبارة عن الروابط العاطفية والنفسية والذهنية التي تجذب فرداً أو مجموعة إلى معتقد أو فكرة أو مذهب أو مؤسسة بدرجة من القوة تجعل المنتمي يحرص على سلامتها وكرامتها ورفعة شأنها" .

والانتماء هو شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه وهو إحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له (الزيد،1995، 60).

وهو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط، والذي يعد أساس الاستقرار والشعور بالانتماء للمجتمع من أهم دعائم المجتمع، والتي تحافظ على استقراره ونموه، وهو يشير إلى مدى شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال (المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع، الدفاع عن مصالح المجتمع، الشعور بالفخر والاعتزاز بالانتماء للمجتمع، المحافظة على ممتلكات المجتمع).

فأساس الانتماء هو مشاركة سكان المجتمع وحث الآخرين على التعاون معهم لمواجهة المشكلات ووضع البرامج المناسبة لمواجهتها.

وقد تباينت وجهات النظر حول الانتماء:

أ –فقد نظر البعض إلى الانتماء على أنه إحساس أو شعور أو رغبة لدى أي شخص في التوحد مع شخص آخر أو جماعة أو عقيدة أي أن الانتماء رغبة إنسانية.

ب والبعض الأخر نظر إلى الانتماء على أنه حاجة إنسانية يشعر من خلاله المرء بأنه فرد من مجموعة تربطه بهم مصالح مشتركة.

ت بينما نظر آخرون إلى الانتماء بأنه ذو طبيعة كامنة داخل الفرد تحركه وتدفعه للقيام بعمل معين تبعاً لمواقف معينة.

أما مفهوم الانتماء للوطن فإنه يأخذ معنى أدق من حيث أن الانتماء للوطن هو إحساس الفرد بأنه جزء من أمة يشاركها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً ويحميها من أي تهديد لبنائها (محمد وقطناني، 2010، 135).

فمن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والتضحية من أجله والحرص على سلامته والمحافظة على قيمه وعاداته، فالانتماء الوطني ليس مجرد مفاهيم مجردة بل هو خبرة معاشة من خلال الواقع، حيث تعرّف العمري (1428هـ،17) الانتماء الوطني بقولها: "إن الانتماء الوطني ليس مجرد مفاهيم مجردة وإنما هي في الأصل خبرة معاشة بين الوطن والمواطن، فعندما يستشعر المواطن من خلال خبرته أنه يعيش في ظل وطن يحميه ويدافع عنه وعن هويته ويحقق له الحد الأدنى من الرعاية مع العدل والكفاية في هذه الحالة تتكوّن وتترسخ لديه قيم الانتماء لهذا الوطن" .

والانتماء للوطن حاجة نفسية واجتماعية عامة لدى الإنسان تمثل المستوى الأعمق للولاء من الناحية السيكولوجية . كما أنه قيمة مكتسبة يكتسبها الفرد من خلال مراحل نموه نتيجة تفاعله مع المجتمع المحيط به حيث يتعلم منذ الصغر الانتماء للأسرة والقرية والمدنية.

فالولاء والانتماء إلى الوطن يعتبر اتجاها ايجابيا وقناعة مهمة تدفع الفرد إلى العمل الايجابي بكل طاقاته وإمكاناته لتحقيق غايات الارتقاء والتقدم لوطنه فهذا الولاء من كافة الأفراد

للوطن ممثلا في توحيد طاقاتهم البناءة يحفظ هذا الكيان قويا مؤثرا فاعلا (عقل ، 2001 ، 76).

ويعد الانتماء أساساً للولاء، وتقوم التربية الوطنية بالتركيز على مفهوم الولاء والانتماء للدولة بما تغرسه من قيم واتجاهات العمل الجماعي والتخلي عن الذاتية.

وتعتبر الحاجة للانتماء من الحاجات المهمة التي تُشعر الفرد بأنه جزء من جماعة معينة، سواء كانت هذه الجماعة (الأسرة – الرفاق – جماعة مهنية)، وأنه جزء من وطن معين، ويولّد هذا الشعور الاعتزاز والفخر بانتماء الفرد لهذه الجماعة، ويعد إشباع حاجات طفل ما قبل المدرسة وتقبله لذاته وشعوره بالرضا والارتياح أولى مؤشرات انتمائه للجماعة ، حيث أن الانتماء يشكل العمود الفقري للجماعة وبدونه تفقد تماسكها وتماسك الجماعة هو انجذاب الأعضاء لها والذي يتوقف على مدى تحقيق الجماعة لحاجات

أفرادها، فطالما أن الجماعة تحقق حاجات الفرد فيمكنها أن تؤثر على أفكاره وسلوكه عن طريق تلك الفوائد التي يحصل عليها من وراء انتمائه، والمتمثلة بتحقيق الرغبات الشخصية والاجتماعية التي يعجز الفرد عن تحقيقها بمفرده والشعور بالانتماء إلى جماعة تتقبله ويتقبلها فيشعر بالأمن والطمأنينة.

أما فقدان الانتماء فيعتبر من أخطر ما يهدد حياة أي مجتمع وفي المقابل يؤدي الانتماء إلى التعاون مع الغير والوفاء للوطن والولاء له 0

ويرتبط بالانتماء بعض القيم مثل : العطاء والتضحية والتعاون مع الآخرين.

ويرى الباحث أن الانتماء قيمة مكتسبة يكتسبها الفرد خلال مراحل نموه نتيجة تفاعله مع المجتمع المحيط به، بدءاً من الانتماء للأسرة ثم القرية أو المدينة، ويعد الانتماء أساساً للولاء، وتقوم التربية الوطنية بالتركيز على مفهوم الولاء والانتماء للوطن بما تغرسه من قيم واتجاهات العمل الجماعي والتخلي عن الذاتية .

فالولاء و الانتماء إلى الوطن يعتبر اتجاهاً ايجابياً وقناعة مهمة تدفع الفرد إلى العمل الايجابي بكل طاقاته وإمكاناته لتحقيق غايات الارتقاء والتقدم لوطنه ، فهذا الولاء من كافة الأفراد للوطن ممثلاً في توحيد طاقاتهم البناءة يحفظ هذا الكيان قوياً مؤثراً فاعلاً (عقل ، 2001 ، 76) .

وأخيراً فإن الولاء والانتماء وجهان لعملة واحدة، حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء، والولاء شيء يكتسبه الإنسان من مجتمعه أي أنه يخضع لعمليتي التعليم والتعلم، فالطفل يكتسب الولاء الوطني من أهل بيته أولاً ثم من الحي الذي يعيش فيه ثم من مدرسته ومجتمعه الكبير حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل ثم يتبلور مفهوم الوطن لدى الأفراد عن طريق النظام التعليمي و بالتالي يشعر الفرد بأن الولاء للوطن هو الولاء للأرض ثم للشعب، ومن هنا يبرز دور مادة التربية الوطنية في تعميق وتدعيم الولاء الوطني لدى طلابها، والذي بدوره يشكل جانباً مهماً في إعداد المواطن الصالح الذي يعد من أهم أهداف التربية الوطنية في مناهج الجمهورية العربية السورية .

- **ـ أهداف التربية الوطنية:**

إن مادة التربية الوطنية كغيرها من المواد الأخرى تحتاج لأن تقوم على أهداف واضحة ودقيقة، إذ أن تحديد الأهداف لأي عمل تربوي أو غير تربوي يعتبر المحطة الأولى ونقطة الانطلاق، لأن الهدف يعد "بمثابة البوصلة التي تسير في ضوئها العملية التعليمية والتربوية" (فلاته ، 2004 ، 27).

ويجمع التربويون على أن الهدف العام للتربية الوطنية يتمثل في إعداد المواطن الصالح أو الإنسان الصالح الذي يعرف حقوقه ويؤدي واجباته تجاه مجتمعه.

وقد تعرّض كثير من التربويين إلى ذكر أهداف تفصيلية للتربية الوطنية وذلك من منطلقات متعددة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجتمع من حيث العقيدة التي يؤمن بها والفلسفة التي ينطلق منها والظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها.

وحسب الموسوعة العالمية للتربية (116،1985) فإن الأهداف العامة للتربية الوطنية تتشابه إلى حد كبير في كثير من الدول حيث تتفق على قائمة من القيم، ففي أوروبا مثلاً هناك قيم فردية مثل العدالة والمساواة والسلطة والمشاركة والمسؤولية الشخصية تجاه الصالح العام، وقيم جماعية مثل الحرية والتعددية والخصوصية وحقوق الإنسان. وتوجد قائمة مشابهة في بريطانيا تتمثل في الحرية والتسامح والعدل واحترام الحق واحترام العقل، أما في ألمانيا فتوجد قيم مماثلة مثل حفظ حقوق الإنسان وإيجاد ظروف اجتماعية تمكّن الفرد من النمو بشكل حر وإيجاد مؤسسات اجتماعية .

- وقد لخص سعادة (198،1990-200) أهداف التربية الوطنية بما يلي:

1 -تزويد التلاميذ بفهم إيجابي وواقعي للنظام السياسي الذي يعيشون فيه.

2 -تعليم التلاميذ القيم وضرورة مشاركتهم في القرارات السياسية التي تؤثر في مجرى حياتهم في البيئة المحلية .

3 -فهم التلاميذ لحقوق الأفراد وواجباتهم.

4 -التعرف على القضايا العامة الراهنة التي يعاني منها المجتمع الذي يعيش فيه التلاميذ.

5 -فهم التعاون الدولي بين المجتمعات المختلفة والنشاطات السياسية الدولية.

6 -فهم وسائل اشتراك التلاميذ في النشاطات الوطنية والقومية على المستوى المحلي والإقليمي العربي.

7 -فهم الحاجة الماسّة للخدمات الحكومية والاجتماعية والعمل على تلك الخدمات واستخدامها والمساهمة فيها .

- كما ذكر التل (1987) أن التربية الوطنية ترمي إلى تحقيق الأهداف التعليمية الآتية:

1 -الانتماء والاعتزاز والولاء للأمة العربية والإسلامية وعقيدتها وفكرها ومثلها وقيمها.

2 -الالتزام بمبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

3 -التحرر من التعصب بجميع أشكاله الطائفية والمذهبية والعرقية.

4 -اكتساب الثقافة السياسية التي تمكن المواطن من أن يلعب دوره السياسي بوعي وخلق وكفاية ومسؤولية .

5 -الإيمان بالأخوة الإنسانية القائمة على الحق والعدل والمساواة.

6 -الإيمان بالمساواة بين جميع الشعوب مهما كان لونها أو عقيدتها أو درجة تقدمها أو تخلفها .

- وأشار أبو سرحان (30،2000)إلى أن التربية الوطنية إذا درّست بطريقة جيدة فإنها يمكن أن تهيء التلاميذ إلى:

1 -الفهم الإيجابي الواقعي للنظام الاجتماعي والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية من أجل خير الجماعة .

2 -التوجه منذ البداية إلى المواطنة الصالحة في مجتمعهم إلى جانب أنهم أفراد في أسرهم وتلاميذ في مدارسهم .
3 -تعلم القيم وضرورة مشاركتهم في القرارات السياسية التي تؤثر في حياتهم وبيئتهم المحلية.
4 -تنمية الشعور بتحمل المسؤولية للمشاركة في الأنشطة الوطنية والعالمية على أساس إدراك حقوق الأفراد وواجباتهم .
5 -تنمية روح التعاون بين التلاميذ أنفسهم وبينهم وبين أفراد مجتمعهم وغيرهم من المجتمعات الإنسانية.
6 -القدرة على إصدار الأحكام في القضايا الراهنة والمشكلات الاجتماعية وطرق معالجتها وحسن التصرف في مواجهتها .
7 -فهم روح العلم واتساع المعرفة وتكوين خلاصة مفيدة من التجارب المحلية والقومية والإنسانية في ميدان الحضارة بما يعود بالنفع على التلاميذ أنفسهم وعلى مجتمعهم.

- – أما أهداف التربية الوطنية التي جاءت في توصيات المؤتمرات العربية المتعددة التي عقدت لهذا الفرض فيمكن تلخيصها كما يلي : (ناصر وشويحات، 2006)

1 -تنمية الشعور بالقومية العربية والإيمان بها وأصالتها وفضلها على الحضارة الإنسانية .
2 -تنمية الشعور بحق المواطن في الفرص المتكافئة والمساواة الاجتماعية والسياسية.
3 -تنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي.
4 -تبصّر المواطن بالأخطار التي تهدد وطنه وتحد من التسلط الحزبي والطائفي والإقليمي.
5 -تربية السلوك الوطني على أساس التعاون والعمل المشترك وتحمّل أعباء الآخرين وإيثار الصالح العام واحترام حقوق الغير وآرائهم وعواطفهم.
6 -توعية الضمير العربي الذي يوجه المواطن العربي في كل ما يأخذ ويدع مستهدياً بمصالح الأمة ومستقبلها.

والتربية الوطنية لها أهدافاً أبعد من تزويد الطلاب بالمعرفة عن نظامهم السياسي، فاليوم تدرك دول العالم حاجتها الماسّة إلى مواطنين قادرين على اتخاذ قرارات مناسبة بما يتعلق بحياتهم الخاصة وكذلك فيما يتعلق بالمجتمع والحكومة وهذا ما أكده كرك (Bernard Crick , 2000) "بأن التربية الوطنية تهدف إلى جعل الطلاب يفكرون في أنفسهم كمواطنين نشطين ومستعدين ومؤهلين يكون لهم تأثير في الحياة العامة مع قدرات نقدية لتقييم الأدلة والقرائن قبل الحديث والعمل".

وتساهم وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والدينية ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التربية الوطنية المنشودة وتعزيز القيم والمبادئ التي تسعى إلى ترسيخها في نفوس أجيالها الشابة (محافظة ورفاقه، 2006، 9).

مما سبق يرى الباحث أن هناك تفاوتاً بين بعض التربويين في تقدير أهداف التربية الوطنية وربما اختلافاً في ترتيب أولويات التربية الوطنية، وذلك من منطلق نظرة كل باحث إلى مفهوم التربية الوطنية، وإلى تقديره للدور الذي تؤديه التوجيهات الدينية والسياسية والقومية لكل مجتمع في تشكيل أهداف التربية الوطنية. لكن هذا لا يمنع من الوصول إلى نتيجة مفادها أن جميع الأهداف التي سبق ذكرها مهمة وتصب في خدمة الهدف العام الذي يعد الهدف الأساسي للتربية الوطنية ألا وهو إعداد المواطن الصالح الملتزم بمبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية المدرك لحقوقه وواجباته القادر على المشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية من خلال شعوره بالولاء والانتماء لوطنه وأمته.

ج- أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي:

لا بد قبل تناول أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية من تناول الأهداف التربوية العامة في الجمهورية العربية السورية.

- **الأهداف التربوية العامة في الجمهورية العربية السورية:**

حددت لجنة أهداف التعليم والمنبثقة من المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم المنعقد بدمشق ما بين 2 – 5 فبراير 1998 الأهداف العامة للتربية السورية خلال الفترة الزمنية القادمة كما يلي : (علي، 2006،11) و(مجلة بناة الأجيال ، 1998،46)

1 -التركيز على تكوين المواطن القادر المبدع المؤمن بوطنه وأمته.
2 -الاهتمام ببناء محتوى التعليم على قاعدة راسخة من التراث العربي والخصوصية القومية.
3 -تزويد المواطن بالكفاءات والمعارف والمهارات النظرية والعلمية والعملية.
4 -تنمية الاتجاه العلمي والقدرة على التعلم الذاتي والإبداع.
5 -اعتماد سياسة شاملة لتطوير التعليم تراعي المتغيرات والمستجدات العلمية والتقنية والمعرفية في العالم .
6 -اعتماد الحوافز المعنوية والمادية وتفعيل الرغبة في الأداء والانجاز والإبداع والابتكار.
7 -تعزيز استخدام اللغة العربية في التعليم والعمل على توحيد المصطلحات العلمية .
8 -إيلاء ذوي الحاجات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) العناية والاهتمام .

- **أهداف التربية الوطنية في الجمهورية العربية السورية:**

ظهرت الاتجاهات القومية بوضوح في أهداف التعليم ومناهجه في عدة دول عربية، فنصت الأهداف على تنمية القومية للناشئة، واحتوت المناهج مقررات وموضوعات وتوجيهات تدخل في إطار التربية القومية. وبين ذلك نصوص الأهداف العامة للتربية في القطر العربي السوري التي وضعت في العام 1967 والنصوص التي جاءت في دستور عام 1972 وفي أنظمة التعليم الأساسي والثانوي والنصوص التي

جاءت في مواد المجتمع العربي والتاريخ والجغرافيا والتربية الاجتماعية والقومية والقراءة(وزارة التربية،1967،73-75).

- **التربية القومية في الأهداف العامة للتربية في الجمهورية العربية السورية:**

في عام 1967 ظهرت أهداف التربية ومناهجها في سورية، ووضعت لائحة بأهداف التربية القومية على الوجه الآتي: يجب أن تتجه التربية في الجمهورية العربية السورية في مختلف مراحل التعليم إلى:

1 - خلق فرد ذو شخصية متكاملة منسجمة في النواحي الخلقية والفكرية والنفسية.
2 - خلق الإنسان العربي ذو التفكير الموضوعي والنظرة العلمية الواضحة.
3 - تنشئة المواطن العربي على التفاؤل وحب الحياة والثقة بالنفس.
4 - تفتيح ذهن الإنسان العربي على معطيات الوجود الإنساني والتراث البشري.
5 - تنمية الحس البديعي لدى الطالب لإدراك عناصر الجمال وتقديرها.
6 - ترسيخ الإيمان بالقومية العربية.
7 - الاعتزاز باللغة العربية الفصحى.
8 - تأكيد شرف العمل وتمجيده وتهيئة التلميذ ليكون عضواً منتجاً في المجتمع وإدانة كل أشكال الظلم والتخلف .
9 - نبذ المفاهيم البالية القائمة على العصبية الأسرية والقبلية والطائفية والإقليمية والتمييز بين الجنسين .
10 - تهيئة الطالب لممارسة دوره في ظل المؤسسات الديمقراطية الشعبية.
11 - تأكيد أن مصلحة الفرد تتحقق من خلال مصلحة الجماعة وتبصير الطالب بواجباته نحو أسرته ودوره الإيجابي فيها .
12 - تعريف أبنائنا بتراث أمتهم الحضاري والتراث الإنساني وإبراز أهمية التعاون بين الأمم المختلفة في التقدم الإنساني .
13 - أن تكون التربية حافزاً للطلاب على النضال من أجل خلق مجتمع إنساني يسوده الخير والطمأنينة والسلام العادل .
14 - إلمام الطالب بالأحوال العالمية والمنظمات والمؤسسات الدولية والتيارات الفكرية المعاصرة.
15 - الإيمان بالثورة أسلوباً في التفكير والعمل للقضاء على جميع مظاهر التخلف الاجتماعي والثقافي وإقامة المجتمع العربي الموحد المتحرر من كل أشكال الاستغلال والاستعمار (وزارة التربية ، 1967، 73-75).

- **التربية الوطنية والقومية في نصوص أهداف التربية في الجمهورية العربية السورية خلال العقود الثلاثة من القرن العشرين ومطلع القومية الحالي :**

ازداد اهتمام القيادات التربوية السورية بالتربية الوطنية والقومية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فنص عليها الدستور الدائم الذي سن في عام / 1972/ وفي وثيقة الأهداف العامة للتربية التي صدرت عام /1974/، وفي لوائح أهداف التعليم الإعدادي والثانوي عام /1994/، وأهداف التعليم الأساسي عام /2000/، وأهداف التعليم الثانوي والمهني عام /2001/م.

7 -ومن هذه الوثائق ما ورد في وثيقة الأهداف العامة للتربية في سورية الصادر عام / 1984/ على إعداد المواطن المرتبط بوطنه المؤمن بقوميته العربية وبأهداف أمته والملتزم بقضايا أمته ووطنه وبالحرية يدافع عنها ويمارسها بروح المسؤولية .

8 -ما ورد حول إزالة جميع أنواع الأثرة والولادات العائلية والطائفية والعشائرية والإقليمية وصهر جميع أفراد المجتمع العربي في بوتقة واحدة (وزارة التربية،1984).

9 -ما ورد في النظام الداخلي للتعليم الأساسي الصادر عام / 2000/ م على تربية التلاميذ على الاعتزاز بالأمة العربية وتراثها وقيمها الروحية ولغتها القومية وتحقيق المجتمع العربي الموحد (وزارة التربية ، 2000).

10 -ما ورد في النظام الداخلي للتعليم الثانوي المهني الصادر عام /2001/ م على إعداد جيل واع لخطر الغزو الاستيطاني الصهيوني وأسبابه وتعبئته للمشاركة الفعّالة في المعركة القومية للقضاء على العدوان الصهيوني وتحرير كامل الأراضي المغتصبة من الوطن العربي وإذكاء الوعي النضالي لتحقيق وحدة الأمة العربية وتحرير المجتمع العربي من التبعية الخارجية وبناء

11 -مجتمع ينتفي فيه الاستغلال وتسوده العدالة وتقويض نظام التسلط الاستعماري بشتى أشكاله (وزارة التربية، 2001م).

12 -ما ورد في إحدى توصيات المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية بجامعة دمشق الذي عقد في يومي 28، 29 نيسان 2003م المتضمن ضرورة أن يولي التعليم الأساسي أهمية لبناء مفهومي المواطنة والديمقراطية وتعميقها فكراً وممارسة، فإحدى أسس مهمات مدرسة التعليم الأساسي أن تغرس وتنمي في التلاميذ محبة الوطن والاعتزاز به والتضحية من أجله والإسهام الفاعل الواعي في بنائه وتطويره تحت قبة قيم العدل والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام الرأي الآخر وتقبله (عمار، 2003، 229).

13 -ما ورد في توصيات القرار الوزاري رقم 443/21231 عام/ 2000 / بعد دمج المرحلتين الابتدائية والإعدادية : إعداد التلاميذ للمواطنة الصالحة وتدعيم مشاعر الولاء والانتماء الوطني والقومي والإنساني والتزام القيم الجماعية من تعاون وإيثار ومبادرة وتضحية وتغليب للمصلحة العامة على المصلحة الفردية (زيود ، 2006 ، 62 – 63)

14 ما ورد في أهداف مرحلة التعليم الثانوي الواردة في وثيقة المعايير الوطنية لمناهج التعليم ما قبل الجامعي الصادرة عن وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2007) على ترسيخ أهمية الوحدة العربية والإيمان بأهداف الأمة العربية والانتماء للوطن وللأمة وفهم حقوق المواطنة وواجباتها وتعميق الوعي بحقوق الإنسان والطفل والمرأة والاعتزاز بالتراث الشعبي والوطني (وزارة التربية ، 2007).

- **التربية الوطنية والقومية في مناهج التعليم في الجمهورية العربية السورية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي:**

لم تغفل مناهج التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي في سورية منذ الخمسينيات وضع أهداف تربوية وطنية وقومية بين نصوص أهدافها، واستمر هذا الاتجاه وتصاعد خلال جميع العقود التالية.

كذلك لم تغفل المناهج إدخال مواد خاصة بالتربية الوطنية و القومية في مختلف مراحل التعليم، و بتسميات مختلفة: (المجتمع العربي، التربية القومية، التربية الوطنية، التربية الاجتماعية، الثقافة القومية الاشتراكية). كذلك أدخلت موضوعات تربوية وطنية وقومية في مواد اللغة العربية والتربية الدينية والجغرافية والتاريخ (رحمة، 2006، 283-284).

- **- أهمية تدريس التربية الوطنية:**

تلعب التربية الوطنية دوراً مهماً في تنمية مهارات الناشئة وجعلهم أعضاءً فاعلين بما تهدف إليه من تقويم سلوكهم وتدريبهم على القيم الإيجابية والوطنية وتعويدهم على المشاركة الإيجابية في الأنشطة الوطنية، وفي جميع مظاهر الحياة الاجتماعية المختلفة.

وترى طلبة (1980 ،29) أن "للتربية الوطنية أهمية كبيرة في إعداد الإنسان الصالح، وتشكيل سلوكه حسب أهداف وتطلعات المجتمع الكبير أي الوطن، ومن هنا أكدت المؤتمرات التربوية والثقافية التي عقدت في الوطن العربي على الاهتمام بالتلميذ ليأخذ دوره ويضطلع بمسؤولياته في المشاركة الاجتماعية كمواطن فعّال" .

والتربية الوطنية تنمي العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ وبين مواطنيهم، وإدراك العلاقات القائمة بين الجمهورية ومؤسسات الدولة وبين المواطنين وولاة الأمر.

وتقدّم التربية الوطنية للتلاميذ المعلومات والحقائق المتعلقة بالمجتمع وذلك في سياق المواقف الاجتماعية التي يواجهونها في حياتهم، وتسهم التربية في تنمية حب الأسرة التي تشكل نواة المجتمع ومسؤولية أفراد الأسرة تجاه بعضها وتجاه المجتمع والوطن ومساعدة النشء على التدرب على ممارسة بعض القيم كالاحترام والتقدير والتسامح والتعاون والالتزام بالسلوك الأخلاقي والإنساني المستمد من المبادئ والقيم الإسلامية وتعريف التلاميذ بقيم وطنهم وتاريخه وثرواته الطبيعية وموقفه بين دول العالم ومعرفة الأحداث المعاصرة والاهتمام بحاجات الآخرين على النطاق المحلي والعربي .

إن تدريس مادة التربية الوطنية يغرس روح المواطنة بتنمية حب الوطن في نفوس التلاميذ وحب مجتمعهم والقيم الموجودة فيه والقدرة على اتخاذ القرار الحكيم، أي القدرة على الفهم والتحليل ومعرفة الأحداث الجارية والمشاركة في شؤون المدرسة والمجتمع والاهتمام بشؤون الآخرين، والالتزام بالسلوك الجيد والأخلاق الحميدة، وتحمّل المسؤولية التي يكلف بها الفرد، ومساعدتهم على إدراك أهمية قيمتهم الذاتية، والالتزام بتطبيق مبدأ حقوق الأفراد الآخرين، وتقدير أهمية العمل مع الآخرين لحل المشكلات، كما تنمي فيهم القدرة على مناقشة الأفكار والآراء أي امتلاك الفرد للقيم والمهارات التي يبحث فيها عن المعرفة والحقيقة (القحطاني، 1998، 24).

إن تنمية حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه يعد من أهم الاتجاهات المطلوبة في تنشئة المواطن الصالح وبذلك اهتمت التربية الوطنية بتنشئة التلاميذ على حب الوطن والفخر به والانتماء إليه، وترجمة الانتماء إلى ولاء تؤكده الأفعال مع الأقوال، وبذلك ينعم المجتمع بالتلاحم والتماسك والألفة واستثمار الخيرات المتوفرة من خلال المشاركة في مشروعاته والعمل على تحقيق تقدمه واستقراره وأمنه. ومناهج التربية الوطنية هي خير من يعمل على ترسيخ هذه الاتجاهات وتقوية مكانتها في نفوس الناشئة.

لذلك اهتمت وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بمناهج التربية الوطنية وعملت على تعديل محتوى هذه المناهج بدءً من الصفين الأول الإعدادي والأول الثانوي وتغيير تسمية الكتابين لتصبح التربية الوطنية بدلاً عن التربية القومية حيث يعد الكتابان مادة علمية حديثة بأهدافهما ومضمونهما وطريقة عرضهما التي اعتمدت منهجية الانطلاق من الوثائق والمستندات (الصور والرسوم والنصوص) ليتبينها المتعلم ويتفاعل معها ويتمثل مضامينها فيكتشف ويفكر ويناقش بالشكل الذي يمكنه من التعلم الذاتي والتفكير الناقد والتواصل شفوياً وكتابياً وإلكترونياً لتعميق معرفته العلمية في إطار مشروع وطني متكامل لتطوير مناهج التعليم العام على أسس علمية تراعي الاتجاهات التربوية الحديثة في مجالات التربية السكانية والبيئية ومشكلات الشباب وحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية وغيرها من المواضيع الأخرى.

الباب الثاني

الدراسة التطبيقية [الجانب العملي]

الفصل الخامس

إجراءات البحث و أدواته

- **أولاً** : منهج البحث
- **ثانياً** : حدود البحث
- **ثالثاً** : عينة البحث
- **رابعاً** : أداة البحث في صورتها النهائية (كيفية بناء الأداة)
- **خامساً** : التحقق من صدق و ثبات الأداة
- **سادساً** : إجراءات تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي
- **سابعاً** : المعالجات الإحصائية المستخدمة في استخلاص النتائج

- **إجراءات البحث و أدواته :**

يهدف هذا البحث إلى توضيح إجراءات البحث و أدواته من خلال تحديد منهج البحث و حدوده و أداة البحث و توضيح كيفية بناء هذه الأداة و التحقق من ثباتها و صدقها و بيان إجراءات تطبيقها و تصحيحها .

- **أولاً : منهج البحث :**

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي , بوصفه المنهج المناسب لمثل هذا النوع من البحوث التي تصنف من البحوث الوصفية التحليلية , و هو المنهج الذي يقوم على وصف الظاهرة موضوع البحث , و يشتمل على تحليل بنيتها و بيان العلاقة بين مكوناتها , و الاهتمام بشكل رئيسي بالشروط أو العلاقات أو الفئات أو الأنساق التي توجد بالفعل كما يشتمل على الآراء حولها و الاتجاهات إزائها و العمليات التي تتضمنها , حيث حاول الباحث وصف ما هو كائن في محتوى كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من خلال رصد البيانات و تحليلها وصولا إلى تفسيرها .

- **ثانياً : حدود البحث :**

يقتصر البحث الحالي على الحدود الآتية :

أ –الحدود العلمية :

تقتصر الدراسة على تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلتي التعليم الأساسي و الثانوي في الجمهورية العربية السورية اللذين بدئ بتدريسهما لأول مرة خلال العام الدراسي 2010 / 2011 بعد تغيير تسمية الكتابين من تربية قومية إلى تربية وطنية .

ب الحدود الزمنية :

جرت الدراسة خلال العام الدراسي (2014/2013)م.

- **ثالثاً– عينة البحث :**

- ـ كتاب التربية الوطنية للصف الأول الإعدادي من مرحلة التعليم الأساسي
- ـ كتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوي من مرحلة التعليم الثانوي

- رابعاً : أداة البحث في صورتها النهائية (كيفية بناء الأداة) :

وفقا للمنهج الذي تم إتباعه في هذا البحث , قام الباحث بتصميم معيار لتحقيق أهداف البحث , وتحليل مفاهيم العدالة الاجتماعية ضمن كتب التربية الوطنية بالاعتماد والرجوع إلى الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة .

و ستقصر الدراسة على معرفة مفاهيم العدالة الاجتماعية: (الحق في التعليم – تكافؤ الفرص – المساواة – الانتماء و الولاء – الحرية –الديمقراطية) في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر ومدى إسهامهما في تنمية الوعي السياسي والثقافي الذي يتناسب مع مطالب النمو الفردية لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي وتحقيق أهدافهما.

و سيأتي الحديث عن كيفية بناء أداة البحث و التحقق من صدقها و ثباتها و إجراءات تصحيحها فيما يلي :

كيفية بناء الأداة :

مرت عملية إعداد أداة البحث بمجموعة من المراحل :

1 **بناء المعيار في صورته الأولية** : إن عملية إعداد الباحث للمعيار في صورته الأولية تطلب إتباع الخطوات الآتية .

- العودة إلى مجموعة من المراجع و الأبحاث النظرية حول مفاهيم العدالة الاجتماعية و التربية الوطنية بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق و القرارات التربوية و ذلك للبحث عن المادة العلمية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث .
- بعد أن تجمعت لدى الباحث المادة العلمية اللازمة لإعداد المعيار و ما تضمنه من مفاهيم للعدالة الاجتماعية و مؤشرات لها تم فرز هذه المادة و المقارنة بين التشابهات و الفروق الموجودة بينها و من ثم تصنيفها تبعاً لذلك , و وفق الهدف من البحث , للتوصل في النهاية إلى وضع مسودة للمعيار الذي تضمن مفاهيم العدالة الاجتماعية و المؤشرات التي تندرج تحت كل مفهوم من هذه المفاهيم .
- و قد تألف المعيار في صورته الأولية من مجموعة من المفاهيم (9) مفاهيم و مجموعة من المؤشرات و بعد عرضها على الدكتور المشرف تم دمج بعض المفاهيم لتصبح (7)

مفاهيم , و حذف مجموعة من المؤشرات الغير مناسبة , و تم وضع كلاً من الصورة الأولية و الصورة النهائية للمعيار في الملحقين الخاصين بهما .

- و بعد هذه الخطوة تم إعداد المعيار في صورته الأولية بحيث وضع هذا المعيار في كراسة و تم توزيعها على مجموعة من السادة المحكمين , و قد بلغ عددهم (16) محكماً من أساتذة و مدرسي كلية التربية بجامعة دمشق وكلية العلوم السياسية وكلية الحقوق وكلية الاقتصاد و وزارة التربية و سيأتي ذكر أسمائهم في الملحق الخاص بأسماء السادة المحكمين .
- و قد تم توضيح ما يرجوه الباحث من السادة المحكمين فعله , من حيث إبداء آرائهم و اقتراحاتهم حول المعيار – أداة البحث – من حيث ما يتضمنه من مفاهيم و مؤشرات و تسجيل ملاحظاتهم حول ما ينبغي حذفه أو إضافته أو تعديل صياغته . و قد استغرقت عملية التدقيق و القراءة من قبل الباحثين أكثر من شهر و من ثم جمع الباحث الأداة من السادة المحكمين بعد أن تم تسجيل الملاحظات و المقترحات في الجوانب الآتية :

تم دمج أربعة مفاهيم مع بعض و هي :

-عدم التميز

-المساواة

-الولاء

-الانتماء

لتصبح عبارة عن مفهومين على الشكل الآتي :

-المساواة و عدم التمييز

-الانتماء و الولاء

كما تم حذف مجموعة من المؤشرات والإبقاء على المجموعة الأكبر , كما تم نقل بعض المؤشرات المدرجة ضمن مفاهيم معينة إلى مفاهيم أخرى رأى المحكمون مناسبتها أكثر للمفهوم الذي نقلت إليه و لابد من الإشارة هنا إلى أن آراء السادة المحكمين تشابهت في جوانب كثيرة و اختلفت في جوانب قليلة أخرى , و قد قام الباحث بالمقاربة قدر الإمكان بين آراء السادة المحكمين لبناء المعيار في صورته النهائية .

2 بناء المعيار في صورته النهائية :

بعد أن قام الباحث بالأخذ بالمقترحات و الملاحظات المطلوبة من حيث الحذف و الدمج و النقل و إعادة الصياغة كما اقترحها السادة المحكمين تم عرض المعيار – أداة البحث – مرة أخرى على السادة المحكمين و تمت الموافقة على المعيار – أداة البحث – في صورته النهائية . حيث تضمن سبعة مفاهيم للعدالة الاجتماعية على الشكل الآتي :

مفاهيم العدالة الاجتماعية

المفهوم الأول	**الحرية**
المفهوم الثاني	**الديمقراطية**
المفهوم الثالث	**تكافؤ الفرص**
المفهوم الرابع	**المساواة وعدم التمييز**
المفهوم الخامس	**الانتماء والولاء**
المفهوم السادس	**حقوق الإنسان**
المفهوم السابع	**حق التعليم**

الجدول رقم (1)

و قد أدرج تحت كل مفهوم من هذه المفاهيم المؤشرات المناسبة و التي تم الموافقة عليها بعد عملية التحكيم , بحيث تضمن المفهوم الأول (13) مؤشراً و المفهوم الثاني (13) مؤشراً و المفهوم الثالث (7) مؤشرات و المفهوم الرابع (7) مؤشرات و المفهوم الخامس (15) مؤشراً و المفهوم السادس (11) مؤشراً والمفهوم السابع (19) مؤشراً .

و سيتم عرض كل مفهوم من هذه المفاهيم و المؤشرات المناسبة له في قائمة الملاحق الخاصة بذلك .

- **خامساً : التحقق من صدق و ثبات الأداة :**

1 – التحقق من صدق الأداة : إن مصطلح الصدق عموما " يشير إلى ما إذا كانت الأداة تقيس فعلا ما أعدت لقياسه " (ميخائيل , 2006 , 141) .

أما مصطلح صدق المحتوى فيشير إلى نوع من الصدق يدل أولا : إلى درجة تطابق و مناسبة كل بند من بنود المقياس مع الهدف المقاس و ثانيا : على درجة الصفة التمثيلية لمجموعة بنود المعيار إزاء ما نريد قياسه (legendre , 1988 , 364) .

و للتحقق من صدق محتوى المعيار أداة البحث : قام الباحث بتوزيع المعيار على مجموعة من السادة المحكمين و طلب منهم تسجيل ملاحظاتهم و اقتراحاتهم حول ما يمكن حذفه أو نقله أو إعادة صياغته كما بيّنا سابقاً و بعد الأخذ بهذه المقترحات و الملاحظات تم صياغة المعيار في صورته النهائية و هذا ما يشير لصدق الأداة .

2 - التحقق من ثبات المعيار :

إن المقصود من التحقق من ثبات أداة التحليل المعيار هنا هو أن يعيد باحثون آخرون عملية التحليل لمادة التحليل وفق القائمة المستخدمة و يتوصلوا إلى النتائج ذاتها التي توصل إليها الباحث , أي أن تتطابق نتائج التحليل في كل مرة يحلل فيها باحث آخر مادة التحليل وفق الأداة ذاتها . (عليان و غنيم , 2000 , 407) .

وللتحقق من ثبات المعيار أداة التحليل قام الباحث بتوزيع أداة البحث على محللين آخرين وإعطاء المحللين كل من كتابي التربية الوطنية للصف السابع والصف العاشر وطلب منهم التحليل بعد أن شرح لكلا الباحثين كيفية التحليل وكيفية استخدام الأداة وما عليهم القيام به . وبعد الانتهاء من عملية التحليل تم اختبار الثبات للتحليل بتطبيق معادلة هولستي (1969Holsti)وفق الطريقة الآتية : N1+N2/M=C.R حيث C.R هي معامل الثبات و M :عدد الحالات المتفق عليها خلال مرتي التحليل وN1+N2:مجموع عدد الحالات المتفق عليها +عدد الحالات المختلف عليها(طعيمة،1987، 178)

$$\text{معادلة هولستي لحساب معامل الثبات} = \frac{\text{نقاط الإتفاق}}{\text{نقاط الإتفاق+ نقاط الإختلاف}} \times 100$$

حيث بلغت في الصف السابع 0.78 والصف العاشر 0.81

وهي درجة مرتفعة وممتازة يمكن الوثوق بها إحصائياً مما يدل على ثبات تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر لدى المحللين .

بناءً على ما سبق يمكن القول : إن أداة التحليل – المعيار – تتمتع بالصدق والثبات المناسبين . الأمر الذي يجعلها صالحة للاستخدام أي تقيس المادة المراد تحليلها .

- **سادساً : إجراءات تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي .**

حلل الباحث كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية مستنداً إلى قائمة المعيار الذي تم إعداده مراعياً منهج تحليل المضمون (المحتوى) , و هو أسلوب للبحث العلمي أو أداة من أدواته يستخدم في تحليل الموادالتي تخضع للدراسة من حيث الشكل و المضمون بقصد الحصول على بيانات كمية تفيد الباحث في التعرف إلى مضمون المادة المحللة و الذي يعكس خلفية أصحابها الفكرية و الثقافية و السياسية و الاجتماعية بما يمكنه من الحكم عليها وفق أسس منهجية و معايير موضوعية .

و يعرّف تحليل المضمون بأنه أداة تستخدم في وصف كمي و زمني لمادة الاتصال يعتمد معياراً خاصاً يعده الباحث بحيث يناسب موضوع البحث من جهة , و مادته من جهة ثانية و تحقيق الوصول للهدف الذي من أجله قام البحث (غازي , 2000 , 57) .

بينما يعرفه آخر على أنه أسلوب أو تكتيك بحثي يستهدف وصفا كميا منظماً موضوعيا للمحتوى الظاهر أو الصريح (1، 1971، Berlson)

و المقصود بتحليل المضمون في هذه الدراسة : أنه أسلوب بحثي يهدف إلى تعرف مفاهيم العدالة الاجتماعية من خلال تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية و اللذان بُدِئ بتدريسهما خلال العام الدراسي 2010 – 2011م و عملية تحليل المضمون في هذه الدراسة تحقق هدفين اثنين الأول : وصف طبيعة المضمون الصريح (هدف مباشر) , أي وصف لمفاهيم العدالة الاجتماعية كما تجسدت في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي . والثاني كشف النيات الخفية للمضمون (هدف غير مباشر) , من خلال الكشف عنها في الإحصائيات المتاحة لهذين الكتابين اللذين تتناولهما الدراسة و في ضوء ما تم التوصل إليه في الهدف الأول هذا و يتضمن تحليل المضمون مستويين :

الأول العرض و يشمل الوصف الظاهر للمضمون الصريح للمادة / كتابي التربية الوطنية / المراد تحليلهما و ذلك وفقاً لوحدات التحليل و فئاته .

و الثاني (التحليلي) الذي يهدف إلى تحقيق الهدف الثاني و ذلك من خلال المعلومات التحليلية الوصفية و الكمية . أي استخدام نتائج التحليل بعد ربطها بالبيانات و المعلومات و المتغيرات البحثية الأخرى في كشف النيات الخفية للمضمون المراد تحليله (كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر) .

وبما أن تحليل المضمون يسعى إلى وصف عناصر المضمون الخاص بكتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات و فئات .

- **أهمية منهج تحليل المضمون بشكل عام :**

يتميز منهج تحليل المضمون بصفتين أساسيتين :

1 - إن المادة المعتمدة مستمدة من معطيات متوفرة و جاهزة كالكتب و الرسائل و المجلات و الصحف و المذكرات و المطبوعات و التقارير و الوثائق و غيرها .

2 - أن طريقة تحليل المضمون تختلف اختلافاً بيناً عن النقد الأدبي و التاريخي و السياسي لأنها تطمح أن تحقق الدقة و الموضوعية و العلمية و تبتعد عن أي تحيز أو ميل ينجم عن الحكم الذاتي حيث توظف في كل دراسة تحليل المضمون خطة منظمة لجمع و مماثلة و مطابقة المواد و تصنيفها و فحص نماذجها و علاقاتها و تداخلاتها و كشف عواملها و أسبابها و ضمن تلك المواد العريضة يختلف بالطبع تكتيك تحليل المضمون تبعاً للموضوعات و المادة المدروسة إلا أنها تهدف جميعاً إلى تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية قابلة للقياس و المقارنة و المقابلة من خلال سلسلة من الخطوات

المنهجية التي تمكّن الباحث في النهاية من استخلاص النتائج و تفسيرها و ربطها بالإطار النظري و المنطلقات النظرية التي سيرت البحث .

مادة التحليل :اشتملت مادة التحليل على كل من كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي حيث يحتوي كل منهما على مجموعة من الوحدات فكتاب الصف السابع يحتوي على أربع وحدات و كتاب الصف العاشر يحتوي خمس وحدات.

فئات التحليل : تعتبر إحدى الخطوات المهمة في تحليل المضمون و التي يوليها الباحث عناية خاصةحيث يتوقف نجاح أو فشل تحليل مضمون أي دراسة على الاختيار و التحديد الجيد

للفئات .وفئات التحليل هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل التي يقوم الباحث بإعدادها طبقا لنوعية المضمون و محتواه . و في مجال تحليل المضمون لا توجد فئات جاهزة و إنما توجد خطوات عامة يمكن إعداد الفئات على ضوئها فهي تخضع لطبيعة الدراسة و أهدافها و نوعية التحليل و موضوع المضمون . لذا فهي تختلف طبقاً للمجال العلمي الذي تجري به الدراسة التحليلية فأهداف الدراسة الإعلامية تختلف عن أهداف الدراسة الاجتماعية , الأمر الذي يؤثر بصفة أساسية على نوع الفئات وعددها (حسين , 1983 , 81) .

و **تنقسم فئات التحليل إلى نوعين رئيسيين :**

1 -**فئات الموضوع (ماذا قيل ؟)** : و هي تستهدف الإجابة على السؤال التالي علام يدور موضوع المحتوى ؟ (عبد الحميد , 1983 , 120) أي تحديد المضمون الذي يخضع للتحليل .

2 -**فئات الشكل (كيف قيل ؟)** : فهي تتصل بالقوالب التي فرغت فيها المادة أي أنها تتعلق بالنماذج الشكلية التي قدمت فيها المادة الإعلامية أو العلمية أو الثقافية و تشتمل على شكل المادة كما في الأخبار و القصص و الإعلانات و المقابلات و غيرها و هناك شكل العبارة

و تشمل الجمل الحقائقية و العلمية و التعريفية و المفاهيمية .... و البحث الحالي يدور حول ماذا قيل ؟ أي ماذا قيل في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر حول مادة التحليل المعدة و كم تناول هذان الكتابان لمفاهيم العدالة الاجتماعية و للمؤشرات المندرجة تحتها .

<u>وحدات تحليل المضمون</u> : و هي عبارة عن الشيء الذي يمكن وصفه في فئة محدودة (طايع , 2001, 245) . كما تعرف وحدات التحليل بأنها : الوحدات التي يمكن إخضاعها للعدد و القياس بسهولة و يعطي وجودها أو غيابها و تكرارها أو أبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية و الباحث يبدأ في تقسيم المحتوى إلى الوحدات القابلة للعد و القياس و ذلك تبعاً لأغراض بحثه و فروضه و تتحدد وحدات التحليل للرموز اللفظية في المحتوى في خمس وحدات رئيسية و هي :

1 –وحدة الكلمة : و هي أصغر الوحدات المستخدمة في تحليل المحتوى و تتضمن الكلمة و مكوناتها من رموز و مفاهيم مجردة الأمر الذي يزيد من صعوبة تحليلها .

2 –وحدة الموضوع أو الفكرة : و هي أكثر الوحدات استخداماً باعتبار أن الموضوع بصورة مختصرة ما هو إلا جملة بسيطة أو عبارة أو فقرة تتضمن فكرة تدور حول مسالة معينة .

3 –وحدة الشخصية : و يشيع استخدامها في تحليل القصص و الأفلام و التراجم و يجب التمييز بين وحدتي الشخصية و الكلمة إذ تستخدم وحدة الكلمة عند الاهتمام بشخص معين لأنه يعبر عن فكرة أو اتجاه معين , بينما تهتم وحدة الشخصية بتحليل الشخصية و تطورها في عمل أدبي أو فني .

4 –وحدة مقياس الزمن و المساحة : و فيها يقسم الباحث المادة إلى تقسيمات أو تصنيفات تتناسب مع المادة الكلية المراد تحليلها (العبد و عاطف , 2002 , 67) .

و تختلف هذه الوحدات باختلاف الموضوعات أو المواد المراد تحليل مضمونها , و تعتبر وحدات التحليل المستخدمة من أساسيات أسلوب تحليل المضمون و بقدر ما يتناسب تحليل هذه الوحدات مع المادة موضوع التحليل فإن التحليل سيلبي الغرض المرجو منه .

و قد تم اختيار وحدة التحليل في هذه الدراسة من بين الخمس وحدات السابقة و هي وحدة الموضوع أو الفكرة حيث تعتبر من أفضل وحدات التحليل المستخدمة , حيث يتم الحصول على الأفكار من العبارات المختلفة في المضمون و هي أيضاً عبارة عن فكرة تدور حول مسألة معينة أو جملة بسيطة مثل (فعل , فاعل , مفعول به) و هي تستخدم في كثير من البحوث لحجمها المناسب أو لأن لها من السعة ما يكفي لإعطاء المعنى كما أنها تمثل أكبر و أهم وحدات التحليل و أكثرها فائدة و تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل القيم و المعتقدات و الاتجاهات (السامرائي , 1989 , 80) .

و بالتالي فإن وحدة التحليل في هذه الدراسة هي الموضوع أو الفكرة .

<u>خطوات التحليل</u> :تتلخص الخطوات التي اتبعها الباحث في التحليل في المراحل الآتية :

1 –قراءة كتابي التربية الوطنية للصفين السابع و العاشر من أولهما إلى آخرهما قراءة إجمالية لتعرّف طبيعة الموضوعات التي يتناولانها و الوحدات التي يتضمنها كل منهما على حدا .

2 –قراءة كل وحدة من الوحدات أيضا لفهم مضمونها و سياقها .

3 –إعادة قراءة كل من الكتابين مرة أخرى قراءة تحليلية عبارة عبارة و فكرة فكرة .

4 - تفريغ رموز وحدات التحليل أو مضمون هذين الكتابين ذات العلاقة بموضوع البحث و التي تناولها المعيار المعد و ذلك وفق الفئة المدرجة (المؤشرات المدرجة تحتها) للتوصل إلى إحصاء تكرارات كل منها في كل كتاب .

5 - تمّ تحويل التكرارات إلى أعداد رقمية و نقلها إلى برنامج الجداول الالكترونية الإكسل(Excel) لسهولة التعامل معها .

6 - تمّ تحويل التكرارات إلى نسب مئوية للتوصل إلى حكم تقويمي لتحققها .

- **سابعاً : المعالجات الإحصائية المستخدمة لاستخلاص النتائج :**

اعتمد الباحث في تحليل النتائج عموماً على الحاسوب : باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss , و برنامج الجداول الإحصائية الالكترونية (Excel) للإجابة على أسئلة البحث ومعادلة هولستي(Holsti) للتحقق من الثبات .

الفصل السادس

عرض النتائج وتفسيرها

أولاً- الإجابة عن أسئلة البحث :

- ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع ؟

- ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع ؟

- ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر ؟

- ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر ؟

ثانياً: تفسير النتائج في ضوء ذلك

نتائج البحث وتفسيرها:

يعرض هذا الفصل ما تم التوصل إليه من نتائج في ضوء المعالجات الإحصائية وتفسير تلك النتائج في ضوء أدبيات البحث التربوي .

أولاً : الإجابة عن أسئلة البحث وتفسيرها:

1 **السؤال الأول : ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج تكرارات مؤشرات العدالة الاجتماعية التي تندرج تحت كل مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب الصف السابع ومن ثم حساب نسبة التحقق من المجموع الكلي لتكرارات كل مفهوم على النحو الآتي :

- مفهوم العدالة الاجتماعية الأول : الحرية :

- جدول رقم (2) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف السابع .

الرقم	مؤشرات العدالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة
9	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة	24	%47،05
5	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	5	%9،80
6	حرية العقيدة والعبادة	5	%9،80
10	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	5	%9،80
4	ضمان حرية الوطن والمواطن	4	%7،84
8	حرية الترشيح والانتخاب	2	%3،92
1	الحرية السياسية	1	%1،96
2	الحرية الاقتصادية	1	%1،96
13	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1	%1،96
11	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	1	%1،96
12	الحرية الشخصية	1	%1،96
7	احترام الحرية الشخصية للآخرين	1	%1،96
3	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولة	0	% 0
	المجـموع	51	%100

يتضح من الجدول رقم (2) أن مؤشرات العدالة الاجتماعية المحققة لمفهوم الحرية والأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : دفاع الشعوب عن حريتها و سيادتها واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة نسبة تحقق بلغت (47،05%) من إجمالي درجة تحقق مفهوم العدالة الاجتماعية الأول البالغ(51) تكرارا يليه في المرتبة الثانية : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار ، حرية العقيدة والعبادة ، حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية بنسبة تحقق (9،8-%) لكل منهما . وفي المرتبة الرابعة حرية الترشيح والانتخاب بنسبة تحقق(3،92%) كما يتضح من الجدول رقم (2) أن المؤشرات ذات الأرقام (1، 2، 13، 11،12،7) : الحرية السياسية ، الحرية الاقتصادية، حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية، الحرية الشخصية، احترام الحرية الشخصية للآخرين حلّت في المرتبة الخامسة وبنسبة تحقق (1،96%).كما يتضح من الجدول ذاته أن المؤشر رقم (3) حرية وسائل الإعلام الهادفة والمسؤولة لم يحقق حيث لم يأتي الكتاب على ذكر هذا المؤشر .والشكل البياني الآتي يوضح النتائج السابقة :

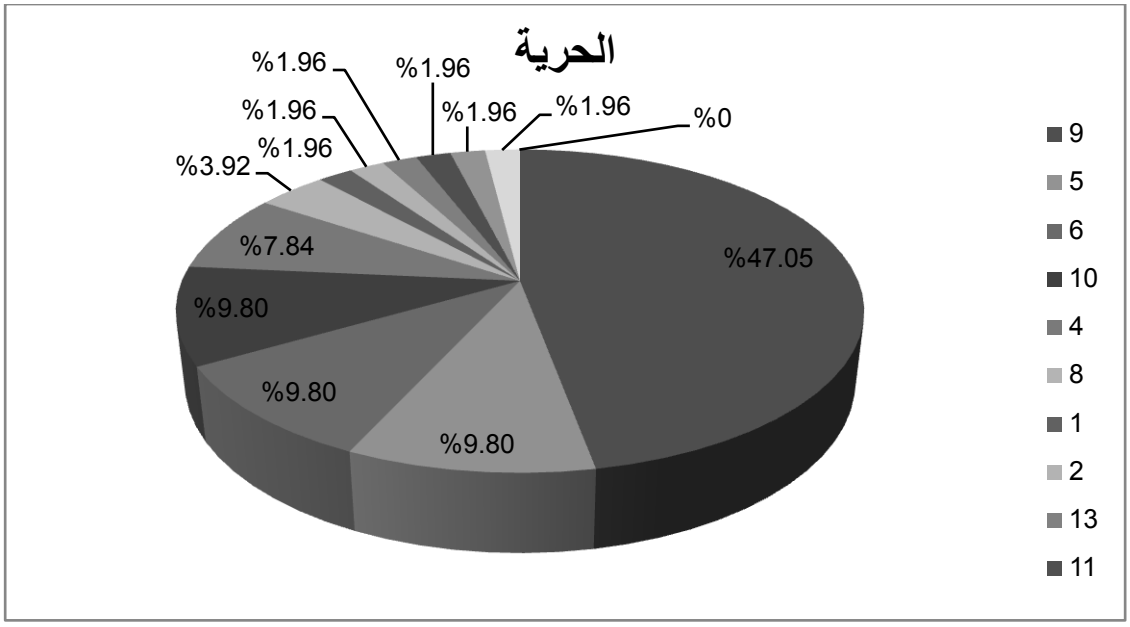

الشكل البياني رقم (3)نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف السابع .

– مفهوم العدالة الاجتماعية الثاني : الديمقراطية:

جدول رقم (3) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف السابع :

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
5	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	4	%28،57
8	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	4	%28،57
12	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة	2	%14،28
10	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	2	%14،28
3	تعزيز دور الديمقراطية	1	%7،14
4	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	1	%7،14
1	التعددية السياسية	0	%0
2	التعددية الاقتصادية	0	%0
7	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	0	%0
9	تحقيق الفصل بين السلطات	0	%0
11	احترام مبدأ العيش المشترك	0	%0
13	الاستقرار السياسي	0	%0
6	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	0	%0
	المجموع	14	%100

يتبين من الجدول رقم (3) أن المؤشرات المحققة لمفهوم الديمقراطية الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها ، وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء

دعائم الدولة، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسب تحقق بلغت(28،58 % – 28،58% – 28،14% – 14،28%) .أما المؤشرات المحققة لهذا المفهوم والأقل تحققاً في الكتاب فهي : تعزيز دور الديمقراطية ، الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة بنسبة تحقق بلغت (7،14%).

كما يتبين من الجدول رقم (3) أن المؤشرات ذات الأرقام (1 – 2 – 6 – 7– 9 – 11 – 13) لم تحقق في كتاب الصف السابع وهي : التعددية السياسية، التعددية الاقتصادية، تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي، بناء النظام الديمقراطي الشعبي، تحقيق الفصل بين السلطات، احترام مبدأ العيش المشترك، الاستقرار السياسي ، على الرغم من أن هذه المؤشرات السبعة لها أهمية

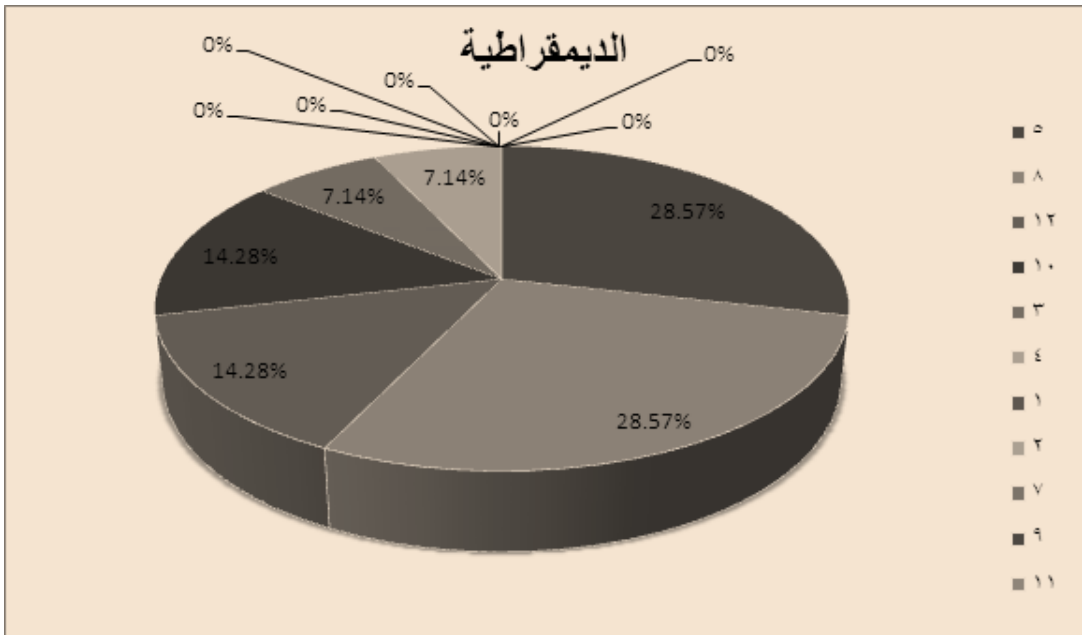

الشكل البياني رقم (4)نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف السابع .

كبيرة في تعزيز دور الديمقراطية بشكل عام ومع ذلك يفتقر الكتاب لايلاء مثل هذه المؤشرات الاهتمام الكافي. علماً بأن هذه المؤشرات وان اغفلت في كتاب الصف السابع فانها قد وردت في مراحل أخرى ولا سيما في المرحلة الثانوية . والشكل البياني يوضح النتائج السابقة:

- المفهوم الثالث : تكافؤ الفرص :

جدول رقم (4) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب الصف السابع:

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
4	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين	8	%40
1	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف	6	%30
7	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر	4	%20
2	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والصحية و...	1	%5
6	العدالة في توزيع الثروات	1	%5
5	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	0	%0

3	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	0	%0
	المجموع	20	%100

يوضح الجدول رقم (4) أن المؤشر المتعلق بتأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية : تكافؤ الفرص وذلك بنسبة تحقق بلغت (40%)، وذلك إيماناً بأهمية تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين يليه تحقيق فرص متكافئة في الحصول على التعليم والوظائف بنسبة تحقق (30%) لذا لا بد أن تشمل خطط التنمية التي تضعها الدولة ووزاراتها ضرورة إيلاء هذا المؤشر أهمية كبيرة بحيث تعمل الدولة على توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين تمكنهم من الحصول على التعليم والوظائف ليأخذوا دورهم كاملاً في المجتمع بما يحقق التطور والتقدم والازدهار .وفي المرتبة الثالثة : تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر .

فهذا المؤشر له أهمية كبيرة فتكافؤ الفرص بين الجنسين في كافة المجالات وخاصة في مجالات التعليم والمعاملات القانونية والأجر له انعكاساته الإيجابية على حياة المرأة وعلى أسرتها ومجتمعها بالإضافة إلى تغيير النظرة والدور النمطي السلبي للمرأة الذي لا يتناسب مع إمكاناتها وطاقاتها الإبداعية التي

يمكن أن تساهم من خلاله في عملية التنمية والتطور والذي يحقق بالتالي قيم العدالة و المساواة في المجتمع .كما حل في المرتبة الرابعة كلاً من : تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والتعليمية والصحية و ....، العدالة في توزيع الثروات بنسب تحقق بلغت (5%) وهي نسبة قليلة جداً، على المعنيين بتطوير المناهج التربوية مراعاة مثل هذه المؤشرات والتأكيد عليها لما لها من أهمية بالغة في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع .أما المؤشران السادس والسابع انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة، وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب فلم يحققا في كتاب التربية الوطنية للصف السابع وذلك على الرغم من أهمية هذين المؤشرين وذلك كما يظهر في الشكل البياني الآتي :

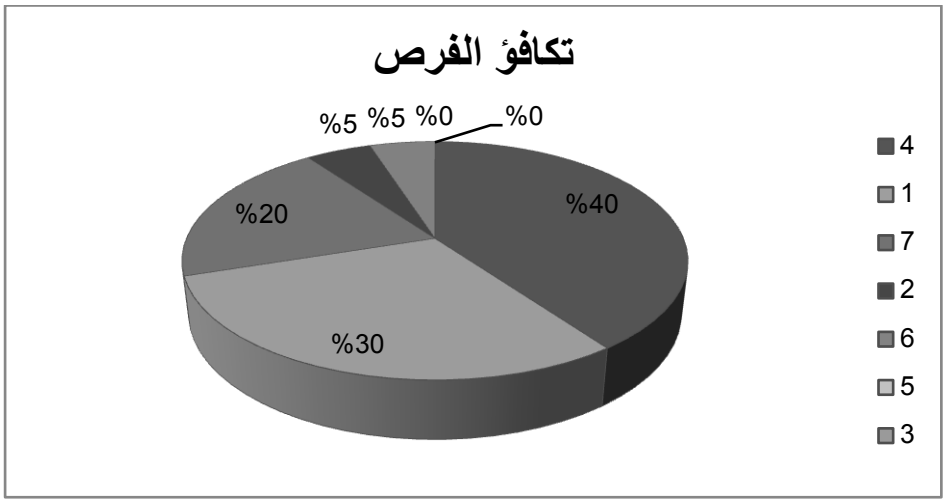

الشكل البياني رقم (5) نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب الصف السابع

- مفهوم العدالة الرابع : المساواة و عدم التمييز :

جدول رقم (5) تكرارات و نسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع :

الرقم	المؤشـــرات	التكرارات	النسبة
5	المساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين	9	%30
7	التخلص من كافة أشكال التمييز	9	%30
1	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق و أداء الواجبات	6	%20
3	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	5	%16،66
4	تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة	1	%3.30
2	تأكيد سيادة القانون و تطبيقه على الجميع دون استثناء	0	%0
6	تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم و انتماءاتهم و توجهاتهم	0	%0
	المـجمـــــوع	30	%100

يتضح من الجدول رقم (5) أن المؤشرين المتعلقين بالمساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين و التخلص من كافة أشكال التمييز جاءا في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة : المساواة و عدم التمييز و ذلك بنسبة تحقق بلغت (30%) لكل منهما. يليه : اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق و أداء الواجبات بنسبة تحقق بلغت (20 %) . و في المرتبة الثالثة : التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسبة تحقق بلغت (16،66%) . ثم المؤشر رقم (4) : تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (3.30%) .

أما المؤشران المتعلقان بـ : تأكيد سيادة القانون و تطبيقه على الجميع دون استثناء , تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم و انتماءاتهم و توجهاتهم , فلم يحققا في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

وقد وردا في كتب التربية الوطنية في الصفوف الأعلى وخاصة في كتب التربية الوطنية للمرحلة الثانوية و الشكل البياني الآتي يظهر ما سبق :

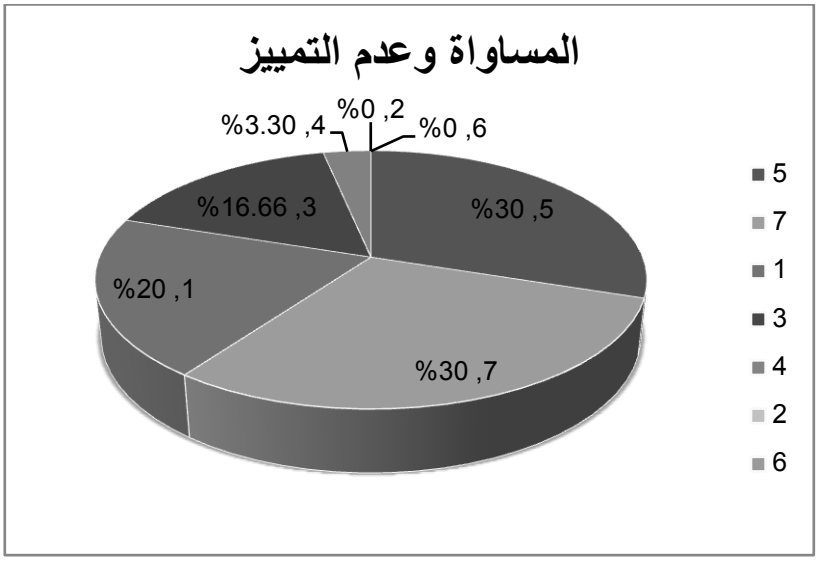

الشكل البياني رقم (6) نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الرابع من كتاب التربية الوطنية للصف السابع

مفهوم العدالة الخامسة : الانتماء و الولاء

جدول رقم (6) تكرارات و نسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع :

الرقم	المـؤشــرات	التكرارات	النسبة
7	تعزيز مفهوم المواطنة	5	%27.77
1	حب الوطن و الاعتزاز به	3	%16.66
5	الدفاع عن الوطن و التضحية من أجله	3	%16.66
6	احترام الدستور و الأنظمة و القوانين و الالتزام بها	2	%11.1
3	التمسك بالهوية الوطنية	1	%5.55
4	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	1	%5.55
14	غرس القيم الوطنية و القومية في نفوس الناشئة	1	%5.55
11	المحافظة على ممتلكات الوطن و مكتسباته	1	%5.55

15	التكافل الاجتماعي	1	%5.55
2	تعزيز الانتماء للوطن و الحفاظ على أمنه و استقراره	0	%0
10	الحفاظ على الوحدة الوطنية	0	%0
9	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	0	%0
12	تشجيع العمل الجماعي و التطوعي	0	%0
8	تقديم المصلحة الوطنية العامة على المصلحة الشخصية	0	%0
13	أداء الضرائب	0	%0
	المجمـــــــوع	18	%100

يظهر الجدول رقم (6) أن المؤشر المتعلق بتعزيز مفهوم المواطنة جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية : الانتماء و الولاء و ذلك بنسبة تحقق بلغت (27.77 %) وهذا ما يؤكد على أهمية مبدأ المواطنة الصالحة القائمة على حب الوطن و بناء الشخصية الوطنية الملتزمة و المؤمنة بقضايا الوطن وأهدافه و القادرة على التضحية في سبيل تقدمه و تحرره و تطوره .يليه في المرتبة الثانية : حب الوطن و الاعتزاز به , و الدفاع عن الوطن و التضحية من أجله بنسبة تحقق (16.66 %) . و في المرتبة الثالثة : احترام الدستور و الأنظمة و القوانين و الالتزام بها بنسبة تحقق بلغت (11.11 %) .

أما المؤشرات ذات الأرقام (3- 4 – 14 – 11 – 15) : التمسك بالهوية الوطنية , بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية , غرس القيم الوطنية و القومية في نفوس الناشئة , المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته , التكافل الاجتماعي فقد حلت في المرتبة الرابعة بنسبة تحقق بلغت : (5.55 %) .

أما المؤشرات (2 – 10 – 9 – 12 – 8 – 13) : تعزيز الانتماء للوطن و الحفاظ على أمنه و استقراره , الحفاظ على الوحدة الوطنية , المشاركة الإيجابية في أنشطة المجتمع الثقافية , تشجيع العمل الجماعي و التطوعي , تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية , أداء الضرائب فلم تحقق في كتاب التربية الوطنية للصف السابع أي نسبة على الرغم من أهميتها .مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات قد أوردتها وزارة التربية في كتب التربية الوطنية للمرحلة الثانوية ،كون هذه المؤشرات لا تتناسب مع سوية وعي طلاب الصف السابع . والشكل البياني الآتي يظهر ذلك :

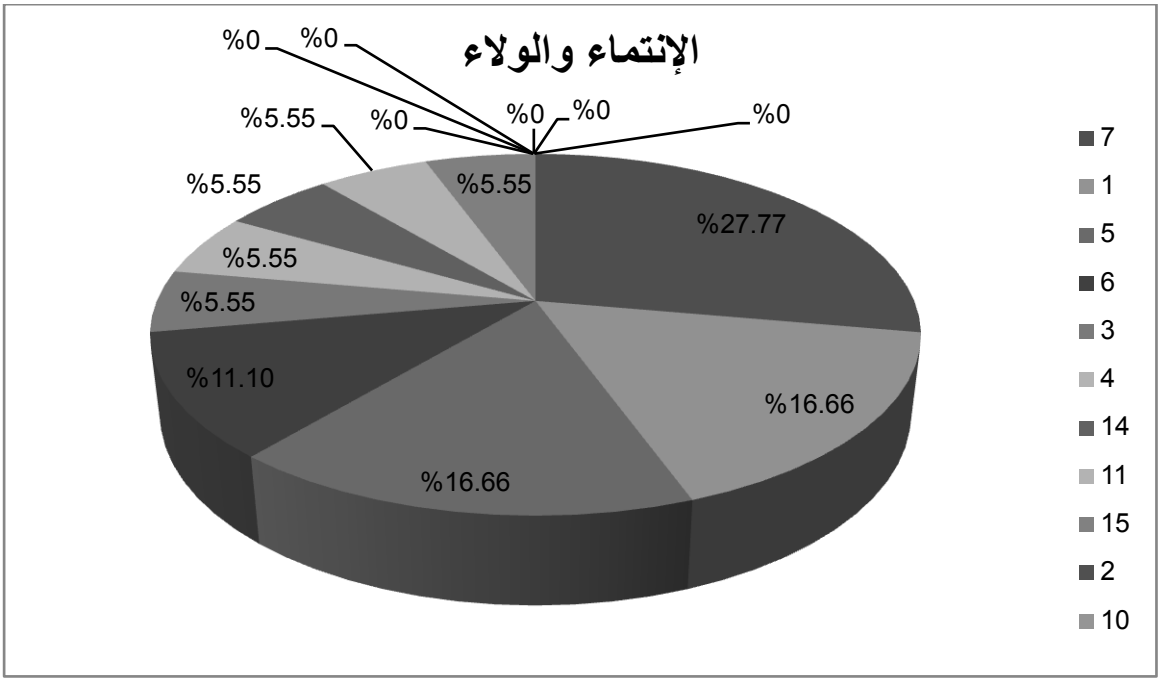

الشكل البياني رقم (7) نسب تحقق المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

مفهوم العدالة السادس : حقوق الإنسان :

جدول رقم (7) تكرارات و نسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة السادس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع :

الرقم	المـــــؤشـــــرات	التكرارات	النسبة
1	احترام حقوق الإنسان و حمايتها	13	%22.80
5	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	11	%19.29
3	ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين	9	%15.78
11	الاهتمام بالطفولة و الأمومة و الشباب	8	%14.03
10	التأكيد على الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمواطنين	7	%12.28
4	حق تقرير المصير	4	%7.01
9	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية و العدالة و المساواة و الكرامة	2	%3.50

6	ممارسة الحقوق و تأدية الواجبات	2	%3.50
7	الاعتراف بحقوق الإنسان	1	%1.75
2	صيانة الحقوق و الحريات العامة	0	%0
8	نبذ الإرهاب و العنف	0	%0
	المجمـــــــوع	57	% 100

يتضح من الجدول رقم (7) أن المؤشر المتعلق باحترام حقوق الإنسان و حمايتها جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية : حقوق الإنسان و ذلك بنسبة تحقق بلغت : (22.80%) فحقوق الإنسان هي من الحقوق المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها إذ أنها ثمرة عطاء تاريخي تمثل في نضال الإنسانية الفكري و السياسي من أجل بناء صورة أفضل للإنسان و من أجل تحريره من مختلف أشكال الظلم والإرهاب و العبودية و الاستبداد .يليه : الدفاع عن

الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء بنسبة تحقق بلغت (19.29%) فحماية حقوق الإنسان و الدفاع عنها يعد من الأمور الأساسية لمجتمع يوحد جهود أفراده باتجاه ميادين الخير و البناء و التقدم و نشر الأمن و السلام كما أن الدفاع عن حقوق الإنسان يمثل أحد المبادئ الرئيسية بل و الحاكمة للتنظيم الدولي . و في المرتبة الثالثة : ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطن بنسبة تحقق بلغت

(15.78%) ، الحياة التي يستطيع من خلالها الإنسان أن يعيش بكرامة و سلام و طمأنينة في بيئة آمنة و مستقرة يتلقى عبرها الرعاية الصحية و الاجتماعية .و في المرتبة الرابعة الاهتمام بالطفولة و الأمومة و الشباب : بنسبة تحقق بلغت (14.03%) . ثم يليه : التأكيد على الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمواطنين , حق تقرير المصير , اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية و العدالة و المساواة و الكرامة , ممارسة الحقوق و تأدية الواجبات,الاعتراف بحقوق الإنسان بنسبة تحقق بلغت (12.28% - 7.01% - 3.50% - 3.50% - 1.75%)على التوالي . أما المؤشران المتعلقان بـ : صيانة الحقوق و الحريات العامة , نبذ الإرهاب و العنف فلم يحققا في كتاب التربية الوطنية للصف السابع ، إلّا أنهما وردا في كتب التربية الوطنية للمرحلة الثانوية .وذلك كما يظهر في الشكل البياني الآتي :

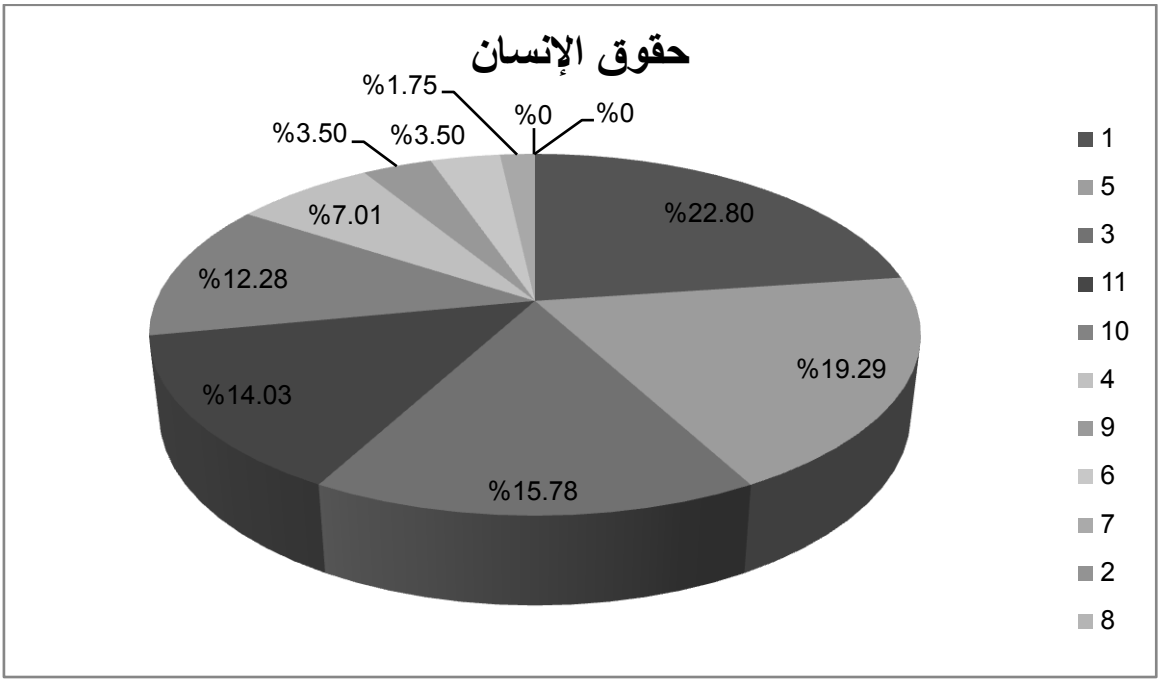

الشكل البياني رقم (8) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم السادس في كتاب التربية الوطنية للصف السابع .

مفهوم العدالة السابع : حق التعليم :

جدول رقم (8) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة السابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
9	الحد من انتشار عمالة الأطفال	15	%26،31
1	توفير التعليم للجميع دون استثناء	10	%17،54
6	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	9	%15،78
2	إلزامية التعليم ومجانيته	6	%10،62
8	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	4	%7،01
12	تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة	4	%7،01
10	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	3	%5،26
15	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	3	%5،26

11	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة و الديمقراطية وحقوق الإنسان	1	%1،75
8	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي	1	%1،75
4	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1	%1،75
5	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	0	%0
3	تحسين نوعية التعليم	0	%0
13	تحقيق الجودة في التعليم	0	%0
14	العناية بالكادر التعليمي والإداري	0	%0
16	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	0	%0
17	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	0	%0
19	القضاء على الأمية	0	%0
18	رفع كفاءة المعلمين والمتعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب .	0	%0
	المجموع	57	%100

يتبين من الجدول رقم (8) أن المؤشرات المحققة لمفهوم حق التعليم الأكثر تحققاً في كتاب ا لتربية الوطنية للصف السابع هي : الحد من انتشار عمالة الأطفال بنسبة تحقق بلغت (26،31%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم حيث تعكس النسبة العالية لهذا المؤشر مع الحرص على الطفولة والاهتمام الواسع في معالجة ظاهرة عمالة الأطفال حيث صدرت في سورية مجموعة من القوانين والقرارات للحد من هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً كما أكدت القوانين الدولية والدساتير وأنه لا يجوز تشغيل الطفل قبل بلوغه السن المناسبة للعمل إضافة إلى أن انشغال الأطفال عن الدراسة وانصرافهم إلى سوق العمل في سن مبكرة سوف يشكل هدراً في العملية التعليمية مما سيؤثر على قدرتهم على القراءة والكتابة وبالتالي انتشار الأمية .

يليه في المرتبة توفير التعليم للجميع دون استثناء بنسبة تحقق (17،54%) فمفهوم العدالة الاجتماعية في التعليم يتحقق عندما يتم توفير التعليم للجميع وبتسجيل جميع أبناء المجتمع في مراحل التعليم المختلفة مع ضمان نوعية الفرصة وأن تكون هذه الفرصة متوفرة للجميع دون النظر إلى السلالة أو النوع أو المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو أي أمر آخر. وفي المرتبة الثالثة : معالجة الرسوب والتسرب الدراسي بنسبة تحقق بلغت (15،78%) حيث أن معالجة الرسوب والتسرب الدراسي يساعد على بناء شخصية الناشئة وتفعيل أدوارهم في بناء المجتمع وازدهاره وفي المرتبة الرابعة : إلزامية التعليم ومجانيته بنسبة تحقق (10،52%) فللطفل الحق في التعليم ومن واجب الدولة أن تضمن مجانية هذا الحق وصفته الإلزامية وأن تشجع مختلف أشكال التعليم الثانوي وتتيحها لكل طفل وأن تتيح التعليم العالي للجميع على أساس القدرات انطلاقا من ذلك طرحت الدولة شعار ديمقراطية التعليم الذي

يهدف إلى تأمين التعليم المجاني والإلزامي للمواطنين جميعاً وتشرف الدولة على التعليم وتوجيهه بما يحقق الربط بين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية. وفي المرتبة الخامسة : تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة، تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة بنسبة تحقق بلغت (7،01%) لكل منها على التوالي أما المؤشران : تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب ، تطوير مناهج التعليم على أسس علمية فقد حلا في المرتبة السادسة بنسبة تحقق (5،26%)لكل منهما على التوالي .

أما المؤشرات المحققة لهذا المفهوم والأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع فهي :تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتنمية المستدامة ، ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم بنسبة تحقق بلغت (1،75%) لكل مؤشر منها .

كما يتبين من الجدول رقم (8) أن المؤشرات (5- 3- 13 – 14- 16 – 17 – 19 – 18) لم تحقق في كتاب التربية الوطنية للصف السابع وهي : زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية ، تحسين نوعية التعليم، تحقيق الجودة في التعليم ، العناية بالكادر التعليمي والإداري ، توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين ،تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها، القضاء على الأمية ، رفع كفاءة المعلمين والمتعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب .على الرغم من أن هذه المؤشرات الثمانية لها دور كبير في تطوير العملية التربوية بشكل عام ومع ذلك يفتقر هذا الكتاب لايلاء مثل هذه المؤشرات الاهتمام الكافي،لكنها وردت في المراحل الاعلى وخاصة المرحلة الثانوية ،ومرحلة التعليم الجامعي . والشكل البياني الآتي يوضح النتائج السابقة .

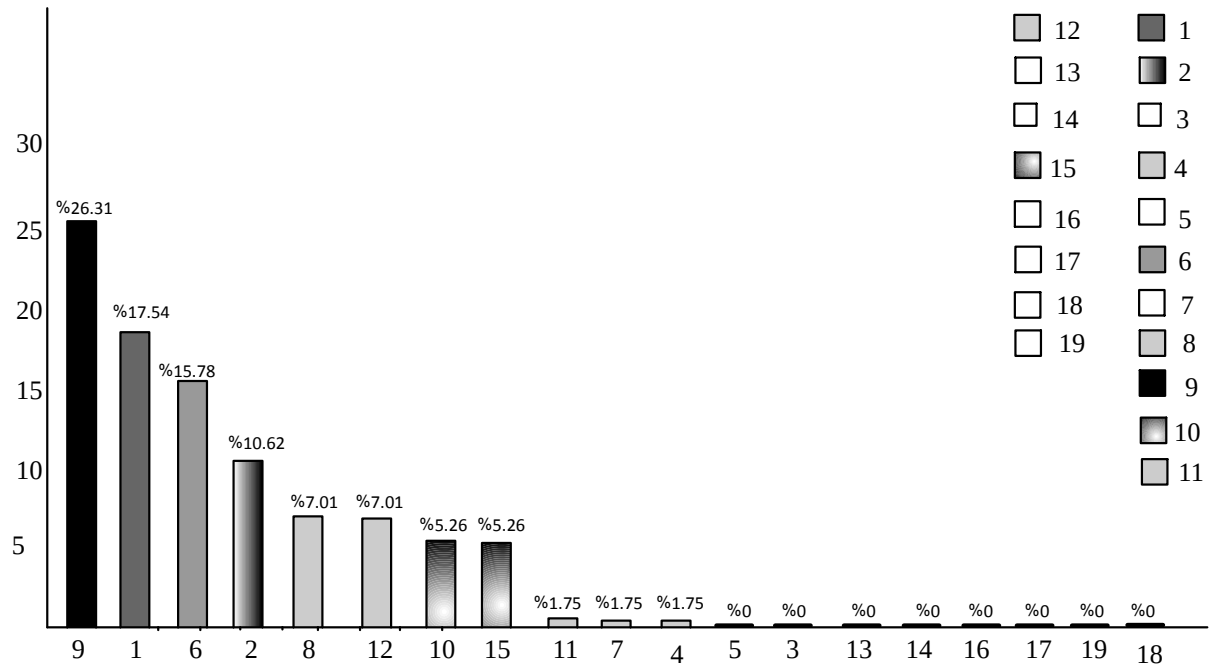

الشكل البياني رقم (9) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم السابع في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

-السؤال الثاني : ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

ومن ثم حساب نسبة تحقق كل مفهوم من المجموع الكلي للتكرارات كما يظهر في الجدول الآتي :جدول رقم (9) تكرارات ونسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

رقم المفهوم	مفهوم العدالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة
الأول	حقوق الإنسان	57	%23،07
الثاني	حق التعليم	57	%23،07
الثالث	الحرية	51	%20،64
الرابع	المساواة وعدم التمييز	30	%12،14
الخامس	تكافؤ الفرص	20	%8،09
السادس	الانتماء والولاء	18	%7،28
السابع	الديمقراطية	14	%5،66
المجموع		247	%100

يتبين من الجدول رقم (9) : أن المفهومين الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هو : حقوق الإنسان ، حق التعليم بـ (57) تكرار لكل منهما ونسبة تحقق بلغت (23،07%) من إجمالي التكرارات (247) تكررا وقد يعود ذلك إلى أن مفاهيم حقوق الإنسان وحق التعليم هما أمران باتا في غاية الأهمية والأولوية بما تضمنه هذان المفهومان من مؤشرات مدرجة ضمنهما. يليه : مفهوم الحرية بـ (51%) تكرار ونسبة تحقق بلغت (20،64%) أيضاً هو مفهوم هام حيث اكتسب أهمية كبيرة في كل المراحل التاريخية فالحرية هي جوهر الحياة وغاية الإنسان وهي روح ومعنى الوجود الإنساني لأنه لا قيمة لحياة الإنسان في ظل العبودية فمن العدل أن يكون الناس أحراراً فعندما يتمتع الناس بالحرية يتحقق العدل .

وفي المرتبة الثالثة : المساواة وعدم التمييز بـ (30) تكرار ونسبة تحقق (12،14%) أيضاً مفهوم المساواة وعدم التمييز لا يقل أهمية بكثير عن غيره من المفاهيم ضمن هذا الكتاب فمبدأ المساواة أهم المبادئ الإنسانية السامية التي تحرص الأمم والشعوب على التمسك به ودعمه في مختلف نواحي الحياة

حيث ناضلت البشرية من أجل تأكيده والمطالبة به في كل عصور التاريخ فلا ينبغي أن تقوم في المجتمع البشري أي فوارق نابعة من اختلاف الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة ... وفي المرتبة الرابعة : تكافؤ الفرص بـ (20) تكرار ونسبة تحقق (8،09%) ثم الانتماء والولاء والديمقراطية بتكرارات (18 – 14) ونسب تحقق (7،28% – 5،66%) على التوالي . والشكل البياني الآتي يوضح ذلك

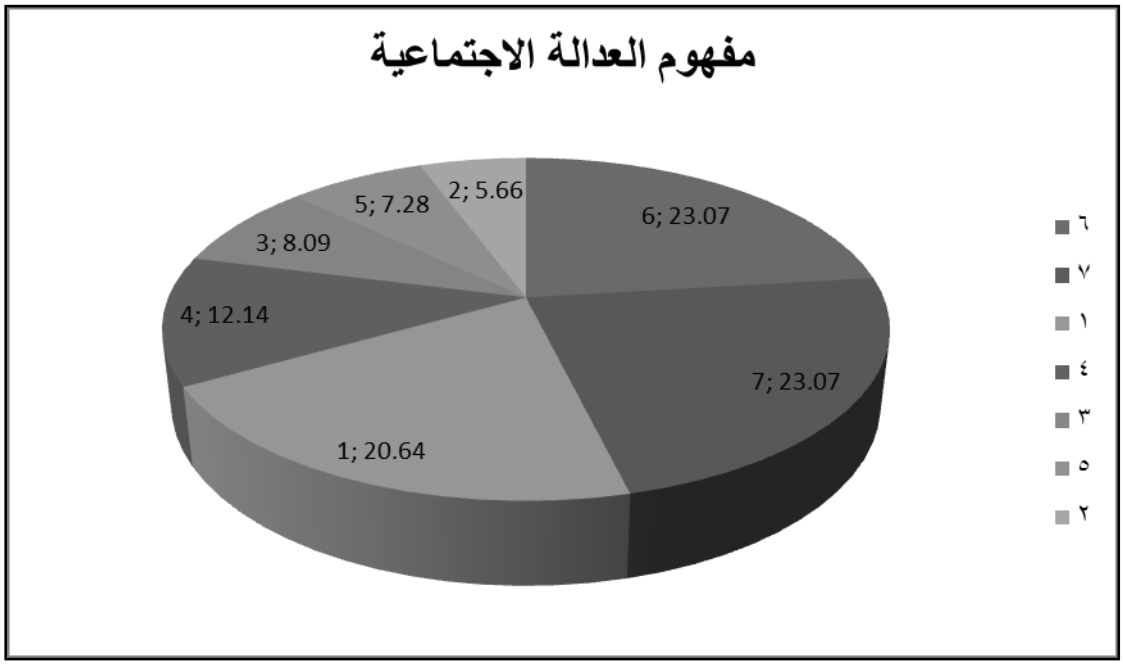

الشكل البياني رقم (10) نسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع

– السؤال الثالث : ما درجة توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج تكرارات المؤشرات التي تندرج تحت كل مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب الصف العاشر ومن ثم حساب نسبة التحقق من المجموع الكلي لتكرارات كل مفهوم على النحو الآتي :

– المفهوم الأول : الحرية :

جدول رقم (10)تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الأول في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر :

رقم المفهوم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
9	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة	85	%75،22
5	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	8	%7،07
3	حرية وسائل الإعلام الهادفة والمسؤولة	7	%6،19
4	ضمان حرية الوطن والمواطن	4	%3،53
8	حرية الترشيح والانتخاب	3	%2،65
6	حرية العقيدة والعبادة	2	%1،76
10	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	2	%1،76
1	الحرية السياسية	1	%0،88
12	الحرية الشخصية	1	%0،88
2	الحرية الاقتصادية	0	%0
7	احترام الحرية الشخصية للآخرين	0	%0
11	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	0	%0
13	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	0	%0
	المجموع	113	%100

يتضح من الجدول رقم (10) أن مؤشرات العدالة الاجتماعية المحققة لمفهوم الحرية والأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هي : دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة بنسبة تحقق بلغت 75،22% من إجمالي درجة تحقق المفهوم الأول البالغ (113) تكرار فدفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة هو حق قائم بذاته وهذا ما أقره القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالحق في استخدام كل الوسائل المشروعة في دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها عندما تتعرض للخطر أو الاعتداء أو لحصولها على التحرر الوطني من المستعمر أو الأنظمة العنصرية واسترجاع أراضيها المحتلة وتقرير مصيرها. يليه في المرتبة الثانية : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار بنسبة تحقق بلغت (7،07%) فالحرية حق مقدس وتكفل معظم دساتير دول العالم لمواطنيها حرية إبداء

الرأي والتعبير والتفكير والاختيار بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي حيث تطمح البشرية إلى انبثاق عالم يتمتع فيه المواطن بحرية إبداء الرأي والتعبير والاختيار والقول والعقيدة.

وفي المرتبة الثالثة : حرية وسائل الإعلام الهادفة والمسؤولة بنسبة تحقق بلغت (6،19%) حيث تلعب وسائل الإعلام الحرة أهمية بالغة في نشر الوعي والثقافة بين أبناء المجتمع وتكوين الرأي العام والتأثير فيه إضافة إلى ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات وما تحمله من مضامين فكرية معرفية وقيمية تؤثر في اتجاهات المتعلمين وعقولهم ووجدانهم .

ويؤكد علماء الاجتماع أن إحداث أي تغيير في المجتمع لا يمكن أن يتم بمعزل عن استخدام وسائل الإعلام التي تعد من الأدوات المهمة والرئيسية في مخاطبة الناس .

وفي المرتبة الرابعة والخامس : ضمان حرية الوطن والمواطن ، حرية الترشيح والانتخاب بنسب تحقق بلغت (3،53 % – 2،65 %) على التوالي لكل منهما .

كما يتضح من الجدول رقم (10) ذاته أن المؤشرات (6 – 10 – 1 – 12) : حرية العقيدة والعبادة، حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية، الحرية السياسية ، الحرية الشخصية هي الأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر بنسب تحقق بلغت(1،76% – 1،76% – 0،88% – 0،88%) على التوالي .

كما أن المؤشرات ذات الأرقام (2 – 7 –11 – 3) لم تحقق في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وهي :

الحرية الاقتصادية – احترام الحرية الشخصية للآخرين، حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية ، حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على الرغم من أهمية مثل هذه المؤشرات في كتاب الصف العاشر ،لكنها وردت في كتب التربية الوطنية لصفوف المرحلة الثانوية الأعلى . والشكل البياني الآتي يوضح نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الأول من مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر :

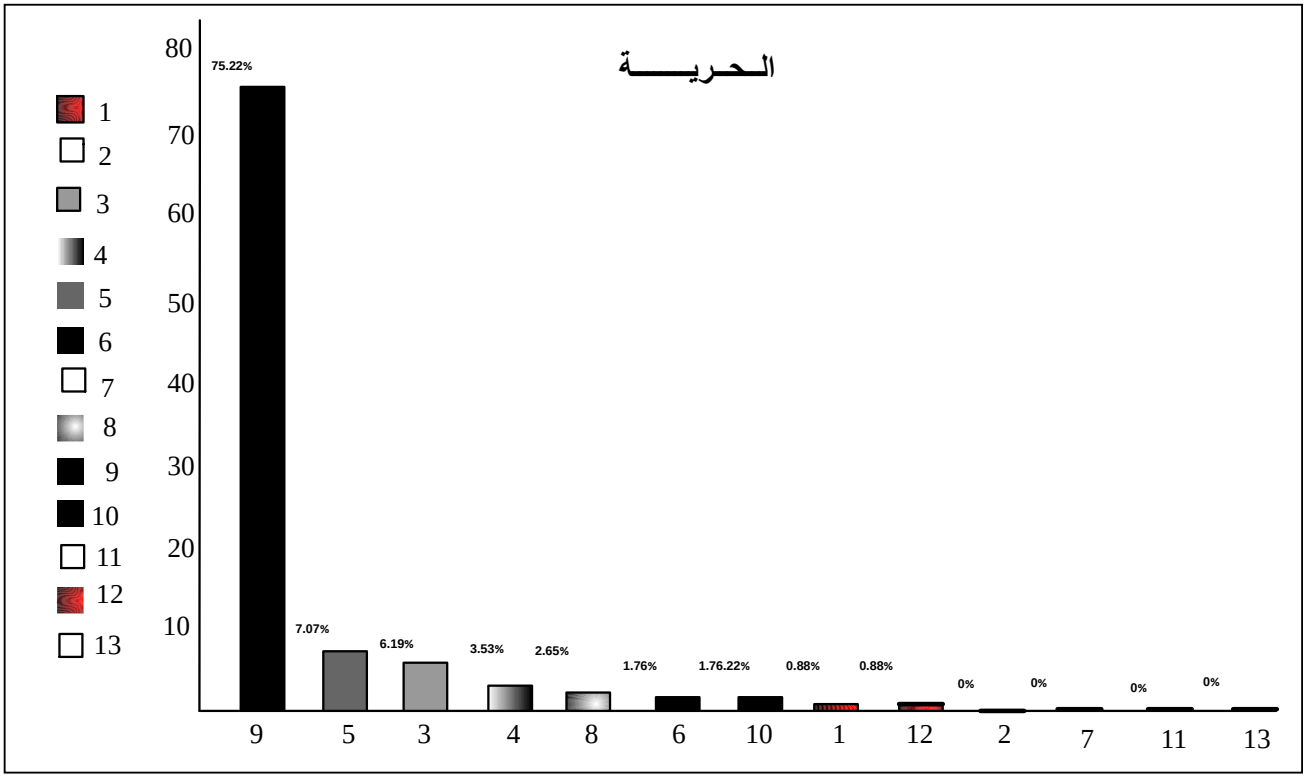

الشكل البياني رقم (11) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الأول في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

مفهوم العدالة الثاني : الديمقراطية :

جدول رقم (11) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

رقم المفهوم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
13	الاستقرار السياسي	10	%17،85
1	التعددية السياسية	8	%14،28
7	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	7	%12،5
2	التعددية الاقتصادية	5	%8،92
8	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	5	%8،92

10	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	5	%8،92
4	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	4	%7،14
6	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	4	%7،14
5	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	2	%3،57
11	احترام مبدأ العيش المشترك	2	%3،57
12	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة.	2	%3،57
3	تعزيز دور الديمقراطية	1	%1،78
9	تحقيق الفصل بين السلطات	1	%1،78
المجموع		56	%100

يتبين من الجدول رقم (11) أن المؤشرات المحققة لمفهوم الديمقراطية الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هي (13 – 1 – 7) :الاستقرار السياسي ، التعددية السياسية، بناء النظام الديمقراطي الشعبي بنسب تحقق بلغت (17،85% – 14،28% –12،5%) على التوالي وهذا ما يؤكد

على أهمية الاستقرار السياسي و التعددية السياسية وبناء النظام الديمقراطي الشعبي فالاستقرار السياسي يتحقق من خلال قيام المجتمع على أسس دستورية وقانونية ثابتة ومستقرة يمثلها الدستور ومؤسسات الدولة أما التعددية السياسية فهي تشكل أحد عوامل الاستقرار السياسي وتتجلى أهميتها في المجتمع من كونها أسلوباً في العمل السياسي تأخذ به الكثير من الدول المتقدمة من أجل صيانة الحقوق والحريات العامة ويعد تعدد الأحزاب أحد مظاهر الحياة الديمقراطية كما أن المؤسسات الديمقراطية تعلب دوراً مهماً في عملية البناء الديمقراطي لأي دولة متقدمة ومتطورة تنتهج النهج الديمقراطي في حياتها وفي أسلوب عملها.ويأتي في المرتبة الثانية : التعددية الاقتصادية ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسب تحقق بلغت (8،92%) على التوالي لكل منها وهي بلا شك مؤشرات لها أهميتها وحضورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الديمقراطية .وفي المرتبة الثالثة : الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة، تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي بنسب تحقق بلغت (7،14%) على التوالي لكل منها.

فالفكر المؤسساتي يؤمن أن كل مؤسسة تمثل كل الوطن مهما كان حجمها واختصاصاتها ، والعمل المؤسساتي عمل جماعي لا فردي قائم على تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وبالتالي هو فكر ديمقراطي له عظيم الأثر في تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع .

كما يتضح من الجدول (11) ذاته أن المؤشرات (5 – 11 – 12 – 3 – 9) : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن ، احترام مبدأ العيش المشترك وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة ، تعزيز دور الديمقراطية تحقيق الفصل بين السلطات هي الأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر بنسب تحقق بلغت (3،57 % – 3،57% – 3،57% – 1،78 – 1،78%) نلاحظ أن هذه المؤشرات لم تحظى بالأهمية المرتفعة ضمن كتاب الصف العاشر والشكل البياني الآتي يوضح نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الثاني

الديمقراطية

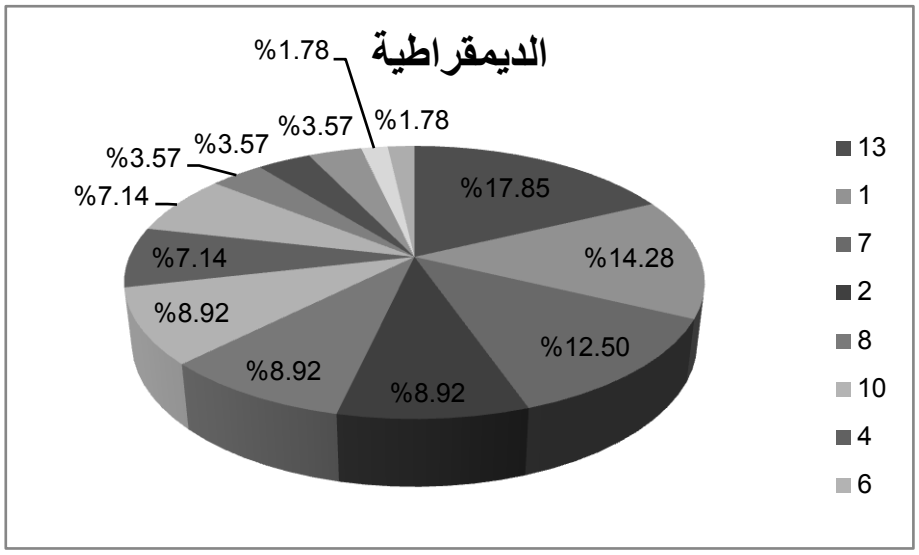

الشكل البياني رقم (12) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الثاني في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

مفهوم العدالة الثالث : تكافؤ الفرص :

جدول رقم (12) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

رقم المفهوم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
1	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف	4	%40
4	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين	2	%20
2	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية و الاجتماعية والتعليمية ...	2	%20
5	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	1	%10
7	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم و المعاملات القانونية والأجر	1	%10
3	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	0	%0
6	العدالة في توزيع الثروات	0	%0
	المجموع	10	%100

يتضح من الجدول رقم (12) أن المؤشر المتعلق بتحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية : **تكافؤ الفرص** وذلك بنسبة تحقق بلغت (40%) فتكافؤ الفرص يعتبر أساس التقدم والعدالة في أي مجتمع مدني وعلى الدولة أن تكفل مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وخاصة في مجال التعليم والحصول على الوظائف فقوة المجتمع تتناسب مع مراعاته لمبدأ تكافؤ الفرص فالعدالة الاجتماعية يقوم كيانها على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ولذلك حرصت الدساتير في معظم الدول المتقدمة على كفالة هذا المبدأ على أساس قدرات الأفراد واستعداداتهم ومؤهلاتهم بغض النظر عن الطبقة أو العشيرة أو المنطقة التي ينتمون إليها .

ويليه : تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين، تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية... بنسب تحقق بلغت (20% – 20%) على التوالي لكل منهما فتوفير

فرص عمل لجميع المواطنين هو أمر على غاية من الأهمية لأن العمل حق وواجب لكل مواطن يستطيع من خلاله الفرد المشاركة في بناء مجتمع عن وعي ومسؤولية ودفع عملية التنمية قدماً إلى الأمام كما أن تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية تلعب دوراً مهماً أيضاً في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية والتطور في المجتمع وفي المرتبة الثالثة : انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة ، تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر بنسب تحقق بلغت (10% – 10%) على التوالي لكل منهما.

أما المؤشران (3 – 6) المتعلقان بـ : وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب ، العدالة في توزيع الثروات فلم يحققا في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر على الرغم من أهميتهما والشكل البياني الآتي يوضح نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الثالث

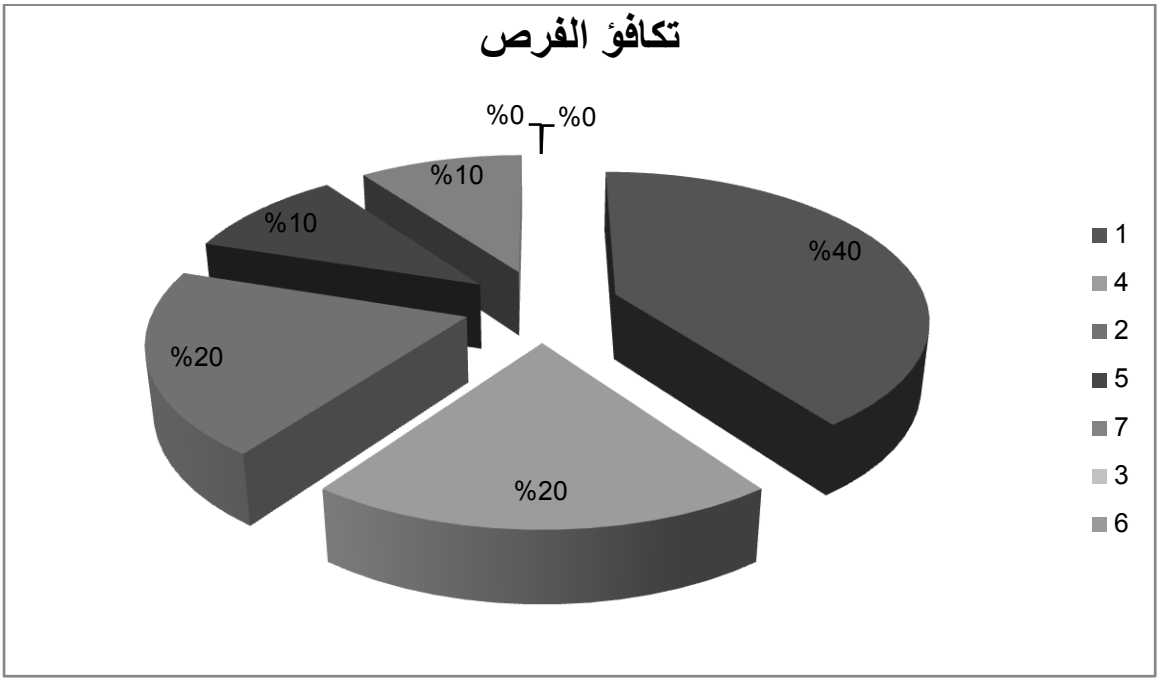

الشكل البياني رقم (13) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الثالث في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

-مفهوم العدالة الاجتماعية الرابع: المساواة وعدم التمييز:

جدول رقم (13) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الاجتماعية الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

رقم المفهوم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
7	التخلص من كافة أشكال التمييز	16	%32،65
1	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات	12	%24،48
2	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء	6	%12،24
3	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	6	%12،24
4	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	4	%8،16
5	المساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين	3	%6،12
6	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم	2	%4،08
	المجموع	49	%0-10

يتبين من الجدول رقم (13) : أن المؤشر الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : التخلص من كافة أشكال التمييز بنسبة تحقق بلغت (32،65%) من إجمالي درجة تحقق مفهوم المساواة وعدم التمييز . يليه في المرتبة : اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بنسبة تحقق بلغت (24،48%) .فالاعتراف بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات هو أساس الحرية والعدالة ، فالمواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . وفي المرتبة الثالثة : تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء ، التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسب تحقق بلغت (12،24% - 12،24%) على التوالي لكل منهما . فسيادة القانون وتطبيقه على الجميع يحقق النظام في المجتمع ويمنع الفوضى ويؤدي إلى تأمين التوازن بين المصلحتين العامة والخاصة ولذلك يطلب إلى الأفراد احترامها ومراعاتها في سلوكهم . وفي المرتبة الرابعة : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (8،16%) فتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

والاهتمام بها وإدماجها في كافة السياسات العامة ذات الصلة وتمكينها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتوسيع مشاركتها في الحياة العامة في مختلف مجالاتها بات أمراً ملحاً وضرورياً في هذا العصر . وفي المرتبة الخامسة المساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين بنسبة تحقق بلغت (6،12%) . أما في المرتبة السادسة فكان مؤشر : تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم بنسبة تحقق بلغت (4،08%) . والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

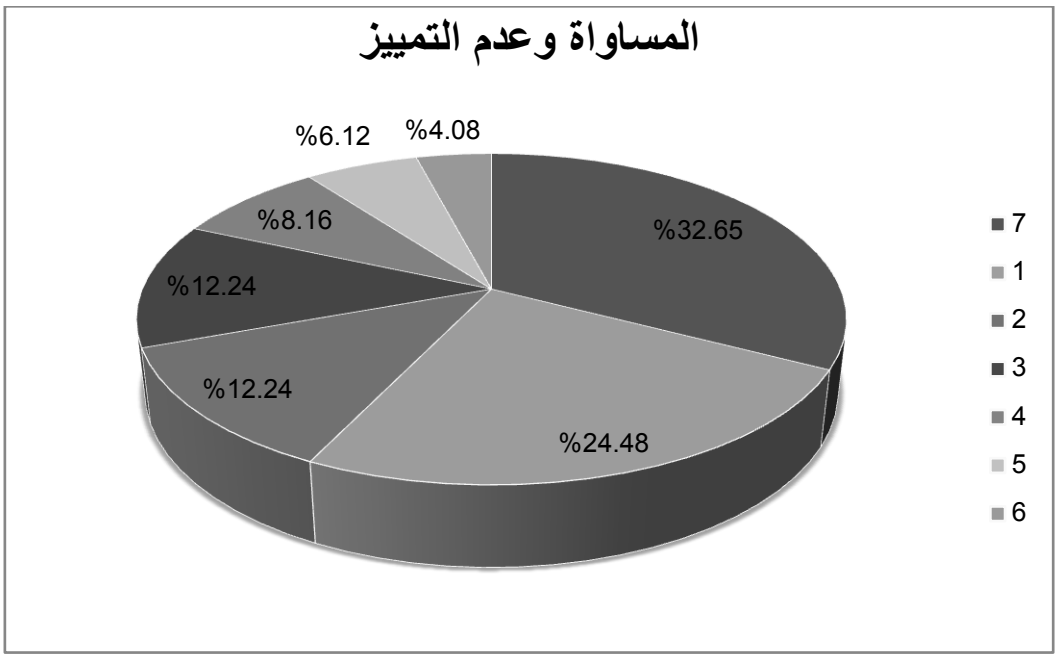

الشكل البياني رقم (14) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الرابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

-مفهوم العدالة الاجتماعية الخامس : الانتماء والولاء :

جدول رقم (14) تكرارات و نسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر :

الرقم	المـؤشــرات	التكرارات	النسبة
6	احترام الدستور و الأنظمة و القوانين و الالتزام بها	9	%21،95
12	تشجيع العمل الاجتماعي و التطوعي	9	%21،95
2	تعزيز الانتماء للوطن و الحفاظ على أمنه و استقراره	5	%12،19
7	ترسيخ مفهوم المواطنة	4	%9،75
5	الدفاع عن الوطن و التضحية من أجله	3	%7،31

3	التمسك بالهوية الوطنية	3	%7،31
1	حب الوطن و الاعتزاز به	2	%4،87
4	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	2	%4،87
10	الحفاظ على الوحدة الوطنية	2	%4،87
8	تقديم المصلحة الوطنية العامة على المصلحة الشخصية	1	%2،43
13	أداء الضرائب	1	%2،43
9	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	0	%0
11	المحافظة على ممتلكات الوطن و مكتسباته	0	%0
14	غرس القيم الوطنية و القومية في نفوس الناشئة	0	%0
15	التكافل الاجتماعي	0	%0
	المجمـــــــوع	**41**	%100

يظهر الجدول رقم (14) أن المؤشران المتعلقان باحترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها ، تشجيع العمل الجماعي والتطوعي جاءا في المرتبة الأولى م بين المؤشرات المحققة لمفهوم **الانتماء والولاء** في

كتاب التربية الوطنية للصف العاشر ، وذلك بنسبة تحقق بلغت (21،95%) لكل منهما احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها هو تعبير عن الشعور بالانتماء إلى الوطن وهذا يؤكد على أهمية احترام

الدستور بما يتضمنه من حقوق وواجبات وكذلك أهمية التزام القوانين والأنظمة في تطور المجتمعات البشرية . وكذلك بالنسبة لتشجيع العمل الجماعي والتطوعي والذي يسهم بصورة ايجابية وفعالة في بناء المجتمع . يليه : تعزيز الانتماء للوطن و الحفاظ على أمنه و استقراره بنسبة تحقق بلغت (12،19 %) . وفي المرتبة الثالثة :ترسيخ مفهوم المواطنة بنسبة تحقق (9،75%) . وفي المرتبة الرابعة : الدفاع عن الوطن و التضحية من أجله ، التمسك بالهوية الوطنية بنسبة تحقق بلغت (7،31%) لكل منهما .

أما المؤشرات الأقل تحققا لهذا المفهوم فهي ذات الأرقام (1– 4 –10 – 8 – 13) على التوالي وهي : حب الوطن و الاعتزاز به ،بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية ، الحفاظ على الوحدة الوطنية ، تقديم المصلحة الوطنية العامة على المصلحة الشخصية ،أداء الضرائب بنسبة تحقق (4،87% – 4،87% – 4،87% – 2،43% – 2،43%) على التوالي.مع العلم بأن هذه المؤشرات قد تم تناولها في كتب التربية الوطنية للصفوف الاعلى. والشكل البياني التالي يوضح ذلك :

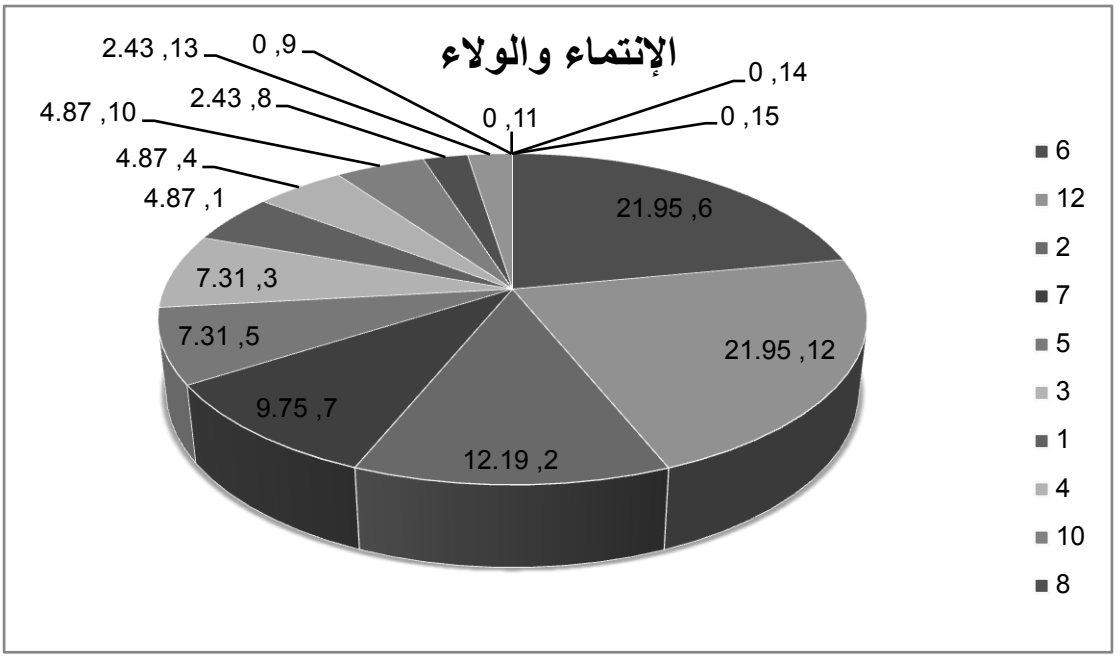

الشكل البياني رقم (15) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم الخامس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

مفهوم **العدالة السادس : حقوق الإنسان :**

جدول رقم (15) تكرارات و نسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة السادس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

الرقم	المـــــؤشـــــرات	التكرارات	النسبة
1	نبذ الإرهاب و العنف	11	%29،72
5	ممارسة الحقوق و تأدية الواجبات	6	%16،21
3	الاهتمام بالطفولة و الأمومة و الشباب	4	%10،81
11	احترام حقوق الإنسان و حمايتها	3	%8،10
10	صيانة الحقوق و الحريات العامة	3	%8،10
4	حق تقرير المصير	3	%8،10

9	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	3	%8،10
6	ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين	2	%5،40
7	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية و العدالة و المساواة و الكرامة	1	%2،70
2	الاعتراف بحقوق الإنسان	1	%2،70
8	التأكيد على الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمواطنين	0	%0
	المجمـــــــوع	37	% 100

يتبين من الجدول رقم (15) أن المؤشر لمفهوم حقوق الإنسان الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو :نبذ الإرهاب و العنف بنسبة تحقق بلغت (29،72%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم وهذا يؤكد على أهمية نبذ الإرهاب والعنف ومكافحته بشتى الوسائل والسبل حيث أكدت أغلب المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمؤتمرات الدولية والعربية إدانتها للإرهاب بمختلف صوره وأشكاله .على الرغم من عدم تبني هيئة الأمم المتحدة حتى الآن تعريفاً محددا للإرهاب وقد صدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة أعمال الإرهاب جميعها التي تعرّض للخطر أرواحا بشرية أو تهدد

الحريات الأساسية بالإضافة إلى أنه أصبح هناك تعاون بين الدول لتبادل المعلومات المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته وتسليم الإرهابيين ومحاكمتهم . يليه : ممارسة الحقوق و تأدية الواجبات بنسبة تحقق بلغت (16،21%) وفي المرتبة الثالثة : الاهتمام بالطفولة و الأمومة و الشباب بنسبة تحقق بلغت (10،81%) وفي المرتبة الرابعة المؤشرات ذات الأرقام (1 – 2 – 4 – 5) على التوالي وهي: احترام حقوق الإنسان و حمايتها ، صيانة الحقوق و الحريات العامة ، حق تقرير المصير ، الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء وذلك بنسبة تحقق بلغت (8،10%) على التوالي لكل منهما .

أما المؤشرات الأقل تحققا فهي (3–9–7) : ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين ،اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية و العدالة و المساواة و الكرامة ، الاعتراف بحقوق الإنسان بنسب تحقق بلغت

(5،40% – 2،70% – 2،70%) على التوالي .

أما المؤشر رقم (10) :التأكيد على الحقوق المدنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمواطنين فلم يحقق في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر . والشكل البياني الآتي يوضح ذلك

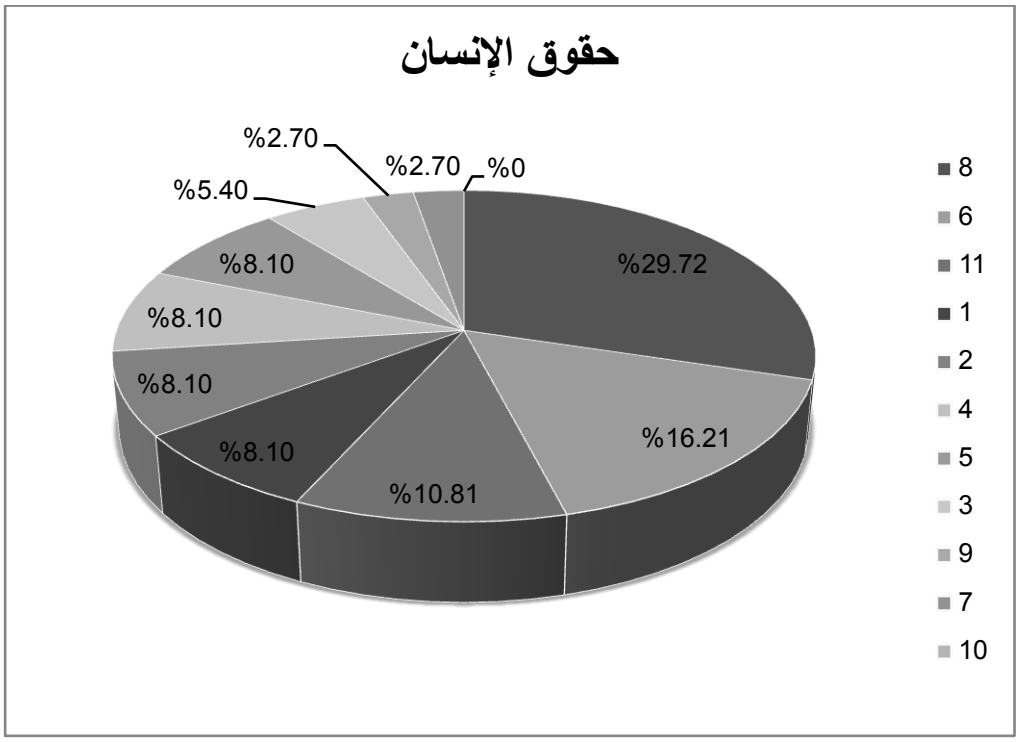

الشكل البياني رقم (16) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم السادس في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

- : مفهوم العدالة الاجتماعية السابع : حق التعليم :

جدول رقم (16) تكرارات ونسب توافر المؤشرات المحققة لمفهوم العدالة السابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر:

الرقم	المؤشرات	التكرارات	النسبة
12	تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة	44	%43،13
8	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	39	%38،23
19	القضاء على الأمية	5	%4،90
16	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	3	%2،94
1	توفير التعليم للجميع دون استثناء	2	%1،96
10	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	2	%1،96
15	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	2	%1،96
2	إلزامية التعليم ومجانيته	1	%0،98
4	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1	%0،98

5	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	1	%0،98
7	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي تحسين نوعية التعليم	1	%0،98
18	رفع كفاءة المعلمين والمتعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب	1	%0،98
6	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	0	%0
9	الحد من انتشار عمالة الأطفال	0	%0
11	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة و الديمقراطية وحقوق الإنسان	0	%0
13	تحقيق الجودة في التعليم	0	%0
14	العناية بالكادر التعليمي والإداري	0	%0
17	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	0	%0
3	تحسين نوعية التعليم	0	%0
	المجموع	**102**	%100

يظهر الجدول رقم (16) أن المؤشرين المتعلقين بتدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة ، تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة جاءا في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم **حق التعليم** في كتاب ا لتربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسب تحقق بلغت (43،13% – 38،23%) على التوالي فالقضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة وتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة أضحت اليوم من القضايا الهامة والأساسية باعتبارها الشغل الشاغل لكت دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء وحظيت البيئة باهتمام المجتمع الدولي حيث شهد زيادة في انتشار الوعي البيئي وبرز التعاون الدولي في مجال التصدي للمخاطر البيئية التي تواجهها دول العالم خلال انعقاد العديد من ال مؤتمرات العالمية التنموية والبيئية لتدارس الطرائق الكفيلة بتنمية بشريــة مستدام ـــة على المستوى العالمي للاهتمام بالبيئة وحمايتها والتنمية البشرية هي عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع منها فالإنسان هو محور عملية التنمية فهو وسيلتها وغايتها والتنمية البشرية تقوم على أساس أربعة عناصر هي : الإنتاجية والعدالة والاستمرارية والمشاركة (عطية ، 2003 ، 129) . والتنمية البشرية هي تطوير لكفايات وقدرات الإفراد فيها للقيام بن\ما يناط بهم في سبيل تنمية أنفسهم ومجتمعهم ويقتضي ذلك اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور وعليه فان التنمية البشرية هي العمود الفقري لأية تنمية انطلاقا من أن التنمية البشرية تستهدف الإنسان والتنمية بوجه عام محورها الإنسان . و في المرتبة الثانية : القضاء على الأمية بنسبة تحقق بلغت (4،90%) و هذا ما يفسر أهمية العمل على القضاء على الأمية الأبجدية

المتمثلة في انعدام القدرة على القراءة والكتابة هذا الأمر الذي بات غير مقبول في هذا العصر عصر المعرفة والعلم والتطور .

وفي المرتبة الثالثة :توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين بنسبة تحقق (2،94%) .

وفي المرتبة الرابعة المؤشرات (1-10-15) على التوالي وهي : توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين ،تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب ، تطوير مناهج التعليم على أسس علمية بنسب تحقق بلغت (1،96% - 1،96% - 1،96%) على التوالي .

أما المؤشرات الأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر فهي ذات الأرقام (2-4-5-7-18) وهي : إلزامية التعليم ومجانيته ، ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم ، ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم ، زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية ، التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي ، رفع كفاءة المعلمين والمتعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب وذلك بنسبة تحقق بلغت (0،98%) على التوالي لكل منهم .

كما يتضح من الجدول رقم (16) ذاته أن المؤشرات (6- 9- 13 - 14- 17- 3) لم تحقق في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وهي : معالجة الرسوب والتسرب الدراسي ، الحد من انتشار عمالة الأطفال ، تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة و الديمقراطية وحقوق الإنسان ، تحقيق الجودة في التعليم ، العناية بالكادر التعليمي والإداري ، تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها ، تحسين نوعية التعليم . على الرغم من أهمية هذه المؤشرات في العملية التربوية والتعليمية . مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات قد وردت في كتب الصفوف الأعلى ومرحلة التعليم الجامعي .

والشكل البياني الآتي يوضح ذلك :

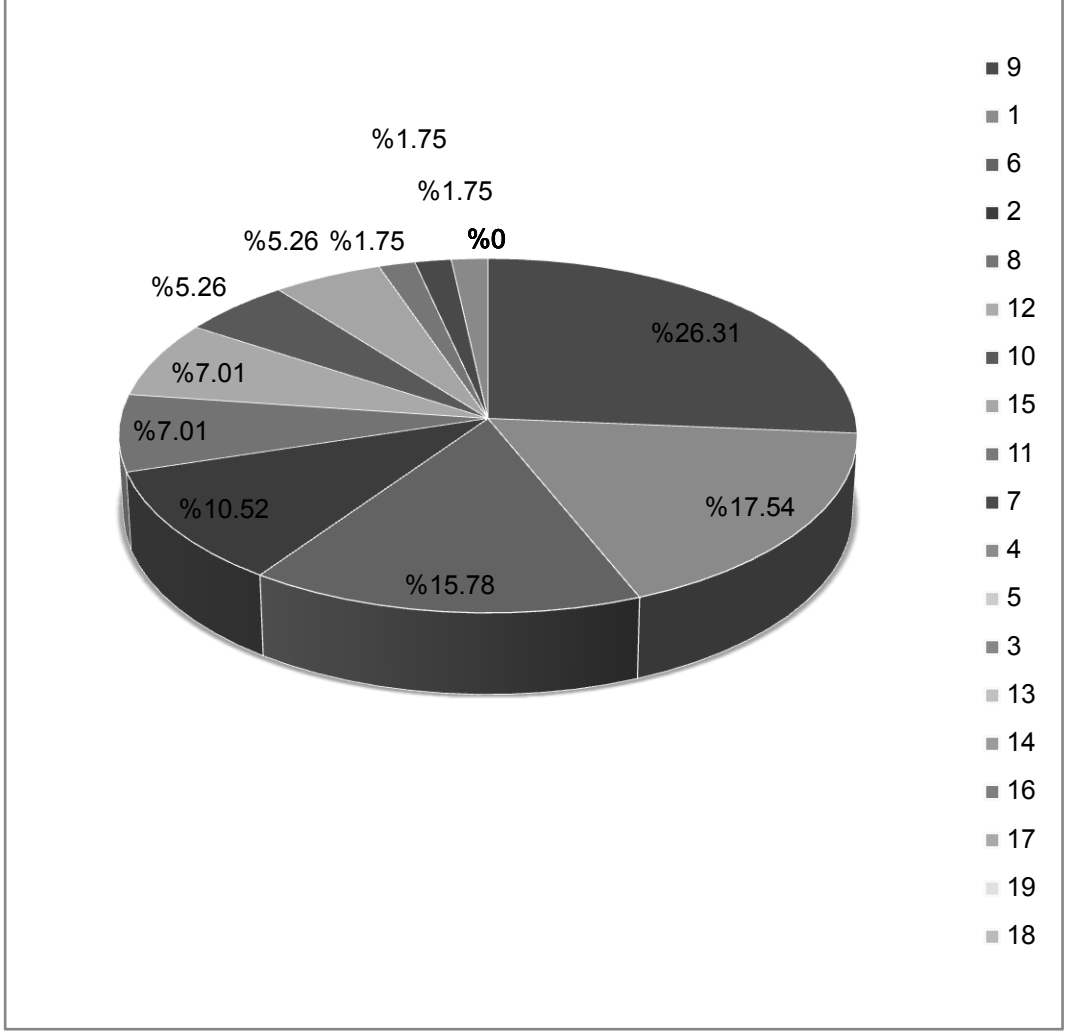

الشكل البياني رقم (17) نسب تحقق المؤشرات المحققة للمفهوم السابع في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

– السؤال الرابع :ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم جمع تكرارات المؤشرات لكل مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية لكتاب الصف العاشر ومن ثم حساب نسبة تحقق كل مفهوم من المجموع الكلي للتكرارات كما يظهر في الجدول الآتي :

جدول رقم (17) تكرارات ونسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف **العاشر**

رقم المفهوم	مفهوم العدالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة
الأول	الحرية	113	%27،69
الثاني	حق التعليم	102	%25
الثالث	الديمقراطية	56	%13،72
الرابع	المساواة وعدم التمييز	49	%12
الخامس	الانتماء والولاء	41	%10،04
السادس	حقوق الإنسان	37	%9،06
السابع	تكافؤ الفرص	10	%2،45
المجموع		**408**	%100

يتبين من الجدول رقم (17) : أن المفهوم الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : الحرية ، بـ (113) تكرار ونسبة تحقق بلغت (27،69%) من إجمالي التكرارات (408) تكررا. يليه :حق التعليم بـ (102%) تكرار ونسبة تحقق بلغت (25%) .وفي المرتبة الثالثة :الديمقراطية بـ (56) تكرارا ونسبة تحقق (13،72%) . وفي المرتبة الرابعة :المساواة وعدم التمييز بـ (49) تكرار ونسبة تحقق (12%) ثم الانتماء والولاء ب(41) ونسبة تحقق (10،04%) . وفي المرتبة السادسة : حقوق الإنسان ب(37) تكرارا ونسبة تحقق (9،06%) . وفي المرتبة السابعة : تكافؤ الفرص ب(10) تكرارات ونسبة تحقق (2،45%) . والشكل البياني الآتي يوضح ذلك

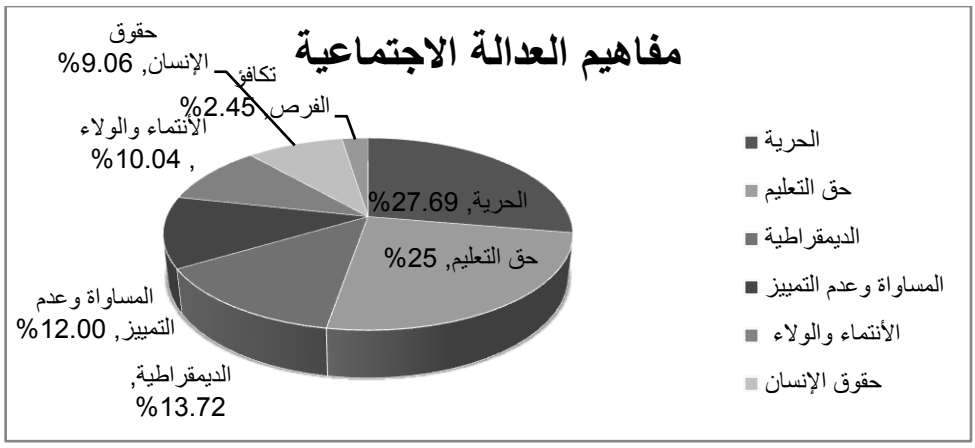

الشكل البياني رقم (18) نسب تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

الفصل السابع

النتائج العامة للبحث والمقترحات

أولاً – نتائج البحث

ثانياً – مقترحات البحث

أولاً – نتائج البحث :

من خلال تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية :

1- إن المؤشرات المحققة لمفهوم **حقوق الإنسان** الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : احترام حقوق الإنسان وحمايتها بنسبة تحقق بلغت (22.80%) من إجمالي درجة تحقق المفهوم البالغ (57) تكرار. يليه في المرتبة الثانية : الدفاع عن الحقوق عن د التعرض للخطر أو الاعتداء بنسبة تحقق (19.29%) وفي المرتبة الثالثة : ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين بنسبة تحقق (15.78%) وفي المرتبة الرابعة : الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب بنسبة تحقق بلغت (1403%) وفي المرتبة الخامسة : التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين بنسبة تحقق بلغت (12.28%) فيما حصلت بقية المؤشرات على نسب أقل .

2- إن المؤشرات المحققة لمفهوم **حق التعليم** الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : الحد من انتشار عمالة الأطفال ، توفير التعليم للجميع دون استثناء ، معالجة الرسوب والتسرب الدراسي ، إلزامية التعليم ومجانيته ، تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة بنسبة تحقق بلغت (26.31% - 17.54% - 15.38% - 10.52% - 7.01%) على التوالي . أما المؤشرات المحققة لهذا الهدف الأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع فه ي : تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب ، تطوير مناهج التعليم على أسس علمية ، تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعليم الذاتي ، ترسيخ قيمة المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم بنسب تحقق بلغت (5.26% - 5.26% -1.75% - 1.75% -% 1.75) على التوالي

3- إن المؤشر ا لمتعلق بدفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة جاء في المرتبة الأولى بين المؤشرات المحققة لهدف **الحرية** وذلك بنسبة تحقق بلغت

(47.05%) يليه : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار ، حرية العقيدة والعبادة ، حرية المشاركة في الشؤون العامة الوطنية بنسبة تحقق بلغت (9.80%) لكل مؤشر منها .

وفي المرتبة الثالثة : ضمان حرية الوطن والمواطن بنسبة تحقق (7.84%) أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

4- إن المؤشرين المتعلقين بالمساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين ، التخلص من كافة أشكال التمييز جاءا في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم : **المساواة وعدم التمييز** وذلك بنسبة تحقق بلغت (30%) لكل منهما يليه : اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بنسبة تحقق بلغت (20%) وفي المرتبة الثالثة : التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسبة تحقق (16،66%) ثم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (3.30%) .

في حين لم تحقق المؤشرات الأخرى وهي : تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم .

5- إن المؤشر المحقق في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من بين المؤشرات السبعة المحققة لمفهوم **تكافؤ الفرص** هو تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطن ين بنسبة تحقق (40%) يليه : تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف بنسبة تحقق بلغت (30%) وفي المرتبة الثالثة : تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر بنسبة تحقق بلغت (20%) أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

6-إن نسبة تحقق المؤشر السابع : تعزيز مفهوم المواطنة بلغت (27.77%) من إجمالي تكرارات مفهوم **الانتماء والولاء** في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر البالغ (18) تكرار . يليه : حب الوطن والاعتزاز به ، الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله بنسبة تحقق بلغت (16.66%) لكل منهما وفي المرتبة الثالثة : احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها بنسبة تحقق بلغت (11.11%) في حين حصلت المؤشرات الأخرى على نسبة أقل .

7- إن المؤشرين المحققين في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من بين المؤشرات الثلاثة عشر المحققة لمفهوم **الديمقراطية** هما : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها بنسبة تحقق بلغت (28.57%) لكل منهما وفي المر تبة الثانية : وجود

مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة ، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسبة تحقق (14،28%) لكل منهما . أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

8- إن مفهومي العدالة الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هما : **حقوق الإنسان** ، **حق التعليم** بـ (57) تكرار ونسبة تحقق بلغت (23.07%) لكل منهما يليه : **الحرية** بـ (51) تكرار ونسبة تحقق (20.64%) وفي المرتبة الثالثة : **المساواة وعدم التمييز** بـ (30) تكرار ونسبة تحقق (12.14%) وفي المرتبة الخامسة : **الانتماء والولاء** بـ (18) تكرار ونسبة تحقق (7.28%) في حين حل مفهوم **الديمقراطية** في المرتبة السادسة بـ (14) تكرار ونسبة تحقق بلغت (5.66%) .

9- إن المؤشر رقم (9) المتعلق بدفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم **الحرية** في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (75.22%) يليه المؤشرات ذات الأرقام (5-3-4-8) وهي : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار ، حرية وسائل الإعلام الهادفة والمسؤولة ،ضمان حرية الوطن والمواطن ، حرية الترشيح والانتخاب بنسب تحقق بلغت (7.07% - 6.19% - 3.53% - 2.65%) على التوالي. في حين حصلت بقية المؤشرات على نسب أقل .

10- إن المؤشرات المحققة لمفهوم **حق التعليم** الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هي (12-8-5-3) تدريس الـقضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة، تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، القضاء على الأمية ، توفير التد ريس والتأهيل المناسب للم علمين بنسب تحقق بلغت (43.13% - 38.23% - 4.90% - 2.94) على التوالي . بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

11- إن المؤشر رقم (13) المتعلق بالاستقرار السياسي جاء في المرتبة الأولى بين ا لمؤشرات المحققة لمفهوم **الديمقراطية** في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (17.85%) يليه

المؤشر رقم (1) التعددية السياسية بنسبة تحقق (14.28%) وفي المرتبة الثالثة المؤشر رقم (7) : بناء النظام الديمقراطي الشعبي بنسبة تحقق بلغت (12.5%) وفي المرتبة الرابعة المؤشرات (2-8-10) وهي : التعددية الاقتصادية ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها ، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسبة تحقق (8.92%) لكل منها . وفي المرتبة الخامسة المؤشران (4-6) وهما :

الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة ، تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي بنسبة تحقق بلغت (7.14%) لكل منهما .

في حين أن بقية المؤشرات ذات الأرقام (5-11-12-3-9) وهي : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن ، احترام مبدأ العيش المشترك ، وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة ، تعزيز دور الديمقراطية ، تحقيق الفصل بين السلطات قد حصلت على نسب أقل .

12- إن المؤشر لمفهوم **المساواة وعدم التمييز** الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : التخلص من كافة أشكال التمييز بنسبة تحقق بلغت (32.65%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم يليه في المرتبة : اعتماد مبدأ المساوا ة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بنسبة تحقق (24.48%) وفي المرتبة الثالثة : تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء ، التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسبة تحقق بلغت (12.24%) لكل منهما وفي المرتبة الرابعة : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (6.12%) وفي المرتبة السادسة : تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم بنسبة تحقق بلغت (4.08%) .

13- إن المؤشرين المتعلقين باحترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها ،تشجيع العمل الجماعي والتطوعي جاءا في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم **الانتماء والولاء** في كتاب التربية الوطنية للصف ا لعاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (21.95%) لكل منها .يليه تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره بنسبة تحقق (12.19%) وفي المرتبة الثالثة : ترسيخ مفهوم المواطنة بنسبة تحقق بلغت (9.75%) وفي المرتبة الرابعة : الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله ، التمسك بالهوية الوطنية بنسبة تحقق (7.31%) لكل منها بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

14- إن المؤشر المتعلق بنبذ الإرهاب والعنف جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم **حقوق الإنسان** في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (29.72%) يليه : ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات بنسبة تحقق بلغت (16.21%) وفي المرتبة الثالثة : الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب بنسبة تحقق (10.81%) وفي المرتبة الرابعة : احترام حقوق الإنسان وحمايتها ، صيانة الحقوق والحريات العامة ، حق تقرير المصير ، الدفاع عن الحقوق عن التعرض للخطر أو الاعتداء بنسبة تحقق بلغت (8.10%) لكل منهما ، بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

15- إن المؤشر لمفهوم تكافؤ الفرص الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف بنسبة تحقق بلغت (40%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم يليه في المرتبة : تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين ، تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية بنسبة تحقق (20%) لكل منهما في حين حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

16- إن مفهوم العدالة الاجتماعية الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : **الحرية** بـ (113) تكرار ونسبة تحقق بلغت (27.69%) من إجمالي التكرارات (408) تكراراً يليه : **حق التعليم** بـ (102) تكرار ونسبة تحقق بلغت (25%) وفي المرتبة الثالثة : **الديمقراطية** بـ (56) تكراراً ونسبة تحقق بلغت (13.72%) وفي المرتبة الرابعة : **المساواة** وعدم التمييز بـ (49) تكراراً ونسبة تحقق (12%) وفي المرتبة الخامسة **الانتماء والولاء** بـ (41) تكراراً ونسبة تحقق بلغت (10.04%) وفي المرتبة السادسة : **حقوق الإنسان** بـ (37) تكراراً ونسبة تحقق (9.06%) وفي المرتبة السابعة : **تكافؤ الفرص** بـ (10) تكرارات ونسبة تحقق بلغت (2.45%).

ثانياً – مقترحات البحث :

في ضوء نتائج البحث يقترح الباحث ما يلي :

1- تضمين كتب التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي للمفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ، كالحرية والديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الإنسان وحق التعليم ، والتركيز عليها وإيلاءها الأهمية المطلوبة، وخاصة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي على أن لا تخلو أي من الوحدات الدراسية من التطرق لمفاهيم العدالة ومؤشراتها ، وخاصة ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد، حق الترشيح والانتخاب ، حق تأسيس الجمعيات والأحزاب والنوادي ومؤسسات المجتمع المدني ، حق مقاومة الظلم والاستبداد ، حق مقاومة الاحتلال والعدوان، حق التعلم، حق الملكية ، حق العمل ، تكافؤ الفرص ، المساواة وعدم التمييز ، حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، المنظمات الدولية الراعية لحقوق الإنسان، الإجراءات التطبيقية لحماية حقوق الإنسان، دور القضاء في حماية حقوق الإنسان واستقلالية السلطة القضائية والتأكيد على كل المفاهيم والقيم التي ترتبط مباشرة بالحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية.

2- تضمين منهاج التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بالعديد من مواضيع حقوق الإنسان، والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وأبرز الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية)، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة وحقوق الطفل والأمومة ، وإبراز نصوص من هذه الاتفاقيات في كتب التربية الوطنية.

3- التوسع في تدريس مبادئ حقوق الإنسان ضمن مناهج التربية الوطنية لجميع المراحل التعليمية ، بدءً من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، فالتعليم الجامعي بكافة اختصاصاته, وكذلك التعليم العالي مع التركيز

على بعض الاختصاصات الجامعية , كاختصاص مع لم الصف في كليات التربية ، وإفراد أبحاث عن حقوق الطفل، لأن المدرس المتمكن من حقوق الطفل قادر على إحداث نقلة نوعية في حياة الأطفال وذلك عن طريق أتاحته الفرصة لهم للتعبير عن أفكارهم ، والحصول على المعلومات المتعلقة بكرامتهم الإنسانية، وتضمين مناهج التربية الوطنية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل استناداً إلى الأبحاث التربوية و الدراسات النفسية المتعلقة بخصائص ذهنية الطفل واستعداداته الفطرية.

4- نشر كراسات تعنى بمفاهيم العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان لكل العاملين في الوظائف الحكومية وغير الحكومية، والمرشحين لانتخابات مجلس الشعب والمجالس المحلية والأحزاب والمنظمات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك توزيعها على الطلبة في المدارس والجامعات والمعاهد والكليات العسكرية والشرطية.

5- التأثير في سلوك المتعلمين وتصرفاتهم و تطوير أنماط العلاقات الاجتماعية بما يتفق وقيم العدالة والديمقراطية والحرية والمساواة، ونشر ثقافة الديمقراطية بما تحتويه من مبادئ وقواعد تحكم علاقة المواطنين ببعضهم البعض، وعلاقتهم بالسلطة ودور الديمقراطية في تنظيم حياة الأفراد والشعوب

و المجتمعات الإنسانية،وإضافة تمارين إلى مناهج التربية الوطنية ترسخ مفهوم ما جرى تدريسه في ذهنية المتعلم .

6- تنمية مفاهيم المواطنة والانتماء ومحار بة التمييز بمختلف أشكاله ، والالتزام بالقوانين والأنظمة وتطويرها، وتأدية الضرائب وخدمة العلم والدفاع عن الوطن ، وتمتين تعلق المتعلمين بهويتهم الوطنية وبأرضهم ووطنهم، وتزويد المتعلمين بالثقافة والكفايات اللازمة لممارسة المواطنة بأبعادها المختلفة ، وإعادة النظر في مناهج التعليم بما يعزز الانتماء الوطني ، وتنمية الجوانب الوجدانية المتعلقة بحب

الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه ثم ترجمة هذا الحب والولاء على أرض الواقع ، والتدريب على ممارسة الحقوق والواجبات داخل المدرسة لاكتساب المهارات اللازمة لذلك مستقبلاً .

7- التركيز على تعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ قيم المواطنة في نفوس المتعلمين من خلال موضوعات المناهج الدراسية، وتقديم تصور مقترح لتربية المواطنة في الجمهورية العربية السورية ، يقوم على تنمية المواطنة في ضوء السياسة التعليمية السورية، مع التأكيد على دور كل من (السياسة التعليمية العامة،

الإعلام، الأسرة، المدرسة، المؤسسات الثقافية المختلفة) والوقوف على الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة من خلال بعض التجارب العالمية.

8- غرس قيم العدالة وحقوق الإنسان في نفوس المتعلمين ، وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم وحقوق الآخرين وواجباتهم أيضاً، وتحويل هذه القيم والمعرفة إلى سلوك يحكم تصرفاتهم في المجتمع ، وهذا ما يجب أن يتوخاه المنهاج في مختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي ، آخذاً بعين الاعتبار إمكانات المتعلمين على استيعاب المعرفة تبعاً لأعمارهم.

9- التنويع في موضوعات المنه اج بما يحقق قيم ومفاهيم العدالة الاجتماعية ، وتنمية الاتجاهات والمهارات التي تمكن المتعلمين من المساهمة في حياة ا لجماعة مثل تحمل المسؤولية والتعاون واحترام الآخرين واحترام حقوقهم ، والولاء للوطن وحسن استخدام المرافق العامة والمحافظة عليها ، عن طريق إشراك المتعلمين في ألوان النشاط المختلفة.

10- تنمية مفهوم الاعتراف بوجود الآخرين في المجتمع ، ووعي المتعلم لحقوقهم مقابل وعيه لحدود حقوقه واحترام حريات الآخرين وآرائهم وملكياتهم ، كشرط ضروري لتمتعه بحريته والحفاظ على ملكيته وذلك في إطار الصف والمدرسة والحي ، وإشاعة الحرية في المؤسسات الثقافية والتعليمية، وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي ضماناً لرفع الكفاءة في العمل وتجديده وتطويره .

إضافة إلى فعالية تعليم مبادئ الحرية والديمقراطية، ومنها حرية التعبير من خلال الأنشطة والحوارات ورفع مستوى مهارات المتعلمين المتعلقة بكيفية مناقشة الآراء والأفكار، مع أهمية التركيز على إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعبير عن آرائهم بحرية تامة في أثناء تدريس التربية الوطنية، وهذا ما يعد من خصائص المواطنة الفعّالة .

11- تربية المتعلم على النقد والنقاش وتقبل الآخر ، وحل المشكلات بروح التعاون والعدالة والمساواة ورفع مستوى مساهمته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتعزيز مشاركته الحرة في الحياة الوطنية العامة ، وتعزيز وعيه لهويته العربية وبانتمائه العربي المنفتح على الإنسانية ، بمعزل عن فوارق اللون والدين واللغة والثقافة وغيرها ،وترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية والتمسك بها لترشيد السلوك اليومي وتمتين الروابط الإنسانية بين أفرد المجتمع .

12- لن تتحقق العدالة في أي مجتمع من المجتمعات إلاّ بالتربية ، وهذا يعني نشر المعرفة والتعليم للجميع ليس فقط كحق إنساني نصت عليه كافة النظم والدساتير في المج تمعات، بل لأن التربية والتعليم هي أداة التنمية وطريق الوصول إلى إصلاح المجتمع ، إن هي انتهجت العدالة في التربية كقيمة محورية في أهدافها وطرق تنفيذها كافة ، ولهذا يجب أن يحظى التعليم بالدعم والمؤازرة والإنف اق الّا محدود من أجل تعليم كافة شرائح المجتمع ، وفي كل المستويات ، ويجب على الدولة دراسة السبل والإمكانات من أجل نشر التعليم بين كافة أفراد المجتمع، ولا سيما في مراحله الأساسية، باعتبارهالخطوة الأولى في سبيل تحقيق التنمية البشرية. مع التأكيد على التعلم الذاتي بأشكاله المختلفة والذي يعكس اهتمام الدولة بتوفير الفرص التعليمة للمواطنين بشكل متكافئ ، و بتقديم الخدمات التربوية لجميع الراغبين به . إضافة إلى التعليم المستمر الذي يساعد الفرد على اكتشاف المهارات والقدرات التي تمكنه من مواجهة المواقف المختلفة في ا لنشاطات الاجتماعية والاقتصادية و الأسرية والتربوية والسياسية ، وكذلك تزويده بالمعلومات

التي يستطيع من خلالها التعرف على المشكلات التي تواجهه وتشخيصها وتحليل عواملها ثم العمل على معالجتها والوصول إلى حلول علمية لها.

وكذلك تنفيذ برامج محو الأمية، وتعليم الكبار كاستخدام القنوات التلفزيونية التي يمكن أن تقدم للمرأة بوجه خاص وللأميين بوجه عام برامج تعليمية بدون الالتحاق بالصفوف التقليدية . والتركيز على أهمية التعليم التقني والممارسة العملية، لاكتساب المهارات العلمية اللازمة للتعامل مع التقنيات التعليمية الحديثة وتنمية اتجاهات إيجابية نحو العمل والمهن ، للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية . مع الاهتمام بشخصية المتعلم القادرة على الإحساس بالعدالة في مجتمعها .

13- تعزيز الحرية الشخصية والتعاون، عن طريق جعل المتعلم محور العملية التعليمية والمبادر إليها في إطار التمرس على العمل الجماعي والتعاوني ، والتي من شأنها أن تساهم في وضع أسس المواطنة في نفوس النشء، وإبعادهم عن الاكتفاء بمواطنة جامدة ورفض التعصب وبناء الوحدة الوطنية على أساس المواطنة دون تمييز ، وعلى الم ساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الانتماءات على اختلاف أنواعها.

14- نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والالتزام بالقيم الاجتماعية والمدنية ، وتحديدا قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح والاعتراف بالآخر واحترام خصوصيته.

15- ضرورة الانفتاح على المستجدات العالمية، والإفادة من تجارب الدول التي نجحت في تطوير مناهج التربية الوطنية، وإدخال مفاهيم العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان فيها ، وذلك بما يلبي حاجات الأفراد الشخصية ضمن إطار المجتمع ومصلحته العامة، وإجراء تقييم دوري لمردود تدريس هذه المواضيع وخاصة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ، مع ضرورة توظيف بعض الموضوعات بشكل جيد لتحقيق أهداف المنهاج في استيعاب أهم مفاهيم العدالة الاجتماعية، سيما وأن المنهاج قد أغفل بعض جوانب

المحتوى ذات الأهمية الكبيرة في تدريس مفاهيم العدالة والحرية وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان وحق التعليم والمساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتعليم المرأة وانخراطها في سوق العمل ، وبالتالي الاستفادة من إمكاناتها وقدراتها في بناء المجتمع وتطويره وإسهامها في تحقيق التنمية الشاملة بشكل عام، مع أهمية وجود موضوعات أكثر حداثة مثل حقوق الإنسان والتنمية والبيئة والموضوعات ذات الصفة العالمية .

16- تشجيع عقد مؤتمرات وندوات والقيام بدراسات وأبحاث تتناول بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً كل مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية التي ناقشتها هذه الدراسة، من أجل تفعيل هذه المفاهيم بما ترتكز عليه من قيم ومبادئ في مناهج التربية الوطنية .

17- يوصي الباحث بإجراء دراسات أخرى بهدف التحليل النوعي لمنهج التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية ، بهدف التعرف على محتواها من حيث تضمنها لمفاهيم العدالة الاجتماعية ولا سيما الحرية والديمقراطية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والانتماء والولاء وحقوق الإنسان وحق التعليم .

ملخص البحث باللغة العربية

عنوان البحث : مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي " دراسة تحليلية تقويمية "

إعداد الطالب : مثقال الخليل

إشراف الدكتور :إبراهيم المصري

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، من خلال تحليل هذين الكتابين وبيان مدى تضمنهما لمفاهيم العدالة الاجتماعية، و التي كانت مطلب الرسالات السماوية، كما كانت مطلب الفلاسفة الكبار الذين كتبوا في السياسة والأخلاق، فقد شغل مفهوم العدالة منذ القديم أذهان الحكماء والفلاسفة فتعرضوا لبحث فكرة العدالة في محاولة للوصول إلى تحديد مضمونها والأساس الذي تقوم عليه . وأخذ مفهوم العدالة معنى عميقا في الأديان السماوية كافة، فكل الرسالات كان هدفها واحد وهو إقامة العدل بين الناس، حيث كلف الله الرسل والأنبياء بالدعوة إلى العدالة وإقامتها على الأرض.

وفي ظل المتغيرات التي يشهدها العالم والمجتمع العربي بقيت العدالة الاجتماعية وما تتضمنه من مفاهيم متعلقة بها كالحرية والديمقراطية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والولاء والانتماء وحقوق الإنسان وحق التعليم هدفا معلنا للسياسة التعليمية ومطلبا أساسيا لها في كل الدساتير والقوانين التي صدرت حتى الآن . وفي إطار اهتمام وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية بتطوير منهاج التربية الوطنية وتغيير تسميته من تربية قومية إلى تربية وطنية، وتطبيقه لأول مرة خلال العام الدراسي 2010 – 2011 م ولا سيما في الصفين السابع والعاشر ولأهمية مقررات التربية الوطنية، وحتى يحقق هذا المقرر في الصفين السابع والعاشر للأهداف المرجوة من وجوده، ولأهمية مفاهيم العدالة الاجتماعية وتأثيرها و انعكاساتها على النظام التعليمي في الجمهورية العربية السورية يرى الباحث أهمية وضرورة تناول هذين الكتابين الجديدين بالبحث والتحليل لمعرفة مدى تحقيقهما للعدالة الاجتماعية، وما تتضمنه من مفاهيم متعلقة بها كالحرية والديمقراطية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والانتماء والولاء وحقوق الإنسان وحق التعليم.

من هنا فقد تناول البحث هذا الموضوع، وتضمن (7) فصول تناول الجانب النظري عدة فصول :(الأول – الثاني – الثالث – الرابع)، كما تناول الفصل الخامس والسادس والسابع إجراءات البحث ونتائجه ومقترحاته .

– مشكلة البحث وأسئلته :

تركزت مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي : **هل تتوافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي و ما مدى هذا التوافر ؟**

أما **أسئلة البحث** فقد سعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1 - ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

2 - ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

3 - ما مدى توافر مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

4 - ما درجة تحقق مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

5 - ما نتائج تحليل محتوى كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية ومدى تبني هذه الكتب لمفاهيم العدالة الاجتماعية ؟

– منهج البحث وأدواته :

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في استخلاص نتائج البحث، باستخدام أسلوب تحليل المضمون، معتمداً على المعيار – أداة البحث – المعد من قبل الباحث .

- **عينة البحث (مادة التحليل) :**

تناول موضوع البحث تحليل :

- كتاب التربية الوطنية للصف الأول الإعدادي من مرحلة التعليم الأساسي

- كتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوي من مرحلة التعليم الثانوي

- **حدود البحث :**

أ – الحدودالعلمية : تم تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية اللذين بدئ بتدريسهما لأول مرة خلال العام الدراسي / 2010 – 2011 م / بعد تغيير تسميتهما من تربية قومية إلى تربية وطنية .

ب – الحدود الزمانية : جرت الدراسة خلال العام الدراسي / 2013 – 2014 / م

- **نتائج البحث :**

من خلال تحليل كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر توصل البحث الحالي إلى النتائج الآتية :

1– إن المؤشرات المحققة لمفهوم حقوق الإنسان الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : احترام حقوق الإنسان وحمايتها بنسبة تحقق بلغت (22.80%) من إجمالي درجة تحقق المفهوم البالغ (57) تكرار. يليه في المرتبة الثانية : الدفاع عن الحقوق عن التعرض للخطر أو الاعتداء بنسبة تحقق (19.29%) وفي المرتبة الثالثة : ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين بنسبة تحقق (15.78%) وفي المرتبة الرابعة : الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب بنسبة تحقق بلغت (1403%) وفي المرتبة

الخامسة : التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين بنسبة تحقق بلغت (12.28%) فيما حصلت بقية المؤشرات على نسب أقل .

2– إن المؤشرات المحققة لمفهوم حق التعليم الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هي : الحد من انتشار عمالة الأطفال ، توفير التعليم للجميع دون استثناء ، معالجة الرسوب والتسرب الدراسي ، إلزامية التعليم ومجانيته ، تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة بنسبة تحقق بلغت (26.31% – 17.54% – 15.38% – 10.52% – 7.01%) على التوالي

. أما المؤشرات المحققة لهذا الهدف الأقل تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع فهي : تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب ، تطوير مناهج التعليم على أسس علمية ، تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعليم الذاتي ، ترسيخ قيمة المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم بنسب تحقق بلغت (5.26% – 5.26% –1.75% – 1.75% –% 1.75) على التوالي .

3– إن المؤشر المتعلق بدفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة جاء في المرتبة الأولى بين المؤشرات المحققة لهدف الحرية وذلك بنسبة تحقق بلغت (47.05%) يليه : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار ، حرية العقيدة والعبادة ، حرية المشاركة في الشؤون العامة الوطنية بنسبة تحقق بلغت (9.80%) لكل مؤشر منها .

وفي المرتبة الثالثة : ضمان حرية الوطن والمواطن بنسبة تحقق (7.84%) أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

4– إن المؤشرين المتعلقين بالمساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين ، التخلص من كافة أشكال التمييز جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم : المساواة وعدم التمييز وذلك بنسبة تحقق بلغت (30%) لكل منهما يليه : اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بنسبة تحقق بلغت (20%) وفي المرتبة الثالثة : التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسبة تحقق (66،16%) ثم تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (3.30%) .

في حين لم تحقق المؤشرات الأخرى وهي : تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم .

5– إن المؤشر المحقق في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من بين المؤشرات السبعة المحققة لمفهوم تكافؤ الفرص هو تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين بنسبة تحقق (40%) يليه : تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف بنسبة تحقق بلغت (30%) وفي المرتبة الثالثة : تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر بنسبة تحقق بلغت (20%) أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

6- إن نسبة تحقق المؤشر السابع : تعزيز مفهوم المواطنة بلغت (27.77%) من إجمالي تكرارات مفهوم الانتماء والولاء في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر البالغ (18) تكرار . يليه : حب الوطن والاعتزاز به ، الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله بنسبة تحقق بلغت (16.66%) لكل منهما وفي المرتبة الثالثة : احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها بنسبة تحقق بلغت (11.11%) في حين حصلت المؤشرات الأخرى على نسبة أقل .

7- إن المؤشرين المحققين في كتاب التربية الوطنية للصف السابع من بين المؤشرات الثلاثة عشر المحققة لمفهوم الديمقراطية هما : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها بنسبة تحقق بلغت (28.57%) لكل منهما وفي المرتبة الثانية : وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة ، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسبة تحقق (28،14%) لكل منهما . أما المؤشرات الأخرى فقد حصلت على نسب أقل .

8- إن مفهومي العدالة الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف السابع هما : حقوق الإنسان ، حق التعليم بـ (57) تكرار ونسبة تحقق بلغت (23.07%) لكل منهما يليه : الحرية بـ (51) تكرار ونسبة

تحقق (20.64%) وفي المرتبة الثالثة : المساواة وعدم التمييز بـ (30) تكرار ونسبة تحقق (12.14%) وفي المرتبة الخامسة : الانتماء والولاء بـ (18) تكرار ونسبة تحقق (7.28%) في حين حل مفهوم الديمقراطية في المرتبة السادسة بـ (14) تكرار ونسبة تحقق بلغت (5.66%) .

9- إن المؤشر رقم (9) المتعلق بدفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها الوطنية واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم الحرية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (75.22%) يليه المؤشرات ذات الأرقام (5-3-4-8) وهي : حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار ، حرية وسائل الإعلام الهادفة والمسؤولة ،ضمان حرية الوطن والمواطن ، حرية الترشيح والانتخاب بنسب تحقق بلغت (7.07% - 6.19% - 3.53% - 2.65%) على التوالي. في حين حصلت بقية المؤشرات على نسب أقل .

10- إن المؤشرات المحققة لمفهوم حق التعليم الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هي (12-8-5-3) تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية والبيئة، تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة ،

القضاء على الأمية ، توفير التدريس والتأهيل المناسب للمعلمين بنسب تحقق بلغت (43.13% – 38.23% – 4.90% – 2.94) على التوالي . بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

11– إن المؤشر رقم (13) المتعلق بالاستقرار السياسي جاء في المرتبة الأولى بين المؤشرات المحققة لمفهوم الديمقراطية في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (17.85%) يليه المؤشر رقم (1) التعددية السياسية بنسبة تحقق (14.28%) وفي المرتبة الثالثة المؤشر رقم (7) : بناء النظام الديمقراطي الشعبي بنسبة تحقق بلغت (12.5%) وفي المرتبة الرابعة المؤشرات (2–8–10) وهي : التعددية الاقتصادية ، مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها ، احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار بنسبة تحقق (8.92%) لكل منها . وفي المرتبة الخامسة المؤشران (4–6) وهما : الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة ، تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي بنسبة تحقق بلغت (7.14%) لكل منهما .

في حين أن بقية المؤشرات ذات الأرقام (5–11–12–3–9) وهي : مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن ، احترام مبدأ العيش المشترك ، وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة ، تعزيز دور الديمقراطية ، تحقيق الفصل بين السلطات قد حصلت على نسب أقل .

12– إن المؤشر لمفهوم المساواة وعدم التمييز الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : التخلص من كافة أشكال التمييز بنسبة تحقق بلغت (32.65%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم يليه في المرتبة : اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات بنسبة تحقق (24.48%) وفي المرتبة الثالثة : تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء ، التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة بنسبة تحقق بلغت (12.24%) لكل منهما وفي المرتبة الرابعة : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بنسبة تحقق بلغت (6.12%) وفي المرتبة السادسة : تقبّل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم بنسبة تحقق بلغت (4.08%) .

13– إن المؤشرين المتعلقين باحترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها ،تشجيع العمل الجماعي والتطوعي جاءا في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم الانتماء والولاء في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (21.95%) لكل منها .يليه تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره بنسبة تحقق (12.19%) وفي المرتبة الثالثة : ترسيخ مفهوم المواطنة بنسبة

تحقق بلغت (9.75%) وفي المرتبة الرابعة : الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله ، التمسك بالهوية الوطنية بنسبة تحقق (7.31%) لكل منها بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

14- إن المؤشر المتعلق بنبذ الإرهاب والعنف جاء في المرتبة الأولى من بين المؤشرات المحققة لمفهوم حقوق الإنسان في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر وذلك بنسبة تحقق بلغت (29.72%) يليه : ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات بنسبة تحقق بلغت (16.21%) وفي المرتبة الثالثة : الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب بنسبة تحقق (10.81%) وفي المرتبة الرابعة : احترام حقوق الإنسان وحمايتها ، صيانة الحقوق والحريات العامة ، حق تقرير المصير ، الدفاع عن الحقوق عن التعرض للخطر أو الاعتداء بنسبة تحقق بلغت (8.10%) لكل منهما ، بينما حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

15- إن المؤشر لمفهوم تكافؤ الفرص الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم وعلى الوظائف بنسبة تحقق بلغت (40%) من إجمالي درجة تحقق هذا المفهوم يليه في المرتبة : تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم ولجميع المواطنين ، تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية بنسبة تحقق (20%) لكل منهما في حين حصلت المؤشرات الأخرى على نسب أقل .

16- إن مفهوم العدالة الاجتماعية الأكثر تحققاً في كتاب التربية الوطنية للصف العاشر هو : الحرية بـ (113) تكرار ونسبة تحقق بلغت (27.69%) من إجمالي التكرارات (408) تكراراً يليه : حق التعليم بـ (102) تكرار ونسبة تحقق بلغت (25%) وفي المرتبة الثالثة : الديمقراطية بـ (56) تكراراً ونسبة تحقق بلغت (13.72%) وفي المرتبة الرابعة : المساواة وعدم التمييز بـ (49) تكراراً ونسبة تحقق (12%) وفي المرتبة الخامسة الانتماء والولاء بـ (41) تكراراً ونسبة تحقق بلغت (10.04%) وفي المرتبة السادسة : حقوق الإنسان بـ (37) تكراراً ونسبة تحقق (9.06%) وفي المرتبة السابعة : تكافؤ الفرص بـ (10) تكرارات ونسبة تحقق بلغت (2.45%).

– مقترحات البحث :

و قد توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات منها ما يلي :

1– تضمين كتب التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي للمفاهيم المتعلقة بالعدالة الاجتماعية كالحرية والديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز وحقوق الإنسان وحق التعليم، والتركيز عليها وإيلاءها الأهمية المطلوبة، وخاصة في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، على أن لا تخلو أي من الوحدات الدراسية من التطرق لمفاهيم العدالة ومؤشراتها، وخاصة ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وحرية المعتقد، حق الترشيح والانتخاب ، حق تأسيس الجمعيات والأحزاب والنوادي ومؤسسات المجتمع المدني ، حق مقاومة الظلم والاستبداد ، حق مقاومة الاحتلال والعدوان، حق التعلم، حق الملكية ، حق العمل ، تكافؤ الفرص ، المساواة وعدم التمييز ، حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ، المنظمات الدولية الراعية لحقوق الإنسان، الإجراءات التطبيقية لحماية حقوق الإنسان، دور القضاء في حماية حقوق الإنسان واستقلالية السلطة القضائية والتأكيد على كل المفاهيم والقيم التي ترتبط مباشرة بالحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان ضمن المناهج التربوية.

2– تضمين منهاج التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي بالعديد من مواضيع حقوق الإنسان والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأبرز الاتفاقيات الدولية الراعية لحقوق الإنسان .

3– التوسع في تدريس مبادئ حقوق الإنسان ضمن مناهج التربية الوطنية لجميع المراحل التعليمية، مع التركيز على بعض الاختصاصات الجامعية كاختصاص معلم الصف في كليات التربية، وإفراد أبحاث عن حقوق الطفل .

4– نشر كراسات تعنى بمفاهيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان لكل العاملين في الوظائف الحكومية وغير الحكومية، و توزيعها على الطلبة في المدارس والجامعات والمعاهد والكليات العسكرية والشرطية.

5– التأثير في سلوك المتعلمين وتصرفاتهم و تطوير أنماط العلاقات الاجتماعية بما يتفق وقيم العدالة والديمقراطية والحرية والمساواة .

6– تنمية مفاهيم المواطنة والانتماء ومحاربة التمييز بمختلف أشكاله، والالتزام بالقوانين والأنظمة وتطويرها وتأدية الضرائب وخدمة العلم والدفاع عن الوطن وتمتين تعلق المتعلمين بهويتهم الوطنية

وبأرضهم ووطنهم، وتزويد المتعلمين بالثقافة والكفايات اللازمة لممارسة المواطنة بأبعادها المختلفة ، وإعادة النظر في مناهج التعليم بما يعزز الانتماء الوطني ، وتنمية الجوانب الوجدانية المتعلقة بحب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه ثم ترجمة هذا الحب والولاء على أرض الواقع والتدريب على ممارسة الحقوق والواجبات داخل المدرسة لاكتساب المهارات اللازمة لذلك مستقبلاً .

7- التركيز على تعزيز الانتماء الوطني، وترسيخ قيم المواطنة في نفوس المتعلمين من خلال موضوعات المناهج الدراسية .

8- غرس قيم العدالة وحقوق الإنسان في نفوس التلاميذ، وتعريفهم على حقوقهم وواجباتهم وحقوق الآخرين وواجباتهم أيضاً، وتحويل هذه القيم والمعرفة إلى سلوك يحكم تصرفاتهم في المجتمع، وهذا ما يجب أن يتوخاه المنهاج في مختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي، آخذاً بعين الاعتبار إمكانات المتعلمين على استيعاب المعرفة تبعاً لأعمارهم.

9- التنويع في موضوعات المنهاج بما يحقق قيم ومفاهيم العدالة الاجتماعية، وتنمية الاتجاهات والمهارات التي تمكّن التلاميذ من المساهمة في حياة الجماعة، مثل تحمل المسؤولية والتعاون واحترام الآخرين واحترام حقوقهم، والولاء للوطن وحسن استخدام المرافق العامة والمحافظة عليها .

10- تنمية مفهوم الاعتراف بوجود الآخرين في المجتمع، ووعي المتعلم لحقوقهم مقابل وعيه لحدود حقوقه واحترام حريات الآخرين وآرائهم وملكياتهم، وذلك في إطار الصف والمدرسة والحي ، وترسيخ أسس الحوار الديمقراطي ضماناً لرفع الكفاءة في العمل وتجديده وتطويره .

إضافة إلى فعالية تعليم مبادئ الحرية والديمقراطية، ومنها حرية التعبير من خلال الأنشطة والحوارات ورفع مستوى مهارات المتعلمين المتعلقة بكيفية مناقشة الآراء والأفكار، مع أهمية التركيز على إتاحة الفرصة للمتعلمين للتعبير عن آرائهم بحرية تامة في أثناء تدريس التربية الوطنية، وهذا ما يعد من خصائص المواطنة الفعّالة .

11- تربية المتعلم على النقد والنقاش وتقبل الآخر وحل المشكلات بروح التعاون والعدالة والمساواة ورفع مستوى مساهمته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتعزيز مشاركته الحرة في الحياة الوطنية العامة ،وترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية والتمسك بها وتمتين الروابط الإنسانية بين أفرد المجتمع .

12- نشر المعرفة والتعليم للجميع ليس فقط كحق إنساني نصت عليه كافة النظم والدساتير في المجتمعات ، بل لأن التربية والتعليم أداة التنمية وإصلاح المجتمع . مع التأكيد على التعلم الذاتي بأشكاله المختلفة، والتعليم المستمر الذي يعكس اهتمام الدولة بتوفير الفرص التعليمة للمواطنين بشكل متكافئ ، و بتقديم الخدمات التربوية لجميع الراغبين به .

وكذلك تنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار، والتركيز على أهمية التعليم التقني والممارسة العملية لاكتساب المهارات العلمية اللازمة للتعامل مع التقنيات التعليمية الحديثة، مع الاهتمام بشخصية المتعلم القادرة على الإحساس بالعدالة في مجتمعها .

13- تعزيز الحرية الشخصية، والعمل الجماعي والتعاوني، والتي من شأنها أن تساهم في وضع أسس المواطنة في نفوس النشء، ورفض التعصب وبناء الوحدة الوطنية والمساواة في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الانتماءات على اختلاف أنواعها.

14- نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والالتزام بالقيم الاجتماعية والمدنية، وتحديدا قيم العدالة والحرية والمساواة والتسامح والاعتراف بالآخر.

15- ضرورة الانفتاح على المستجدات العالمية، والإفادة من تجارب الدول التي نجحت في تطوير مناهج التربية الوطنية، وإدخال مفاهيم العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان فيها، وذلك بما يلبي حاجات الأفراد الشخصية ضمن إطار المجتمع ومصلحته العامة .

16- تشجيع عقد مؤتمرات وندوات والقيام بدراسات وأبحاث تتناول بشكل أكثر تفصيلاً وعمقاً كل مفهوم من مفاهيم العدالة الاجتماعية التي ناقشتها هذه الدراسة، من أجل تفعيل هذه المفاهيم بما ترتكز عليه من قيم ومبادئ في مناهج التربية الوطنية .

17- إجراء دراسات أخرى بهدف التحليل النوعي لمنهاج التربية الوطنية في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية، بهدف التعرف على محتواها من حيث تضمنها لمفاهيم العدالة الاجتماعية ولا سيما الحرية والديمقراطية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والانتماء والولاء وحقوق الإنسان وحق التعليم .

مصادر ومراجع البحث

أولاً- المصادر والمراجع العربية

ثانياً- المراجع الأجنبية

أولاً –المصادر والمراجع العربية

أ: المصادر

– القرآن الكريم

– السنة النبوية

– مسند الإمام أحمد بن حنبل(1429هـ–2008م) ، رقم (11174–11525) ، ط2 ،مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بدمشق .

– صحيح البخاري (1419هـ–1999م) ، رقم /660–7551 / ، ط2 ،مكتبة دار السلام ، الرياض .

– صحيح مسلم (1421هـ–2000م) ، رقم /6737/ ، ط2 ، دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض .

– رياض الصالحين (1412هـ–2002) ، تأليف الإمام النووي ، رقم /664–665/ ،الطبعة الأولى ،المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، استانبول ، تركيا .

– الكتاب المقدس ، العهد القديم والعهد الجديد ، القاهرة ، دار الكتاب المقدس في الشرق الاوسط ، ط1، 2003 .

– انجيل متى : الإصحاح السادس (1996) : الكتاب المقدس (العهد الجديد) ، دار الكتاب المقدس ، بيروت .

– الجمعية العامة للأمم المتحدة (1948) : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ،10 كانون أول 1948

– جامعة الدول العربية (2004) : الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

– دستور الجمهورية العربية (2012) : الذي تم الاستفتاء عليه بتاريخ 2012/2/26 ، مطبعة الشرطة 2012 .

ب : المعاجم :

- الجرجاني ، علي بن محمد (1232هـ) ، المطبعة الوهبية .

- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، (1324هـ)

- القاموس الموسوعي الفلسفي (1983) ، موسكو .

- المعجم الوجيز (1994) ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم في الكويت .

- المعجم الوسيط ، مجمّع اللغة العربية بالقاهرة ، ط3 .

- المنجد في اللغة والأعلام (1960) ، دار الشروق ، بيروت .

- الموسوعة العربية العالمية (1986) ، الرياض ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع .

- الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ط1 ، 1993 ، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع

- لسان العرب ، ابن منظور (1994م) ، ط3، المجلد الخامس ، دار صادر ، لبنان ، بيروت .

- لسان العرب ، ابن منظور (2000م) ، المجلد 13 ، ج1 ، دار صادر للطبع والنشر ، بيروت .

- مجمع اللغة العربية (1992) المعجم الوجيز ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، مصر.

- مختار الصحاح (1953) م، محمد بن أبي بكر الرازي ، الطبعة السابعة ، المطبعة الأميرية ،القاهرة.

جـ : المراجع العربية :

1 -إبراهيم ، زكريا (1964) : مشكلة الحرية ، دار مصر للطباعة ، مكتبة مصر ، القاهرة .

2 -أبو حلاوة ، كريم (1999) : إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مج 27 ، ع 3 يناير ، مارس ، 9-26 .

3 -أبو سرحان ، عطية عودة (2000) : دراسات في أساليب تدريس التربية الاجتماعية والوطنية ، عمان ، دار الخليج .

4 -الأرسوزي ، زكي (2004): الجمهورية المثلى ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، تشرين ثاني 2004، صدرت الطبعة الأولى في دمشق عام 1965 ، سلسلة آفاق ثقافية ، العدد 19 .

5 -أسعد ، يوسف ميخائيل (1968) : ميادين الحرية، دارالكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة.

6 -أفلاطون (1985) : الجمهورية ، ترجمة د. فؤاد زكريا ، الهيئة العامة المصرية للكتاب .

7 -الأفندي ، عبد الوهاب وآخرون (2000م): الإسلام والعدالة ، ترجمة راتب شعبو ، فُصِّلت للدراسات والترجمة والنشر ، حلب ، سورية .

8 -آلاسكي ، هارولد (1979) : تأملات في ثورات العصر ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، المجلد الأول ، دار العلم للملايين ، بيروت .

9 -الأمم المتحدة (2003) : عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995 – 2004) ، رقم 4مبادئ تدريس حقوق الإنسان ، جنيف .

10 – أمين ، قاسم (1972): الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق د.محمد عمارة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

11 – اوبير ، رونيه (1982) : التربية العامة ، ترجمة عبد الله عبد الدائم، دار العلم للملايين، بيروت.

12 – أوتاواى ، ا . ك (1970) : التربية والمجتمع ، ترجمة وهيب إبراهيم سمعان ، عدلي كامل ، رشدي لبيب ،عماد الدين سلطان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

13 – بدوي ، أحمد زكي (1987) : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت .

14 – بدوي ، د. عبد الرحمن (1942) أفلاطون ، وكالة المطبوعات بالكويت ودار القلم ، بيروت .

15 – برّ ، فتنت مسيكة (1992) : حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، مؤسسة المعارف ، بيروت .

16 – بركات ، د. سليم (2010) : الديمقراطية من الأصل إلى التجربة ، مجلة بناة الأجيال ، العدد 75 ،الفصل الثاني ، السنة 19 .

17 - بركات ، سليم ناصر (1982) : مفهوم الحرية في الفكر العربي الحديث ، ط1 ، مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ، دمشق .

18 - بشارة ، جبرائيل وإلياس ، أسما (2009) : المناهج التربوية للمرحلة الأولية من التعليم الأساسي ، منشورات جامعة دمشق ، كلية التربية ، ط2 .

19 - بشير ، معاذ نظمي (2009): تحليل محتوى كتب التربية الوطنية وتقويمها للصفوف الخامس ، السادس ، السابع من وجهة نظر معلمي ومعلمات محافظات شمال الضفة الغربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

20 - بندليي ، كوستي (1993) : المحبة والعدالة والعنف ، ط1، مطبوعات الشرق الأوسط ، بيروت ، لبنان .

21 - البهواشي ، السيد عبد العزيز (2000) : التعليم وإشكالية الهوية الثقافية في ظل العولمة ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثامن بعنوان (التربية والتعددية الثقافية مع مطلع الألفية الثالثة) الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

22 - بوتول ، غاستون (1982) : سوسيولوجيا السياسة ، ترجمة نسيم نصر ، عويدات ، بيروت ، ط3.

23 - بيلي ، فرانك (2004) : معجم بلا كويل للعلوم السياسية ، مركز الخليج للأبحاث، دبي ، دولة الأمارات العربية المتحدة .

24 - بيورجنثال ، توماس (1995) : حقوق الإنسان الدولي ، وثائق مختارة ، الطبعة الثانية ،سانت باول ، ولاية مين ، شركة ويست للطباعة و النشر ، ص 23 .

25 - تركي ، مصطفى أحمد (1993) : السلوك الديمقراطي ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 22، العدد2، وزارة الإعلام ، الكويت .

26 - التقرير الوطني الثالث والرابع للجمهورية العربية السورية بشأن تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، الهيئة العامة السورية لشؤون الأسرة ، 2009 .

27 - التل ، سعيد (1987) : مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي ، عمان ، الأردن .

28 - التل ، سعيد وآخرون (1993) : المرجع في مبادئ التربية ، الأردن ، عمان .

29 - تورين ، آلان (1991) : ما الديمقراطية ؟ دراسة فلسفية ، ترجمة عبدو كاسوحة ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق .

30 - الجابري ، محمد عابد (1997) : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

31 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1948) : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قرار الجمعية العامة رقم 217 ألف (د – 3) باريس .

32 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1963) : القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، القرار (1904) ، باريس .

33 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1966) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قرار 220 / (د – 21) ،باريس .

34 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1981) : إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد ، قرارالجمعية العامة للأمم المتحدة (36 / 55) باريس .

35 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1981) : الإعلان الخاص بمنع كافة أنواع التمييز وعدم التسامح القائم على الدين والاعتقاد ، القرار (55 / 36) باريس .

36 - الجمعية العامة للأمم المتحدة (1998) : الإعلان المتعلق بجهود مسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان الحريات الأساسية المعترف بها عالميا، قرار الجمعية العامة 144/53 باريس .

37 - جوليار ، جاك (1995) : عبقرية الحرية ، ترجمة علي باشا ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية .

38 - جيوشي ، فاطمة (2001) : فلسفة التربية ، ط1، كلية التربية ، جامعة دمشق ، منشورات جامعة دمشق .

39 - الحبيب ، د. فهد إبراهيم (2010) الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة ،دراسة مقدمة للقاء الثالث عشر لقادة العمل التربوي ، المملكة العربية السعودية .

40 - حجازي ، آمنة (2000م) الوطنية المصرية في العصر الحديث ، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1.

41 - الحر ، عبد العزيز (2003) : التربية والتنمية والنهضة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان .

42 - حسن ، سمير (2007) : الثقافة والمجتمع ، دار الفكر ، دمشق .

43 - حسين ، سمير محمد (1983) : تحليل المضمون ، تعريفاته ، مفاهيمه ، محدداته ، القاهرة.

44 - الحقيل ، سليمان عبد الرحمن (1980) : الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام ، مطابع الشريف ، الرياض .

45 - الحلبي، د . محمد علي السالم (2002) : مبدأ المساواة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن .

46 - الحموي ، انتصار (2005) : دراسة تحليلية تقويمية لمادة التربية القومية الاشتراكية في الصف الأول الثانوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، دمشق.

47 - خضور ، إبراهيم ورفاقه (2009) : التربية الاجتماعية وطرائق تدريسها، جامعة دمشق ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الروضة .

48 - الخلف ، غسان (2005) : السياسة التعليمة في مصر منذ السبعينات دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية ، رسالة ماجستير غي منشورة ، جامعة القاهرة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، قسم أصول التربية .

49 - الخلف ، غسان أحمد (2007) : ديمقراطية التعليم الجامعي المفتوح بالجمهورية العربية السورية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، مصر .

50 - خليفة ، عبد الكريم (2001) : حقوق الإنسان في العدالة الاجتماعية في الإسلام ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة –ايسيسكو.

51 - الخولي ، محمد علي (1981) : قاموس التربية ، لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين .

52 - الدجاني ، أحمد صدقي (1983 – 1987) : الانتماء وقضايانا العربية ، أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة ندوات ومحاضرات ص210 – 227.

53 - ديورانت ، ول (1985) : قصة الفلسفة من أفلاطون إلى ديوي ، ترجمة فتح الله شعشع ، مكتبة المعارف ، لبنان ، بيروت.

54 - ديوي ، جون (1916) : الديمقراطية والتربية ، ترجمة نظمي لوقا ، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

55 - راتب ، نجلاء عبد الحميد (1999) : الانتماء الاجتماعي للشباب المصري ، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة .

56 - راولز ، جون (1972) : قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العامة ، ترجمة محمد خليل ، ط1 ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .

57 - ربيع ، د. حامد (1972) : نظرية القيم السياسية ، مكتبة القاهرة الحديثة .

58 - رحمة ، أنطون (2006) : التربية العامة ، ج2، منشورات جامعة دمشق ، كلية التربية ، المطبعة التعاونية .

59 - الرشيدي ، د. أحمد (2001) إحياء النظام الإقليمي العربي ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية .

60 - رئاسة مجلس الوزراء (2005) : التعليم والتنمية البشرية ، هيئة تخطيط الدولة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنشورات مجلس الوزراء ، دمشق .

61 - الزبيدي ، ليث عبد الحسن جواد (2003) : مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة دراسات ، تصدر عن المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد الخامس عشر ، السنة الرابعة، طرابلس ، ليبيا .

62 - الزوبعي ، شهاب طالب (2008) : الحماية الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الدولية ، رسالة ماجستير، كلية القانون السياسية بالأكاديمية العربية في الدانمارك.

63 - الزيد ، زيد عبد الكريم (1995) : حب الوطن من منظور شرعي ، مكتبة دار الرشد ، الرياض .

64 - زيدان ، محمد مصطفى ومحمد السيد الشربيني ، محمود (1968) : مفهوم الحرية في التربية الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة .

65 - زيود ، زينب (2006) : أهداف التربية النظامية في سورية دراسة تحليلية تقويمية للقيم التربوية في هذه الأهداف وفق معيار نمائي للقيم في مراحل التعليم ما قبل الجامعي ، سورية ، دمشق ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة .

66 - السامرائي ،هاشم (1989) : المدخل في تحليل المضمون ، مجلة البحوث ، العدد 28 ، المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين في اتحاد إذاعات الدول العربية .

67 - سعادة ، جودت أحمد (1990) : مناهج الدراسات الاجتماعية ، بيروت ، دار العلم للملايين .

68 - السعيدان : سلامة هذال (1993) :الانتماء بين المفهوم السليم والتصرف الذميم، مجلس الحرس الوطني ، السنة الرابعة عشرة ، العدد 138 ، الرياض ، ص 60 ، 65 .

69 - السعيدي ، عبد السلام (2001) : تدريس مفاهيم حقوق الإنسان ضمن المناهج التعليمية ، دار الثقافة ، السلسلة البيداغوجية رقم 17 ، الدار البيضاء .

70 - سيف الدين ، حسين يونس (2009) : دراسة تحليلية لمفاهيم المجتمع المدني في مناهج مادة الفلسفة في المرحلة الثانوية – الفرع الأدبي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم المناهج وطرائق التدريس .

71 - سينغ، د .كيشور (2011) : الحق في التعليم، 8 تموز 2011.

72 - الشاذلي ، فتوح (1990) : المساواة في الإجراءات الجنائية ، مصر .

73 - الشخيبي ، علي السيد محمد (2002) : علم اجتماع التربية المعاصر ، تطوره ، منهجيته ، تكافؤ الفرص التعليمية ، دار الفكر العربي ، ط1، 2002 ، القاهرة ، مصر .

74 - شدود ، ماجد محمد (2001) : الديمقراطية ، ط1 ، الجمهورية العربية السورية .

75 - شكر ، عبد الغفار ومحمد مورو (2003) : المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، ط1 ، دار الفكر بدمشق .

76 - شلبي ، د .أحمد (1973) : تاريخ التربية الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية .

77 - الصالح ، كوكب (1994) : دراسة تحليلية مقارنة للقيم التربوية المتضمنة في كتب التربية القومية للمرحلة الإعدادية والقيم التربوية السائدة لدى طلاب المرحلة الإعدادية في القطر العربي السوري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، دمشق.

78 - الصالح ، نبيل (1994) : ما هي المواطنة ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ، ط1 .

79 - صباح ، الأب ميشيل (1998) : العدل والرحمة في العقيدة الدينية : آفاق اجتماعية دينية ، بيروت ، لبنان .

80 - صقر ، مصطفى سيد احمد (1989) : فلسفة العدالة عند الإغريق ، مصر ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة .

81 - الصقور ، د. عويد (2012) : الفرص والتكافؤ المفقود ،صحيفة تربوية الجوف ، 25/ 4/ 2012.

82 - صلاتي ، ياسين (2001) : الموسوعة العربية الميسرة والموسعة ، ط1 ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .

83 - صليبا ، جميل (1967) : مستقبل التربية في العالم العربي ، منشورات عويدات ، بيروت ، لبنان.

84 - صليبا ، جميل (1989) : تاريخ الفلسفة العربية ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، لبنان .

85 - الصوراني ، غازي (2004) : تطور المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي ، مركز دراسات الغد العربي ، القاهرة مصر .

86 - طاليس ، أرسطو (1924) : علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد ، مطبعة دار الكتب المصرية .

87 - طايع ، سامي (2001) : بحوث في الإعلام ، القاهرة ، دار الشروق .

88 - طعيمة ،رشدي (1987) :تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ،دار الفكر العربي، القاهرة.

89 - طلبة ، فاطمة محمد (1980) : تأثير منهج التربية القومية في تحقيق أهداف الجانب المعرفي بالمرحلة الإعدادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

90 - طهطاوي ، رفاعة رافع (1972) : الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط1 .

91 - عابد ، د . رسمي علي (2008) : العولمة والتربية ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 .

92 - عارف ، نصر محمد (1981) : نظرية التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سلسلة الرسائل الجامعية 6 ، 1981م

93 - العبد ، عبيد وعاطف ، عدلي (2002) : الرأي العام وطرق قياسه ، القاهرة ، دار الفكر العربي.

94 - عبد التواب ، عبدالله (1993) : دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني ، دراسات تربوية ، القاهرة .

95 - عبد الجبار ، محمد (1999) : الديمقراطية بين العلمانية والإسلام ، دار الفكر بدمشق ، دمشق ، سورية .

96 - عبد الحميد ، محمد (1983) : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

97 - عبد العزيز ، محمد الحسيني (2002) : نظم الأمن والعدالة في الإسلام ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

98 - العبد الكريم ، حسين و النصار ، راشد عبد العزيز (2005) : التربية الوطنية في مدارس المملكة العربية السعودية ، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التوجهات التربوية الحديثة ، دراسة مقارنة مقدمة للقاء السنوي الثالث عشر لقادة العمل التربوي ، وزارة التربية والتعليم ، كلية التربية ، الباحة ، السعودية .

99 - عبد اللطيف ، د . محمود (2007) : التراث العربي الإسلامي في مجال الفكر التربوي العربي الإسلامي ، الأصول والمبادئ ، تونس 1987.

100 - عبد المطلب ، أحمد محمود (2005) : بعض الأنماط الحديثة للتعليم الجامعي ومدى تحقيق معايير الجودة فيها ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الخامس ، كلية التربية ، جامعة البحرين ، المجلد الأول .

101 - عبد المنعم ، فؤاد (2002) : مبدأ المساواة في الإسلام ، بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطية الحديثة ، مطبعة المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية .

102 - عبد الوهاب ، محمد رفعت (1993) : النظم السياسية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .

103 - عبدالله ، ثناء فؤاد (1997) : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، لبنان .

104 - عبيدات ، مقدم و الأزهر ، عبد العزيز (2007) : الديمقراطية والتنمية ، مجلة العلوم الإنسانية ،تصدر عن جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، العدد الحادي عشر .

105 - عبيدات ، هاني حتمل و الطراونة ، محمد (2004) : درجة اهتمام كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصف السادس الأساسي في الأردن بالمفهومات السياسية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 20 ، العدد الثاني 2004 .

106 - العجاجي ، أحمد محمد (2001) : الصعوبات التربوية المصاحبة للتجربة السعودية في تطبيق منهج التربية الوطنية كما يدركها معلمو المرحلة الثانوية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

107 - عدس ، عبد الرحمن (1991) : أسلوب تحليل المحتوى ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دار التربية .

108 - العدوان ، د . مصطفى عبد الكريم (2001) : حقوق الإنسان ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط1 .

109 - عرموش ، أحمد راتب (1991) : في سبيل شباب مسلم متحرر ، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

110 - عزيز ، مجدي (1998) : المنهج التربوي والوعي السياسي ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

111 - العطار ، د . فؤاد (1965) : النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط5 ، 1965 - 1966 ، مصر .

112 - عطية ، عبد القادر محمد (2003) : اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية.

113 - عفيفي ، محمد الصادق (1980) : المجتمع الإسلامي وأصول الحكم ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط1 .

114 - عقل ، محمود عطا (2001) : القيم السلوكية لدى طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية في دول الخليج العربي ، مكتب التربية العربية لدول الخليج ، الرياض .

115 - علي ، سعيد إسماعيل (2003) : العدل التربوي وتعليم الكبار ، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار ، مركز تعليم الكبار ، عدد 1، مارس 2003 .

116 - علي ، عيسى (2006) : التربية في الوطن العربي ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، المطبعة التعاونية .

117 - عليان ، مصطفى وغنيم ، محمد (2000) : مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية ، عمان ، دار الصفاء للطباعة والنشر .

118 - عمار ، د . محمود إسماعيل (2002) : حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع ، ط1 ، دار مجدلاوي ، عمان .

119 - عمار ، سام (2003) : تقرير عن أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية بجامعة دمشق الذي انعقد في يومي 28 و 29 نيسان 2003 ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 ، العدد الأول 2003 .

120 - العمري ، زينب (2007) : مدى توفر مكونات الانتماء الوطني في مقرر التاريخ للصف الثالث المتوسط ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات بأبها ، جامعة الملك خالد ، أبها .

121 - عناية ، غازي (1999) : جاهلية الديمقراطية ، زهران للنشر ، عمان ، الأردن .

122 - العوجي ، مصطفى (1985) : التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض .

123 - عوض ، عوض توفيق (1992) : علاقة مجانية التعليم في المرحلة الأولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ ، دراسة تاريخية من عام 1923 إلى 1981 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

124 - غازي ، نادر محمد علي (2000) : برامج التلفزيون العربي السوري في التربية البيئية وآراء المشاهدين بها ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق .

125 - غالب ، مصطفى (1985) : أفلاطون في سبيل موسوعة فلسطينية ، ط1 ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان .

126 - غالي ، د . بطرس غالي (1993) : نحو دور أقوى للأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 111 لعام 1993 ، ص7 .

127 - فلاته ، إبراهيم محمود (2004) : العملية التعليمية في المدرسة الابتدائية أهدافها و وسائلها وتقويمها ، ط2، مكة المكرمة .

128 - فولغين ، ف (1981) : فلسفة الأنوار ، ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة ، بيروت.

129 - القحطاني ، سالم علي (1998) : التربية الوطنية "مفهومها، أهدافها ، تدريسها" ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، رسالة الخليج العربي ، ع 66 .

130 - قزح ، الهام (2008) : واقع تدريس التربية القومية الاشتراكية في المرحلة الثانوية ومدى تحقيقه للأهداف المرسومة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق، كلية التربية ، دمشق.

131 - قناطري ، ابتسام (2013) : العلاقة بين التربية والتنمية في الجمهورية العربية السورية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم أصول التربية .

132 - كالستر ، ماك (1950) : نشأة الحرية في التربية ، ترجمة أمين قنديل ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر.

133 - كشاكش ، د . كريم (1987) : الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية .

134 - كفري ، مية و فتحية نصرو (2004) : العدالة في التربية ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، (العلوم الإنسانية) ، المجلد 18 (2) ، 2004 .

135 - الكواري ، علي خليفة (2001) : مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة (23) ، العدد (264) ، ص104 – 125 ، بيروت .

136 - كيرة ، د . حسن (1970) : مدخل إلى القانون ، مصر .

137 - الكيلاني ، ماجد عرسان (1981) : أهداف التربية الإسلامية في تربية الفرد وإخراج الأمة وتنمية الأخوة الإنسانية ، المعهد العالي للفكر الإسلامي ، سلسلة إسلامية المعرفة 20.

138 - اللقاني ، أحمد والجمل ، علي (1999) : معجم المصطلحات التربوية المعَّرفة في المناهج وطرق التدريس ، ط 5، القاهرة ، عالم الكتب .

139 - لويد : دينس (1981) : فكرة القانون ، تعريب سليم الصويص ، عالم المعرفة ، سلسلة 47، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر 1981 .

140 - ماكلندون ، جوناثون (1964) : تدريس المواد الاجتماعية ، ترجمة د . يوسف خليل يوسف ، مطابع دار القلم بالقاهرة .

141 - ماكيفر ، روبرت (1966) : تكوين الدولة ، ترجمة حسن صهيب ، دار العلم ، بيروت .

142 - مجلة المعرفة (1993) : السنة الثانية والثلاثون ، العدد 355، نيسان 1993 ، مطابع وزارة الثقافة السورية .

143 - مجيدل ، عبدالله و وطفة ، علي (2008) : علم الاجتماع التربوي والمدرسي ، دار معد ، دمشق.

144 - المجيدل ،عبد الله ورفاقه (2006) : التربية الوطنية ، دار جرير للنشر والتوزيع ، ط1 ،عمان .

145 - محافظة ، علي وعبد الرحمن ، إسماعيل وعبد الحي ، وليد (2006) : التربية الوطنية ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ، ط1.

146 - المحروقي ، ماجد بن ناصر (2008) : دور المناهج التربوية في تحقيق أهداف تربية المواطنة ، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية .

147 - محفوظ ، محمد (1999) : الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل ، ط1 ، بيروت ، منشورات المركز الثقافي العربي.

148 - محمد ، عايده ذيب و محمد حسين قطناني (2010) : الانتماء والقيادة والشخصية لدى الأطفال الموهوبين والعاديين ، ط1 ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

149 - محمد ، محمد علي (1980) : أصول علم الاجتماع السياسي والمجتمع في العالم الثالث ، دار المعرفة الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر .

150 - محمد ، محمود (2010) : فلسفة السفسطائيين وأثرها في فلسفة التربية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس ، المجلد الثامن العدد الأول ، كلية التربية ،جامعة دمشق .

151 - محمود ، ديما عيسى (2011) : التطبيقات التربوية للحرية في التربية ، دراسة ميدانية في مدارس الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي في مدينة دمشق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية التربية ، قسم أصول التربية .

152 - مراد ، محمود (1999) : الحرية في الفلسفة اليونانية ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية.

153 - مرحبا ، د . محمد عبد الرحمن (1993) : تاريخ الفلسفة اليونانية ، ط1 ، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

154 - مرسي ، د .محمد منير (2011) : أصول التربية ، مطبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .

155 - المرعي ، نوف (2010) : دور مدرس المرحلة الثانوية في الجمهورية العربية السورية في تنمية قيم المواطنة العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية التربية .

156 - مريزيق ، هشام يعقوب (2009) : التخطيط التربوي المفهوم والواقع والتطبيق ، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان .

157 - مضية، سعيد (2005) : تحديات في وجه التربية الوطنية ، دراسة قدمت في منتدى معلمي إذنا ، وزارة الثقافة الأردنية، عمان ، الأردن .

158 - المعمري ، سيف بن ناصر (2002) : تقويم مقررات التربية الوطنية بالمرحلة الإعدادية بسلطنة عمان في ضوء خصائص المواطنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة السلطان قابوس .

159 - المعمري ، مدهش محمد (2007) :الحماية القانونية لحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث .

160 - المعيقل ، عبد الله بن محمد (2004) : تحليل أنشطة التعليم في مقررات التربية الوطنية بالمملكة العربية السعودية ووجهة نظر المعلمين اتجاهها ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، (1040 ، 34) .

161 - المنجد ، صلاح الدين (1976) : المجتمع الإسلامي في ظل العدالة ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، كانون أول 1976 .

162 - منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (2000) : تقرير عن التربية في العالم ، حق التعليم ، منشورات اليونسكو ، 2000 م .

163 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1987) : الفكر الإسلامي التربوي العربي الإسلامي ، الأصول والمبادئ ، تونس 1987 .

164 - منهج ناتوراما (2005) : كتاب المعلم للمرحلة الثانوية ، مكتبة المنار ، القاهرة .

165 - المؤتمر التربوي الثاني لتطوير التعليم(1998) ، 2- 5 شباط 1998 م ، دمشق ، سورية .

166 - ميخائيل ، امطانيوس (2006) : القياس النفسي ، الجزء الأول ، كلية التربية ، جامعة دمشق .

167 - ناصر ، إبراهيم عبدالله (2002) : المواطنة ، مطبعة مكتبة الرائد العلمية ، ط1 ، عمان ، الأردن .

168 - ناصر ، ابراهيم عبدالله و شويحات ، صفاء نعمة (2006) : أسس التربية الوطنية ، مكتبة الرائد العلمية ، عمان ، الأردن .

169 - النجدي ، عادل رسمي (2001): برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة التربية وبناء المواطنة ، 29- 30 سبتمبر 2001 ، كلية التربية ، جامعة البحرين .

170 - النجيحي ، د . محمد لبيب (1968) : الأسس الاجتماعية للتربية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

171 - نذر ، فاطمة (2001) : التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية ، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

172 - نشوان ، يعقوب (2005) : التربية في الوطن العربي في مشارف القرن الحادي والعشرين ،دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان .

173 - نصير ، عبد الرحمن (1961) : العدالة الاجتماعية ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار القلم ، القاهرة .

174 - هلال ،علي الدين (2000) : النظم السياسية العربية ، قضايا الاستمرار والتغيير ، مركز الوحدة العربية ، بيروت .

175 - هندي ، سمية شاتي يونس (2009) : تحليل كتب التربية الوطنية للمرحلة الأساسية الدنيا في المنهاج الفلسطيني (دراسة نقدية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

176 - هويدي ، فهمي (1999) : الإسلام والديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الحركات الإسلامية والديمقراطية دراسات في الفكر والممارسة، بيروت ، ط1 .

177 - وزارة التربية (2002) : الكتاب السنوي لوزارة التربية في الجمهورية العربية السورية ،المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية ، دمشق .

178 - وزارة التربية (2007) : المعايير الوطنية لمناهج التعليم ما قبل الجامعي في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الأول (الدراسات الاجتماعية) ، المؤسسة العامة للمطبوعات والكتب المدرسية ، دمشق .

179 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (1967) : مناهج المرحلة الثانوية .

180 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (1984) : الأهداف العامة للتربية في الجمهورية العربية السورية .

181 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (1994) : النظام الداخلي للمدارس الإعدادية و الثانوية الصادر بالقرار رقم 3921 / 443 / تاريخ13/ 4 / 1994 .

182 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2001) : النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الأساسي الصادر بالقرار رقم 21231 / 443/ تاريخ 21 / 7 / 2001 .

183 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2001) : النظام الداخلي لمدارس مرحلة التعليم الثانوي المهني الصادر بالقرار رقم 6598 /443

184 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2004) : النظام الداخلي لمدارس التعليم الأساسي المعدل بالقرار 3053 /443 تاريخ 16/ 8 / 2004.

185 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2010) : كتاب التربية الوطنية للصف الأول الإعدادي (السابع) ، المؤسسة العامة للطباعة .

186 - وزارة التربية في الجمهورية العربية السورية (2010) : كتاب التربية الوطنية للصف الأول الثانوي العام والمهني والشرعي ، المؤسسة العامة للطباعة.

187 - وطفة ، علي أسعد (1993) : علم الاجتماع التربوي ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الاتحاد .

188 - وطفة ، علي أسعد (2011) : أصول التربية ، اضاءات نقدية معاصرة ، قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي .

189 - وطفة ، علي و الراشد ، صالح (بلا تاريخ) : التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، جامعة الكويت كلية التربية .

ثانياً - المراجع الأجنبية

1. A . Toynbee 1956 : Democracyin The Atomic Age , London .

2. Alan Rosen That And Burroughs (2003) " Appreciating Democracy : Alesson Plan For High School Teachers Of Civics Govern Ment , And U . S.History . " Aproject Foreagleton In Statute Of Politics , Rutgers University . P3 Alanr @ Rci . Rutgers . Edu .

3. Alexander W . Astin : Educational Assess Ment And Educational Eguity , American Gournal Of Education , Vol .98 , 1990 .

4. Andrea M . Allen , 2002 : Promoting Democratic Values And Practices , Wid Yn Fo @ Widtech . Org .

5. Bardin , Laurence (1991) . Lanalyse De Contenu , Paris , Presses Universitaires . De France .

6. Barker R : Philosophies Of Education , An Introductory Course , The College Press , Hrare , 1988 ,P 22

7. Benson ,J . Citizenship : Building Aworld Of Good Wisconsin Department Of Public Instruction . Madison . Misconsin Depart Ment Of Public Instruction . Madison . Misconsin .

8. Berlson Bernad : Content Analysis In Communication Research ,Hafner Publishing , New York , 1971 .

9. Boland ,J. ," Equitable Practice " . North West : Regional Educational Research Laborator , Equity Center .U .S . A . , (1999) .

10. Brimo (A.) : Les Grands Courants De La Philosphie Du Driot Et De I ' Etat , Paris , 3e 'E Dit . 1978

11. Brubacher , J .S . , " Ahistory Of The Problems Of Education " . (2ed .) . N Y :Mcgraw – Hill Book Company . U .S. A. , (1966) , 101 – 105 , 347 , 508) .

12. Bunosimma – Work Shop On I .H.R . Instruments And Reporting Obtigaons Newyork 1992 .

13. Center For Civic Education (1994) .National Standers For Civic And Government , From The Wide Web : Http : //Www .Civiced .Org /Stds – Htm .

14. Center For Civic Education (1998 September) . The Role Of Civic Education , From The World Wide Web : Http : // Www . Civiced . Org /Stds – Htm .

15. Crick , B . (2000) . Essays on Citizenship ,London : Continuum .

16. Ellis , K . (1981) .Teaching And Learning Elementary Social Studies . 2nded . Boston : Allyn @ Bacon , Inc .

17. Eric M . Uslaner , : 2003 , Democratization , Trust , And Civic Engagement: Http : //Www. Democracy Collaborative . Org .

18. Evans , K . M .@ King , G . A . , " Outcome – Based Gifted Education : Can We Assume Continued Support ? -Goseph A. Schumpeter. Capitalism . Socialism And Democracy , 1994 , P . 250 . Nations

19. Georges A Fauriol 2005 : Democracy , Values , And Right Www . Iri . Org .

20. Hapurn (2002) : Improving Citizen Ship Education Project Vol . 2 . April . 2002 . P 40 – 50 / Eric Web Portal / Record Detail 2 Accno = Ed Www . Eric. Ed . Gov 218165 – 22 K .

21. Harries , C . (2005). Democratic Citizen Ship Education In Ireland , Article For The 2005 Edition Of The Adult Learner – The Journal Of Adult And Community Education In Ireland .

22. Harry Brig House (2001) School Choice And Social Justice .Newyork : Oxford University Press.

23. Henri , Mondras : E Le'Ments De La Sociologies , Armond Colin , Paris , 1975 .

24. Husen , Tand Postle Th Waite ,T . (Edit)(1985) . The International Encyclopedia Of Education : Research And Studies . Vol . 2 P . 725 Pergaman Press . Oxford .

25. J0urnal Of Social Science Education . Macdonald . I . E (2003) Traditional Approaches To Citizenship Education . Globalization To Dissertation Dalhousie University . Ganada Library . Georgetown . Edn /Newjour / J /Msg 53982 . Html – 5 K .

26. Joseph A . Schumpeter . Capitalism . Socialism Democracy , 1992 P . 250

27. Kerr . D (2003). Citizen Chip Education In England : The Making Of A New Subject . Online Journal Of Social Science Education.

28. Legender , Renalad . (1988) . Dictionaries Actual De Education Paris : Larousse .

29. Lucien Morinet Louis Brunet , Philosophies De L' Education , Les Sciences De L ' Education , La Presse De I 'University De Laval , Quebec , 1992 .

30. Lynch , James , (1992) , Education For Citizenship Multicultural , Cassel House , London .

31. Lynn , Davies : Equity And Efficiency School Manage Ment In An International Context , The Farmer Press , London 1990 , P 33-45 .

32. Madeleine Crawitz , Lexigue Des Sciences Socials , Dalloz , Paris , 1983 .

33. Miliaret Gaston , Vocabulaire De L ' Education Et Sciences De L 'Education , Paris , P .U . F . , 1979 .

34. Mintrop .(2003) The Old New Face Of Civic Educational Research Journal 2 .446 – 454 / Research / Cchre / Study – On- The Www . Education .Leeds . As. Uk Advances . Pdf .

35. National Assembly For Wales Circular (2005) : Global Citizen Ship Secondary School Map – Education For Sustainable Develop Ment And Global Citizen Ship Guidance Curriculum And Gqualifications ; Wales .

36. Osler , A; Starkey , H . (2002) Education For Citizen Ship : Mainstreaming The Fight Against Racism ? European Gou .

37. Ower ,D . (2004) . Citizen Ship Identity And Civic Education In The United States , Paper Presented At The Conference On Civic Education And Politics In Democracies : Comparing International Approches To Educationg New Citizens , Sponsored By The Center For Civic Education New And The Bundes Zentrale Fur Politis Che Bildung , San Diego ,Ac , September 26 October , 2004 .

38. Pirenne (G .) : Historie Del ' Antiguite Des Origins An Vii Siecle De Notre Ere ,Paris , 1959 .

39. Ripert Leregime Democratigue Et Ledroit Civil Modrene 2e Ed Paris 1998 .

40. Samuel Huntungton , The Future Of The Third Wave , Gournal Of Democracy / October 1997 , P 12 .

41. Segal , H . (1999) . Towards Anew De Finition Of Citizen Ship : Bencath , Beyond The Nation – State : Canada – United Kingdom Colloguium .

42. Sills . D . L . , " International Encyclopedia Of Social Scienes (7) N Y : Ny . Macmillan Com . The Free Press , (1986) , 366 .

43. Starkey , H . (2005) . Active Citizen Ship And The Life Long Learning Agenda , Presente At The Danish Eupresidency Conference " Life Long Learning – Learning Foradults In The 21 St Century In 7 – 9 October In Com Well Helsingor , Snekkersten .

44. Starkey , H ; Osler , A (2002) . Education For Citizenship : Mainstreaming The Fight Against Racism , European Gournal Of Education , 37 (2) , 143 159 .

45. Tanner , D ., @ Tanner , L ., " Curriculum Develop Ment : Theory In To Practice . Newyork : Macmillan, (1975) , (Chapter : 1) .

46. Torney – Purta , J . , Oswald , H . , @ Schul , W . (2001) Citizenship And Education In Twenty – Eight Countries : Civic Knowledge And Enggement At Age Fourteen . Delf : I E A .

47. Unesco (2001) : World Conference Against Racism (Racial Discrimination ; Xenophobia And Related Into Lerance) Durban ; 31 August – South Africa 7 Sptember ; Prnted In South Africa.

48. Wang Pi – Lang . Civics And Morality Among Thirteen And Fifteen – Year – Olds : A Study In The Republic Of China On Taiwan (Teen A Gers . Junior High School) . University Of Maryland . College Park . Ph . D Pp :201 – 1996 . /Ire / Downloads . Php ? Catid = 12 @ Downloads – Id = Www . Edu . Gov Sa 46 .

49. Wright ; John (2006) Performig Citizenshiptensions In The Citizen Image On Stage Andscreen ; Degree Of Doctor Of Philosophy In The Depart Ment Of The Aterlouisian A State University A Dissertation ; U S A .

50. Zarghura The United Nations Ghildren's Fund (Unicef) Supports The Girls Scool In Kabul , Af Gh Anistan.

المواقع الالكترونية :

- ميثاق الأمم المتحدة : http : // www . un . org

- ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

http : // www. Un .org / overview / rights . html

- الأمم المتحدة (2003) : عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (1995 – 2004) ،رقم 4مبادئ تدريس حقوق الانسان ، جنيف . (http: // www / ohchr . org)

- عبدالحافظ ، سعيد (بلا تاريخ) : المواطنة حقوق و واجبات، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

www . maat peace .org @ www .maat – law . org

- سميا،صالح (2007) :العدالة عند أفلاطون، جريدة الوحدة ،اللاذقية ، مقالة بتاريخ 2007/1/8

awehda .alwehda . gov . htm

- عيدان،عقيل يوسف (2006) : ماهي العدالة ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 5 آذار 2006

www .annabaa .org

- العيسوي، د. إبراهيم (2012) : العدالة الاجتماعية ، جريدة الشروق المصرية، نشرت على ثلاث حلقات أيام 1 اكتوبر و 8 اكتوبر و 15 اكتوبر / 2012 .

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01102012&id=b54bad65-e462-4920-ae1b-7f7945cbbcab

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=08102012&id=0b519a26-291f-4e86-aee4-93ed6dfa6471

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=15102012&id=ca9f38d5-d38e-4c14-bf1f-b544383b1cdb

الملاحق

الملحق رقم (1)

أسماء السادة محكمي أداة البحث

كلية التربية (جامعة دمشق) :

- أ . د . جلال السناد
- أ . د . خالد الأحمد
- أ . م . د . زينب زيّود
- أ . م . د . محمود محمد
- د . أحمد السمهر
- د . إيمان عبد ربه
- د . جمال علّوش
- د . منى كشيك
- د . هاشم فشتكي

كلية العلوم السياسية (جامعة دمشق)

- أ . م . د . صابر بلّول
- أ . م . د . نبيل علي
- د . خالد المصري
- أ . محمد العتمة

كلية الحقوق (جامعة تشرين)

- أ . د . محمد عيسى الخلف

كلية الاقتصاد (جامعة دمشق)

- أ . د . عبد القادر القاسم

وزارة التربية

- أ . محمد اللكود : الموجه الأول لمادة التربية الوطنية

الملحق رقم (2)

المعيار أداة البحث في صورته الأولية

الأستاذ الدكتور المحترم

هذا المعيار جزء من دراسة علمية يقوم بها الباحث لنيل درجة الماجستير في التربية تحت عنوان

" مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي " دراسة تحليلية تقويمية

إذ تبلورت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي :

ما مدى توافر مفا هيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر من مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ؟

ويهدف البحث إلى تعرف ملامح العدالة الاجتماعية في هذين الكتابين كما أشارت إليها السياسة التعليمية في الجمهورية العربية السورية وتحليل محتواهما في ضوء مفاهيم العدالة الاجتماعية .

وسيقوم الباحث بتحليل مضمون الكتابين وتقويمهما بناءً على بنود هذا المعيار معتمداً أداة من أدوات المنهج الوصفي التحليلي وهي تحليل المضمون .

فالرجاء التكرم بالاطلاع على هذا المعيار الذي سيساعد الباحث في انجاز هذه الدراسة ووضع الملاحظات التي ترونها مناسبة حول مدى وضوح المعيار ووضوح مؤشراته .

مع خالص تقديري وامتناني لتعاونكم

الباحث

مثقال خالد الخليل

قائمة مفاهيم العدالة الاجتماعية

رقم	المفهوم	حذف	تعديل	إضافة
1	الحرية			
2	الديمقراطية			
3	تكافؤ الفرص			
4	المساواة وعدم التمييز			
5	الانتماء و الولاء			
6	حقوق الإنسان			
7	حق التعليم			

المفهوم		المؤشرات	مناسبة المؤشر للمفهوم			مناسبة صياغة المؤشر للمفهوم		
			موافق	غير موافق	تعديل	موافق	غير موافق	تعديل
الحرية	1	الحرية السياسية						
	2	ضمان حرية الوطن والمواطن						
	3	حرية إبداء الرأي والتعبير والعقيدة والعبادة والنقد والاختيار						
	4	حرية وسائل الإعلام						
	5	الحرية الاقتصادية						
	6	الحرية الشخصية (الفردية) والاجتماعية						
	7	إرساء نظام اقتصادي واجتماعي يحقق حرية المواطن وكرامته						
	8	تمكن الفرد من التعبير عن آرائه باستقلالية والمشاركة والاختيار وفق الحقوق المكتسبة						
	9	تعبير الأفراد عن آرائهم بمختلف الوسائل المشروعة						
	10	احترام الحرية الشخصية للآخرين						
الديمقراطية	1	التعددية السياسة والاقتصادية						
	2	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة والترشيح والانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المختلفة						
	3	حصول كل مواطن على حقوقه في مختلف مجالات الحياة						
	4	إفساح المجال أمام جميع القطاعات للمشاركة في بناء الوطن						
	5	الإيمان بدور المؤسسات الديمقراطية وتفعيل عملها وترسيخ الفكر المؤسساتي						
	6	المشاركة الشعبية الايجابية في العمل السياسي وفي كافة نشاطات المجتمع						
	7	بناء النظام الديمقراطي الشعبي						

	8	انسجام القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع أمال الجماهير						
	9	مشاركة الجماهير في صنع القرارات ديمقراطياً من خلال المؤسسات الدستورية والبرلمانية						
	10	تحقيق الفصل بين السلطات الثلاث وعدم تركيز السلطة في يد هيئة واحدة						
	11	الإسهام في تطوير المؤسسات الديمقراطية ودعمها (الجمعيات ،الاتحادات ،المنظمات ،الأحزاب)						
	12	نبذ التعصب بكافة إشكاله الحزبية والطائفية والمذهبية والمناطقية)						
	13	احترام الآراء المعارضة						
	14	الحرص على العدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات						
تكافؤ الفرص	1	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية						
	2	تطبيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على الحقوق والواجبات						
	3	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية لجميع الأفراد للحصول على التعليم وفي الحصول على الوظائف						
	4	وضع كل إنسان في المكان المناسب						
	5	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لهم						
	6	الانتفاع بمختلف الخدمات الصحية والاجتماعية والمساهمة في الاقتصاد						
	7	تكافؤ الفرص بين الجنسية في المعاملات القانونية أو الأجر في العمل						
المساواة وعدم التمييز	1	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات دون تمييز						
	2	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء						
	3	المواطنون جميعهم متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات						
	4	المساواة في الخدمات المقدمة من الدولة (الصحية ، الاجتماعية ، التعليمية)						

	5	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
	6	المساواة في توفير فرص العمل لجميع المواطنين						
	7	المساواة في الحصول على الوظائف						
	8	الإيمان بمبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات						
	9	تل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتمائهم وتوجهاتهم						
	10	المساواة بين الجميع في الحصول على الامتيازات						
	11	التخلص من كافة أشكال التميز (العرقي ،العنصري ، الديني)						
الانتماء و الولاء	1	حب الوطن والاعتزاز به						
	2	الاعتزاز بالانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره						
	3	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره						
	4	التمسك بالهوية الوطنية والحقوق المشروعة						
	5	الدفاع عن الوطن والتضحية من اجله والحرص على سلامته						
	6	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام والتقيد بها						
	7	الارتباط بالأرض والمحافظة على قيم الوطن وعاداته						
	8	الارتكاز على مفهوم المواطنة وترسيخها في نفوس المواطنين						
	9	المشاركة في أداء الشؤون العامة للوطن						
	10	تقديم المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية						
	11	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع وخاصة الأنشطة الثقافية المجسدة للروح الوطنية وإحياء المناسبات الوطنية						

	12	الحرص على الوحدة الوطنية والتفاعل مع القضايا الوطنية في المواقف المختلفة					
	13	تغليب الانتماء الوطني على الانتماء الحزبي والطائفي والمناطقي					
	14	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته والدفاع عن ترابه ومقدساته					
	15	الاعتزاز بالهوية الوطنية والقومية					
	16	تنمية حب التضحية في سبيل الوطن والإيثار في نفوس الأفراد					
	17	تعزيز العمل الجماعي التعاوني البناء والهادف بين أفراد المجتمع					
	18	الاعتزاز بالانتماء للوطن وتجسيد ذلك في سلوكيات تدفع إلى الحفاظ على المكتسبات الوطنية والمصالح العامة والعمل على كل ما من شانه ازدهار الوطن وتقدمه					
حقوق الإنسان	1	احترام حقوق الإنسان وحمايتها					
	2	المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين					
	3	ضمان الحياة الحرة الكريمة للمواطنين					
	4	صيانة الحقوق والحريات العامة وحقوق المواطنة					
	5	احترام الدستور وحقوق الإنسان كما وردت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان					
	6	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات					
	7	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء					
	8	الاعتراف بحقوق الإنسان والتوفيق بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة					
	9	توفير التعليم للجميع دون استثناء وإتاحة الفرص للجميع للحصول على القدر نفسه من الاهتمام والتعليم					
	10	إلزامية التعليم ومجانيته					
	11	تحسين نوعية التعليم الأساسي وضمان تعليم نوعي في التعليم الثانوي بفروعه المختلفة والتعليم الجامعي والعالي لتلبية احتياجات سوق العمل					
	12	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم وعلى كافة الأصعدة وتضمين المناهج التربوية بأفكار المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وتمكين المرأة					

	13	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية					
	14	القضاء على الأمية وسد منابعها وزيادة رصيد رأس المال المعرفي والفكري بين أفراد المجتمع					
	15	الحد من الرسوب والتسرب الدراسي					
	16	إتاحة الفرص أمام الطلاب للتخصص في اختصاصات تتوافق مع قدراتهم وميولهم					
	17	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي					
	18	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة					
	19	الحد من انتشار عمالة الأطفال وانشغالهم عن الدراسة					
	20	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب					
حق التعليم	21	ترسيخ المساواة والتقدير لكل فروع المعرفة الإنسانية					
	22	تضمن المناهج للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان					
	23	تدريس القضايا المتعلقة بالتنمية كموضوعات البيئة وحمايتها وأنواع التلوث والتصحر والنمو السكاني					
	24	تحقيق الجودة النوعية للتعليم وتحسينه والعناية بالكادر التعليمي والإداري					
	25	توفير التدريب والتأهيل المناسب للمعلمين لكافة المراحل ووفق معايير مناسبة					
	26	تحسين أوضاع المعلمين المهنية والاجتماعية والاقتصادية من حيث رفع الكفاءة المهنية المستمرة لهم					
	27	رفع كفاءة المعلمين والمتعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب					

في حال وجدت أن هناك مفاهيم أخرى يمكن إضافتها مع مؤشراتها أو مؤشرات إضافية لمفاهيم موجودة يمكن استخدام هذا القسم :

المفهوم		المؤشرات	مناسبة المؤشر للمفهوم			مناسبة صياغة المؤشر للمفهوم		
			موافق	غير موافق	تعديل	موافق	غير موافق	تعديل

الملحق رقم (3)

المعيار أداة البحث في صورته النهائية

المفهوم		المؤشرات	مناسبة المؤشر للمفهوم			مناسبة صياغة المؤشر للمفهوم		
			موافق	غير موافق	تعديل	موافق	غير موافق	تعديل
الحرية	1	الحرية السياسية						
	2	الحرية الاقتصادية						
	3	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولية						
	4	ضمان حرية الوطن والمواطن						
	5	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار						
	6	حرية العقيدة والعبادة						
	7	احترام الحرية الشخصية للآخرين						
	8	حرية الترشيح والانتخاب						
	9	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة						
	10	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية						
	11	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية						
	12	الحرية الشخصية						
	13	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية						
الديمقراطية	1	التعددية السياسية						
	2	التعددية الاقتصادية						
	3	تعزيز دور الديمقراطية						
	4	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة						
	5	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن						
	6	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي						
	7	بناء النظام الديمقراطي الشعبي						
	8	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها						
	9	تحقيق الفصل بين السلطات						
	10	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار						
	11	احترام مبدأ العيش المشترك						
	12	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة						
	13	الاستقرار السياسي						

تكافؤ الفرص	1	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم والوظائف						
	2	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية						
	3	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب						
	4	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لجميع المواطنين						
	5	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة						
	6	العدالة في توزيع الثروات						
	7	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر						
المساواة وعدم التمييز	1	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات						
	2	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء						
	3	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة						
	4	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
	5	المساواة في توزيع فرص العمل لجميع المواطنين						
	6	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم						
	7	التخلص من كافة أشكال التمييز						
الانتماء و الولاء	1	حب الوطن والاعتزاز به						
	2	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره						
	3	التمسك بالهوية الوطنية						
	4	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية						
	5	الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله						
	6	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها						
	7	ترسيخ مفهوم المواطنة						
	8	تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية						
	9	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية						
	10	الحفاظ على الوحدة الوطنية						
	11	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته						
	12	تشجيع العمل الجماعي والتطوعي						
	13	أداء الضرائب						
	14	غرس القيم الوطنية والقومية في نفوس الناشئة						
	15	التكافل الاجتماعي						
حقوق الإنسان	1	احترام حقوق الإنسان						
	2	صيانة الحقوق والحريات العامة						
	3	ضمان الحياة الحرة والكريمة للمواطنين						
	4	حق تقرير المصير						
	5	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء						

	6	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات					
	7	الاعتراف بحقوق الإنسان					
	8	نبذ الإرهاب والعنف					
	9	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية والعدالة والمساواة والكرامة					
	10	التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين					
	11	الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب					
حق التعليم	1	توفر التعليم للجميع دون استثناء					
	2	إلزامية التعليم ومجانيته					
	3	تحسين نوعية التعليم					
	4	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم					
	5	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية					
	6	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي					
	7	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي					
	8	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة					
	9	الحد من انتشار عمالة الأطفال					
	10	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب					
	11	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان					
	12	تدريس القضايا المتعلقة بالتربية السكانية والبيئة					
	13	تحقيق الجودة في التعليم					
	14	العناية بالكادر التعليمي والإداري					
	15	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية					
	16	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين					
	17	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها					
	18	رفع كفاءة المعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب					
	19	محو الأمية					

في حال وجدت أن هناك مفاهيم أخرى يمكن إضافتها مع مؤشراتها أو مؤشرات إضافية لمفاهيم موجودة يمكن استخدام هذا القسم :

المفهوم		المؤشرات	مناسبة المؤشر للمفهوم			مناسبة صياغة المؤشر للمفهوم		
			موافق	غير موافق	تعديل	موافق	غير موافق	تعديل

الملحق رقم (4)

الملحق رقم (4) نتائج تحليل كتاب التربية الوطنية للصف السابع

المفهوم	المؤشرات	الصف السابع عدد التكرارات
الحرية	الحرية السياسية	1
	الحرية الاقتصادية	1
	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولية	–
	ضمان حرية الوطن والمواطن	4
	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	5
	حرية العقيدة والعبادة	5
	احترام الحرية الشخصية للآخرين	1
	حرية الترشيح والانتخاب	2
	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها من خلال النضال المشروع	24
	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	5
	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	1
	الحرية الشخصية	1
	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1
	المجموع	51
الديمقراطية	التعددية السياسية	–
	التعددية الاقتصادية	–
	تعزيز دور الديمقراطية	1
	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	1
	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	4
	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	–
	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	–
	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	4
	تحقيق الفصل بين السلطات	–
	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	2

	احترام مبدأ العيش المشترك	–
	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة	2
	الاستقرار السياسي	–
	المجموع	14
تكافؤ الفرص	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم والوظائف	6
	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية	1
	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	–
	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لجميع المواطنين	8
	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	–
	العدالة في توزيع الثروات	1
	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر	4
	المجموع	20
المساواة وعدم التمييز	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء	6
	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء	–
	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	5
	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	1
	المساواة في توزيع فرص العمل لجميع المواطنين	9
	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم	–
	التخلص من كافة أشكال التمييز	9
	المجموع	30
الانتماء والولاء	حب الوطن والاعتزاز به	3
	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره	–
	التمسك بالهوية الوطنية	1
	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	1
	الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله	3
	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها	2
	ترسيخ مفهوم المواطنة	5
	تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية	–
	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	–
	الحفاظ على الوحدة الوطنية	–

	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته	1
	تشجيع العمل الجماعي والتطوعي	–
	أداء الضرائب	–
	غرس القيم الوطنية والقومية في نفوس الناشئة	1
	التكافل الاجتماعي	1
	المجموع	18
حقوق الإنسان	احترام حقوق الإنسان	13
	صيانة الحقوق والحريات العامة	–
	ضمان الحياة الحرة والكريمة للمواطنين	9
	حق تقرير المصير	4
	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	11
	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات	2
	الاعتراف بحقوق الإنسان	1
	نبذ الإرهاب والعنف	–
	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية والعدالة والمساواة والكرامة	2
	التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين	7
	الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب	8
	المجموع	57
حق التعليم	توفر التعليم للجميع دون استثناء	1
	إلزامية التعليم ومجانيته	6
	تحسين نوعية التعليم	–
	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1
	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	–
	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	9
	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي	1
	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	4
	الحد من انتشار عمالة الأطفال	15
	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	3
	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق	1
	تدريس القضايا المتعلقة بالتربية السكانية والبيئة	4

	تحقيق الجودة في التعليم	–
	العناية بالكادر التعليمي والإداري	–
	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	3
	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	–
	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	–
	رفع كفاءة المعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب	–
	محو الأمية	–
	المجموع	57

الملحق رقم (5)

الملحق رقم (5) نتائج تحليل كتاب التربية الوطنية للصف العاشر

المفهوم	المؤشرات	الصف العاشر عدد التكرارات
الحرية	الحرية السياسية	1
	الحرية الاقتصادية	–
	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولية	7
	ضمان حرية الوطن والمواطن	4
	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	8
	حرية العقيدة والعبادة	2
	احترام الحرية الشخصية للآخرين	–
	حرية الترشيح والانتخاب	3
	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة	85
	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	2
	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	–
	الحرية الشخصية	1
	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	–
	المجموع	113
الديمقراطية	التعددية السياسية	8
	التعددية الاقتصادية	5
	تعزيز دور الديمقراطية	1
	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	4
	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	2
	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	4
	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	7
	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	5
	تحقيق الفصل بين السلطات	1
	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	5

	احترام مبدأ العيش المشترك	2
	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة	2
	الاستقرار السياسي	10
	المجموع	56
تكافؤ الفرص	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم والوظائف	4
	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية	2
	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	–
	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لجميع المواطنين	2
	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	1
	العدالة في توزيع الثروات	–
	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر	1
	المجموع	10
المساواة وعدم التمييز	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات	12
	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء	6
	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	6
	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	4
	المساواة في توزيع فرص العمل لجميع المواطنين	3
	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم	2
	التخلص من كافة أشكال التمييز	16
	المجموع	49
الانتماء والولاء	حب الوطن والاعتزاز به	2
	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره	5
	التمسك بالهوية الوطنية	3
	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	2
	الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله	3
	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها	9
	ترسيخ مفهوم المواطنة	4
	تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية	1
	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	–
	الحفاظ على الوحدة الوطنية	2

	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته	–
	تشجيع العمل الجماعي والتطوعي	9
	أداء الضرائب	1
	غرس القيم الوطنية والقومية في نفوس الناشئة	–
	التكافل الاجتماعي	–
	المجموع	41
حقوق الإنسان	احترام حقوق الإنسان	3
	صيانة الحقوق والحريات العامة	3
	ضمان الحياة الحرة والكريمة للمواطنين	2
	حق تقرير المصير	3
	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	3
	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات	6
	الاعتراف بحقوق الإنسان	1
	نبذ الإرهاب والعنف	11
	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية والعدالة والمساواة والكرامة	1
	التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين	–
	الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب	4
	المجموع	37
حق التعليم	توفر التعليم للجميع دون استثناء	2
	إلزامية التعليم ومجانيته	1
	تحسين نوعية التعليم	–
	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1
	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	1
	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	–
	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي	1
	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	39
	الحد من انتشار عمالة الأطفال	–
	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	2
	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان	–
	تدريس القضايا المتعلقة بالتربية السكانية والبيئة	44

	تحقيق الجودة في التعليم	–
	العناية بالكادر التعليمي والإداري	–
	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	2
	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	3
	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	–
	رفع كفاءة المعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب	1
	محو الأمية	5
	المجموع	102

الملحق رقم (6)

الملحق رقم (6) تحليل المحللين لكتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر (التحليل الأول)

المفهوم	المؤشرات	الصف السابع	الصف العاشر
		عدد التكرارات	عدد التكرارات
الحرية	الحرية السياسية	1	1
	الحرية الاقتصادية	1	–
	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولية	–	6
	ضمان حرية الوطن والمواطن	4	4
	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	4	8
	حرية العقيدة والعبادة	5	2
	احترام الحرية الشخصية للآخرين	1	–
	حرية الترشيح والانتخاب	2	3
	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها من خلال النضال	23	82
	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	5	2
	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	1	–
	الحرية الشخصية	1	1
	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية	1	–
	المجموع	49	109
الديمقراطية	التعددية السياسية	–	6
	التعددية الاقتصادية	–	5
	تعزيز دور الديمقراطية	1	1
	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	1	4
	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	4	2
	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	–	3
	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	–	6
	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	3	4
	تحقيق الفصل بين السلطات	–	1

	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	2	5
	احترام مبدأ العيش المشترك	-	2
	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء	1	2
	الاستقرار السياسي	-	9
	المجموع	12	50
تكافؤ الفرص	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم	5	4
	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية	1	1
	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	-	-
	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لجميع المواطنين	8	2
	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	-	1
	العدالة في توزيع الثروات	1	-
	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر	3	1
	المجموع	18	9
المساواة وعدم التمييز	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق	6	11
	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء	-	6
	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	4	5
	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	1	4
	المساواة في توزيع فرص العمل لجميع المواطنين	8	3
	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم	-	2
	التخلص من كافة أشكال التمييز	9	14
	المجموع	28	45
الانتماء والولاء	حب الوطن والاعتزاز به	3	2
	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره	-	4
	التمسك بالهوية الوطنية	1	3
	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	1	2
	الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله	3	3
	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها	2	10
	ترسيخ مفهوم المواطنة	4	4
	تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية	-	1

	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	-	-
	الحفاظ على الوحدة الوطنية	-	2
	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته	1	-
	تشجيع العمل الجماعي والتطوعي	1	8
	أداء الضرائب	-	1
	غرس القيم الوطنية والقومية في نفوس الناشئة	1	-
	التكافل الاجتماعي	1	-
	المجموع	18	40
حقوق الإنسان	احترام حقوق الإنسان	12	3
	صيانة الحقوق والحريات العامة	-	3
	ضمان الحياة الحرة والكريمة للمواطنين	8	2
	حق تقرير المصير	4	3
	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	10	3
	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات	2	4
	الاعتراف بحقوق الإنسان	1	1
	نبذ الإرهاب والعنف	-	10
	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية والعدالة والمساواة والكرامة	2	1
	التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين	6	-
	الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب	8	3
	المجموع	52	33
حق التعليم	توفر التعليم للجميع دون استثناء	10	2
	إلزامية التعليم ومجانيته	6	1
	تحسين نوعية التعليم	-	-
	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1	1
	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	-	1
	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	9	-
	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي	1	1
	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	4	33
	الحد من انتشار عمالة الأطفال	14	-

	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	2	2
	تضمين المناهج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية	1	–
	تدريس القضايا المتعلقة بالتربية السكانية والبيئة	4	40
	تحقيق الجودة في التعليم	–	–
	العناية بالكادر التعليمي والإداري	–	–
	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	3	2
	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	–	3
	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	–	–
	رفع كفاءة المعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب	–	1
	محو الأمية	–	5
	المجموع	55	91

تكرارات ونسب مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر (التحليل الأول)

رقم المفهوم	المفهوم	الصف السابع		الصف العاشر	
		التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
1	الحرية	49	%21.12	109	%28.91
2	حق التعليم	55	%23.70	91	%24.13
3	الديمقراطية	12	%5.17	50	%13.26
4	المساواة وعدم التمييز	28	%12.06	45	%11.93
5	الانتماء والولاء	18	%7.75	40	%10.61
6	حقوق الإنسان	52	%22.41	33	%8.75
7	تكافؤ الفرص	18	%7.75	9	%2.38
	المجموع	232	%100	377	%100

الملحق رقم (7)

الملحق رقم (7) تحليل المحللين لكتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر (التحليل الثاني)

المفهوم	المؤشرات	الصف السابع	الصف العاشر
		عدد التكرارات	عدد التكرارات
الحرية	الحرية السياسية	1	1
	الحرية الاقتصادية	1	–
	حرية وسائل الأعلام الهادفة والمسؤولية	–	5
	ضمان حرية الوطن والمواطن	4	4
	حرية إبداء الرأي والتعبير والتفكير والاختيار	5	7
	حرية العقيدة والعبادة	5	2
	احترام الحرية الشخصية للآخرين	1	–
	حرية الترشيح والانتخاب	2	3
	دفاع الشعوب عن حريتها وسيادتها واستقلالها من خلال النضال المشروع والمقاومة	22	84
	حرية المشاركة في إدارة الشؤون العامة الوطنية	4	2
	حرية الانتساب إلى الجمعيات والمؤسسات المجتمعية	1	–
	الحرية الشخصية	1	1
	حرية المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية	1	–
	المجموع	48	108
الديمقراطية	التعددية السياسية	–	7
	التعددية الاقتصادية	–	5
	تعزيز دور الديمقراطية	1	1
	الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة	1	4
	مشاركة جميع القطاعات في بناء الوطن	5	2
	تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وترسيخ الفكر المؤسساتي	–	3
	بناء النظام الديمقراطي الشعبي	–	5

	مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال مؤسساتها	3	4
	تحقيق الفصل بين السلطات	–	1
	احترام الرأي الآخر وتشجيع ثقافة الحوار	2	5
	احترام مبدأ العيش المشترك	–	2
	وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وإرساء دعائم الدولة	1	2
	الاستقرار السياسي	–	8
	المجموع	13	49
تكافؤ الفرص	تحقيق فرص متكافئة ومتساوية في الحصول على التعليم والوظائف	6	5
	تحقيق عدالة التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية	1	1
	وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب	–	–
	تأهيل الشباب وتوفير فرص عمل لجميع المواطنين	9	2
	انتفاع المواطنين بمختلف الخدمات التي تقدمها الدولة	–	1
	العدالة في توزيع الثروات	1	–
	تكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم والمعاملات القانونية والأجر	3	1
	المجموع	20	10
المساواة وعدم التمييز	اعتماد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين في ممارسة الحقوق وأداء الواجبات	7	10
	تأكيد سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء	–	6
	التوزيع المتساوي للخدمات المقدمة من الدولة	5	4
	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	1	4
	المساواة في توزيع فرص العمل لجميع المواطنين	9	3
	تقبل الآخرين بمختلف قدراتهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم	–	2
	التخلص من كافة أشكال التمييز	9	14
	المجموع	31	43
الانتماء والولاء	حب الوطن والاعتزاز به	3	2
	تعزيز الانتماء للوطن والحفاظ على أمنه واستقراره	–	4

	التمسك بالهوية الوطنية	1	3
	بناء الشخصية الوطنية المؤمنة بقضايا الأمة العربية	1	2
	الدفاع عن الوطن والتضحية من أجله	3	3
	احترام الدستور والأنظمة والقوانين والالتزام بها	2	11
	ترسيخ مفهوم المواطنة	3	4
	تقديم المصلحة الوطنية (العامة) على المصلحة الشخصية	-	1
	المشاركة الايجابية في أنشطة المجتمع الثقافية	-	-
	الحفاظ على الوحدة الوطنية	-	2
	المحافظة على ممتلكات الوطن ومكتسباته	1	-
	تشجيع العمل الجماعي والتطوعي	1	9
	أداء الضرائب	-	1
	غرس القيم الوطنية والقومية في نفوس الناشئة	1	-
	التكافل الاجتماعي	1	-
	المجموع	17	42
حقوق الإنسان	احترام حقوق الإنسان	12	4
	صيانة الحقوق والحريات العامة	-	3
	ضمان الحياة الحرة والكريمة للمواطنين	7	2
	حق تقرير المصير	4	3
	الدفاع عن الحقوق عند التعرض للخطر أو الاعتداء	9	2
	ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات	3	4
	الاعتراف بحقوق الإنسان	1	1
	نبذ الإرهاب والعنف	-	9
	اعتبار حقوق الإنسان أساس الحرية والعدالة والمساواة والكرامة	2	1
	التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين	5	-
	الاهتمام بالطفولة والأمومة والشباب	8	3
	المجموع	50	32
حق التعليم	توفر التعليم للجميع دون استثناء	10	2
	إلزامية التعليم ومجانيته	6	1
	تحسين نوعية التعليم	-	-

	ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين على صعيد التعليم	1	1
	زيادة الفرص التعليمية أمام الإناث لكافة المراحل التعليمية	–	1
	معالجة الرسوب والتسرب الدراسي	10	–
	التركيز على مبدأ التعليم المستمر والتعلم الذاتي	1	1
	تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة	5	35
	الحد من انتشار عمالة الأطفال	13	–
	تنمية مهارات الأفراد وخبراتهم عن طريق التعليم والتدريب	2	2
	تضمين المناه ج التربوية للمفاهيم المعاصرة كالمواطنة والديمقراطية	1	–
	تدريس القضايا المتعلقة بالتربية السكانية والبيئة	5	41
	تحقيق الجودة في التعليم	–	–
	العناية بالكادر التعليمي والإداري	–	–
	تطوير مناهج التعليم على أسس علمية	3	2
	توفير التدريب والتأهيل المناسبين للمعلمين	–	3
	تأمين المعرفة من مصادر موثوق بها	–	–
	رفع كفاءة المعلمين في مجال اللغات الأجنبية والحاسوب	–	1
	محو الأمية	–	5
	المجموع	57	95

تكرارات ونسب مفاهيم العدالة الاجتماعية في كتابي التربية الوطنية للصفين السابع والعاشر (التحليل الثاني)

رقم المفهوم	المفهوم	الصف السابع		الصف العاشر	
		التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
1	الحرية	48	%20.33	108	%28.49
2	حق التعليم	57	%24.15	95	%25.06
3	الديمقراطية	13	%5.50	49	%12.925
4	المساواة وعدم التمييز	31	%13.13	43	%11.34
5	الانتماء والولاء	17	%7.20	42	%11.08
6	حقوق الإنسان	50	%21.18	32	%8.44
7	تكافؤ الفرص	20	%8.47	10	%2.63
	المجموع	236	%100	379	%100

Summary

Research Title : The Concepts of Social Justice in both Seventh and 10th Nationalism Education books from Secondary education stage :

Analytic Osteopathic Study

Prepared By : Methkal Al – Khalil

Supervised By : Dr . Ibrahim Al-masri

This research aims to the study of social justice concepts in both 7th and 10th nationalism education books and declaration of their in cluding for the social justice concepts which was a request of heavenly letters and great philosophers who have written in policy and ethics .

The concept of justice has preoccupied from ancientness the wises and philosophers, so they have been subjected to search the idea of justice in attempt of reach to deter mination of its content and basis .

The concept of justice has taken a deep meaning in all heavenly religions that all letters had one purpose which is the justice between people .

The God has tasked Apostles and prophets in calling for justice and has resided it on earth .

And in the shade of variables which the world and Arabic community testify , the social justice and what it concludes of concepts that connects to it like : freedom , democracy , equality , not distinguishing , chances valence Homages , Human rights and education right as an announced . goal o the educational policy and a fund a mental request to it .

In all laws and constitution which have released yet .and in the frame of Syrian Education Ministry interest in developing of nationalism education syllabus and changing its name from nationalism education to (alwatanya) (national)education and applicative education for the first time through the year 2010 – 2011-principally in 7th and 10th classes for the promising goals from its existence and to the importance of social justice and its effect and reflection on the education system in Syrian Arab Republic , the researcher finds the importance of taking these books by searching

and analyzing to knowing the range of achieving the social justice and what it in cludes of related concepts as Freedom , Democracy , Equality , Chances valence , not distinguishing , homages , human rights and education right. And from this point the research has taken this subject and it contained (6) parts . the theoretical part has taken many parts : the first – the second – the third – the fourth – and the fifth and sixth part has taken the procedures and the result of the research .

Problem and questions of the research :

The research problem has focused on the following major question what is the rang of parallelism of the social justice concepts in the books of nationalism education for both 7th and 10th classes in secondary stag ?

While the research tries to answer the following question :

1-what is the concept of social justice and the most significance of its standards in educational social literature ?
2-what is the range of availability of social justice concepts in the nationalism education books of both 7th and 10th classes in secondary stage ?
3-what are the result of analyzing the content of the nationalism books for both 7th and 10th classes in the light of the concept of social justice ?
4-what are the lineaments of social justice in nationalism education books in 7th and 10th classes as the educational policy has indicated to it in S.A.R ?
5-what are the propositions and recommendations which can be extracted to the reinforcement of the concepts of social justice in nationalism education books in S.A.R in the shade of modern education .

Methodology and tools of the research :

The analytic descriptive method has adopted the finding by using the manner of analyzing the content depending on the standard – research tool – that is prepared by the researcher .

Sample of the research (subject of analysis) :

The subject of research has taken analysis of :

1-Nationalism Education book for primary education stage .

2-Natioalism education book for primary education stage .

The research borders :

1-topical borders :

The nationalism education books have been analyzed for 7th and 10th classes in primary and secondary stages in S.A.R which were started teaching them through year /2013-2014/ after changing their name from nationalism education to (alwatanya) education

2-chronological borders : the study occurred through /2013 -2014 /

Result of the research :

Through the analysis of the books of nationalism education for both 7th and 10th classes , the research has concluded to the following results :

1--the accomplished indicators to the concept of human rights in nationalism education book for 7th class are : repect of human rights and protect it rated (22 ,80%) of the aggregate degree which equaled (57) . In second degree: the defence of the rights when they subject to danger or assault rated (19,29%) , and in the third degree: guarantee the free generous life for the citizens rated (15,78%) .

In forth degree : the interest in childhood , motherhood and youths with a chieving rate reached (14,03%) . In the fifth degree: the confirmation on civic , political social rights to the citizins with achieving ,rate (12,28"%) . while the rest indicators have gotten less rates .

2- The achieving indicators of the concept of education rights in nationalism education book for 7th class are :

- The limiting of spread the employment of children providing education to every body , treatment the failure and instructional leakage ,free mandatory education achieving human and standing development , teaching issues concerning development and

environment with achieving rate (26,31%) – 17,54% - 15,78% - 10,54% - 7, 01%) consecutively . while the accomplished indicators to this less achieved objective in nationalism education book for 7th class are :

- development of in dividuals skills and their experiences through education and training , developing instructional syllabuses on scientific basics .

- Inclusion educational syllabuses to the contemporary concepts as citizenship , democracy and human rights .

- focusing on the principle of continual education and self education . fixing the values of quality between two genders on the level of education with the percentage of achieving reached (5,26?%- 5,26% - 1,75% - 1,75% - 1,75%) consecutively .

3- the inclicators concerning the people defence of their freedom and national lordship and independence through legitimacy of struggling and resistance , among the aehievinginelicators to a goal com in first degree with achieving rate reaehed (47,50%) – following it the freedom of opinion expressing . thin king and seleetion .the freedom of dogma and worshipping , the freedom of participation in managing national public business with achieving vate reached (9,80%) for each indicator . and in third degree : quaranttee the freedom of home and citilen with aehieving rate reaehed (7,84%) while the other inelicators have gotten less rates .

4- the two inelicators concerning equality in providing job opportunities to all eitizens, ditching of all the shapes of Discrimination – among the aehievinginelicator to a concept , in the first clegree come :

- equality and not clistinguishing with aehiereng rate reached (30%) for eaeh one . following it : adopting the principle of equality between alaa citizens in practicing the rights and doing duties with aehieving rate reaehed (20%) and in third clegree: equal distribution

In Third degree : equal distribution to the presented services from the state with achieving rate reched (16,66%) then reinforcement of the equality between the two genders and enabling woman with achieving rate reached (3,30%) , while the other indicators didn,t achieve and they are : confirmation of law lordship and applying it on everybody . accept the others with their different abilities and belongings and orientation .
5- theachieving indicator in nationalism education book for the 7th class among the 7th achieving indicators .

For the concept of equality of opportunities include to equality guys and to insure jobs chances for all citizens and the percentage of achieving reached 40 per cent , then to achieve equal opportunities to get learning and employments and the percentage of achieving reached(30) per cent . In the third degree , the percentage of achieving the equality of opportunity between two sex in learning ,rent and in lawful deals has reached (30) per cent , where as the other points have little percentage .

6- The percentage of achieving the seventh point includes to enhance the concept of habitat has repeatedly reached(27,77) percent. Second, the concept of loyalty and belonging in the national education book for tenth class have reached repeatedly (18) . Then to love your country and to be pride of it and to defend and sacrifice for it have reached (16,66) per cent for each. In the third degree, to respect and obey the laws have reached about (11,11) per cent whereas the other points have little percentage . ---
7- The two points that are achieved in the national education book for seventh class among the thirteenth point and achieving for the concept of democracy include sharing all the institutes in building the country and in making decisions through its institutes have reached(28,57) per cent for each . In the second degree ,there are civil institutes that are able to insure the democracy , respect the public opinion and to encourage the dialogue achieving (14,28) per cent for each ,where as the other points have little percentage .

8- The concept of justice that is more achieving in the national education book for seventh class includes the human rights and the right of learning repeatedly reached(57) and the percentage of achieving about(23007) for each, then liberty has repeatedly reached (51) and the percentage of

achieving reached (20,64) per cent . In the third degree , equality and distinction have repeatedly about (30) and the percentage of achieving about (12,14) per cent .

In the five degree , the loyal and have repeatedly (18)and the percentage of achieving about (7,28) per cent where as the concept of democracy has the sixth degree achieving (14) repeatedly and the percentage of achieving reached 5,66 per cent .

9- The point (9) which is related with the defense of people for their liberties, and for its independence through legal resistance has the first class among the achieving points for the concept of liberty in the national education book for the tenth class and the percentage of achieving reached about(75,22) percent . The points which have the following numbers (15 – 3 -4 – 8) include the freedom of giving opinions , expression , election , thinking and choosing , the freedom of media , insure the freedom of citizen and country and freedom of can dictating and election and the percentage of achieving reached continuously (7,07 - 6, 19 – 3,53 – 2,65) percent where as the other points have little percentages .

10- The points that are more achieved for the concept of the right of learning in national education book for the tenth class are (12 – 8 – 5 – 3) . Studying the cases which are related to environment and development , achieving the human development and the continuous development , and to find good practice for teachers and the percentage reached continuously (43,13 – 38,23 – 4,90 – 2,94) .

11- The point / 13 / which is related to political independence has the first class among the achieving points for the concept of democracy in national education book for tenth class and the percentage of achieving reached about (17,85) per cent . The point / 1 / which is connected with political Varity achieved (14,28) per cent . In the third degree , the point / 7 / include economic Varity , sharing people in making decisions through their institutes ,respect the other opinion and encourage the dialogue and the percentage of achieving reached (8,92) per cent for each . In the five degree , the points (4 – 6) include the free and justice

election and to enhance the role of democratic institutes and the percentage of achieving related (7,14) per cent for each where as the rest of points (5- 11- 12- 3- 9) include sharing all the sectors in building the country ,respect the same living , finding civic status institution that are able to insure the democracy and to separate among powers have little percentage .

12- The point that refers to the concept of equality and distinction is more achieving in the national education book for the tenth class includes to get out all the shapes of distinction and the percentage of achieving reached about (32, 65) . In the third degree , to apply the principle of equality among all citizens in practice rights and duties and the percentage of achieving reached about (24 ,48) . In the third degree, to applicate and respect the laws without exception , and to spread all the service over citizens reached about (12,24) per cent for each . In the forth degree , to enhance the quality between the two sex and to give women all the rights reached about

(6,12) per cent . In the sixth degree , to accept the others with different abilities and the others with different abilities and their directions reached about (4,08) per cent .

13- The two points that are connected with respect the constitution , laws , systems and to apply them . And to encourage the volunterism team want have the first class among the points the are achieving for the concept of loualty and in the nationalisameducafionboole for the tenth class and the percentage of achieving reached about /21,95/ for each. The to enhance the Belonging to the home heeping for its security reached about (9,75) percent . In the forth degree k the defence and sacrifice for your country and to heep on your naticndinclentity reached /7,31/ percent for eachwhereas the other points have wile precenfage .

14- The point that are connecfed with terrorism and violence have the first class among the other for the tenth class reached about 29,72 percenf then to practice the rights and duties reached 16,21 percent in the third degree k to comcern with child hood , mother hood and youths reached

/10,81/ percent in the forth degree to respect and protect the human rights , protect the puplic right

The right of choosing destiny, defence the rights when you expose to danger and the precentag of achieving reached (8,10) percent for each w here us the other points have little percentage .

15- The point of the concept of equality of opportunities that is more achieving in the national education book for the tenth class include to find equal chances to obtain on learning and employment and the percentage of achieving reached about (40) percent .

In the 0ther degree , to equality guys and to supply chances for all citizens and to achieve the justice of geography balance . for health and education services has reached about (20) percent where as other points have little percentage .

16- The concept of social justice that is more achieving in the nationalism education book includes the liberty which repeatedly has (113) and the percentage of achieving reached (27,69) percent and repeatedly (408). Then the right of learning repeatedly reached (102) and the percentage of achieving reached (25) percent . In the third degree , democracy which repeatedly reached (56) and the percentage of achieving reached (13,72) . In the forth degree , the equality and distinction have repeatedly (49) and the percentage of achieving reached (12) percent .In the five degree , the loyalty and belonging have repeatedly (41) and the percentage of achieving reached (10,04) . In the sixth degree, the human rights have repeatedly (37) and the percentage of a chieving reached (9,06%).In the seventh degree , the equality of opportunities have repeatedly (10) and the percentage of achieving reached (2,45%) percent .

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Education

Department of Educational Foundations

The concepts of social Justice in both seventh and 10th Nationalism Education books from secondary education stage :

" An analytic osteopathic study "

Prepared By

Methkal Khalid AL - Khalil

Supervised By

Dr . Ibrahim AL – Masri

The teacher in Educational Foundation Department

Damascus : 2014/2013م / 1435/1434 هـ